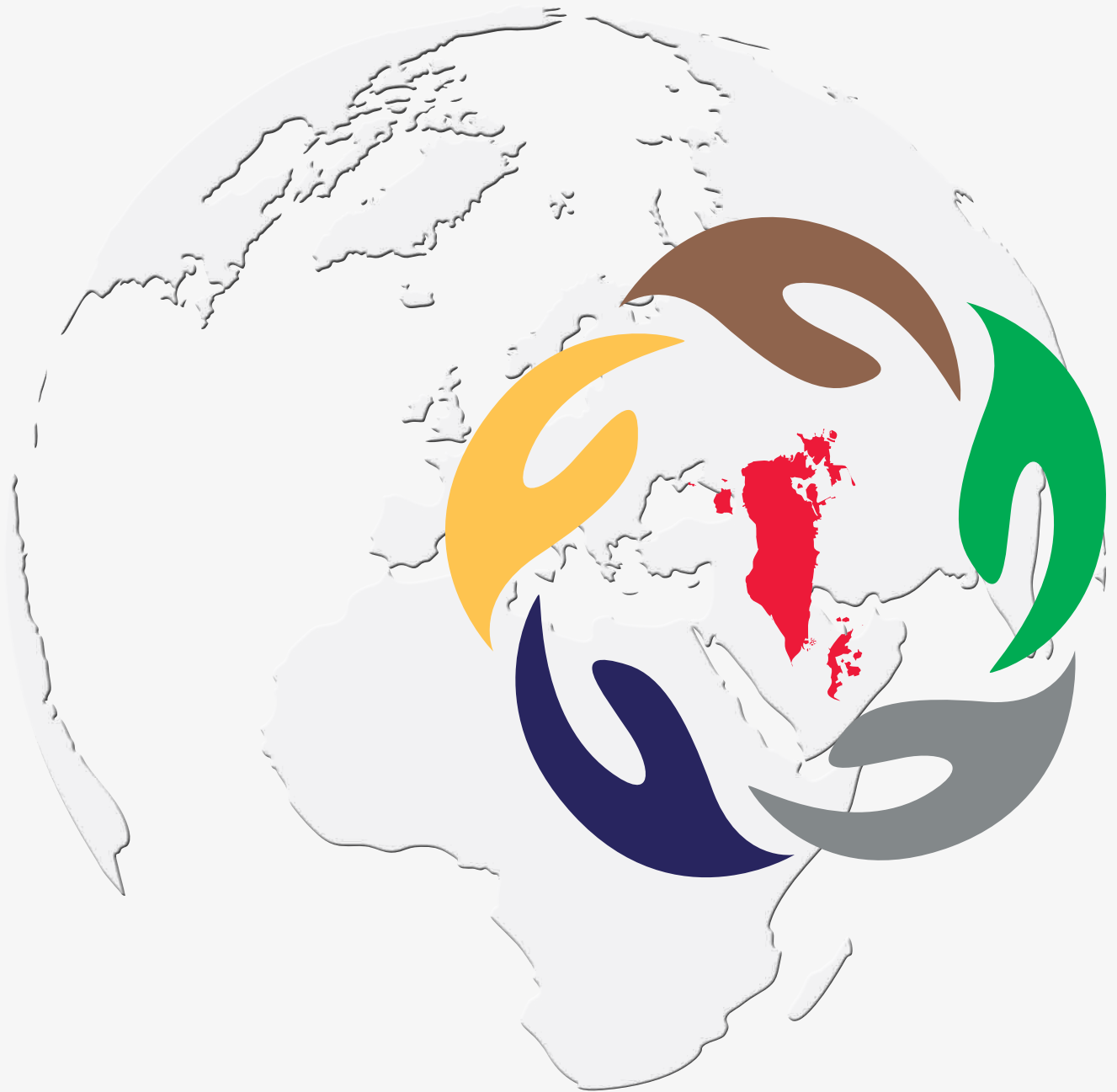


الهيئة الوطنية
للمؤهلات وضمان جودة التعليم والتدريب
التقرير السنوي ٢٠١٣



نحو رؤية أفضل للتعليم



الهيئة الوطنية
للمؤهلات وضمان جودة التعليم والتدريب
National Authority for Qualifications &
Quality Assurance of Education & Training



صاحب السمو الملكي
الأمير خليفة بن سلمان آل خليفة
رئيس الوزراء الموقر



صاحب الجلالة
الملك حمد بن عيسى آل خليفة
ملك مملكة البحرين المفدى



صاحب السمو الملكي
الأمير سلمان بن حمد آل خليفة
ولي العهد نائب القائد الأعلى
النائب الأول لرئيس مجلس الوزراء

فهرس المحتويات

مهام الهيئة الوطنية للمؤهلات وضمان جودة التعليم والتدريب	٥
كلمة رئيس مجلس الإدارة	٦
كلمة الرئيس التنفيذي	١٠
أعضاء مجلس الإدارة	١٤
أعضاء الإدارة التنفيذية	١٦
الملخص التنفيذي	١٨
إدارة مراجعة أداء المدارس الحكومية	٢٦
إدارة مراجعة أداء المدارس الخاصة ورياض الأطفال	٣٨
إدارة الامتحانات الوطنية	٤٦
إدارة مراجعة أداء مؤسسات التدريب المهني	٦٤
إدارة مراجعة أداء مؤسسات التعليم العالي	٧٦
الإدارة العامة للإطار الوطني للمؤهلات	٨٦
المؤتمر الثاني للهيئة الوطنية للمؤهلات وضمان جودة التعليم والتدريب	٩٣
الخلاصة	٩٦
قصص النجاح	١٠٢
الملحق	١٢٤

تأسست الهيئة الوطنية للمؤهلات وضمان جودة التعليم والتدريب في عام ٢٠٠٨، وتمت إعادة تنظيمها بموجب المرسوم الملكي رقم (٨٣) لسنة ٢٠١٢. وقد أوكل إليها بحسب المادة (٤) من المرسوم الملكي مراجعة أداء المؤسسات التعليمية والتدريبية، وإدارة الإطار الوطني للمؤهلات، وعقد الامتحانات الوطنية في ضوء المؤشرات الاسترشادية التي تضعها الهيئة، كما تقوم بنشر تقارير المراجعة ورفع تقرير سنوي عن النظام التعليمي والتدريبي بشكل عام في المملكة، متضمنًا النتائج والتحسينات التي تمت في النظام التعليمي والتدريبي؛ نتيجة لأعمال ومراجعات الهيئة.

الرؤية:

القيم:

أن نكون روادًا في تعزيز الجودة المستدامة لمرتقي قطاعي التعليم والتدريب في مملكة البحرين إلى المستوى العالمي.

المهنية: الالتزام بالمعايير المهنية في جميع مهامنا بما يتوافق مع أفضل الممارسات الدولية.

الرسالة:

- ندعم التحسين المستدام للجودة في قطاعي التعليم والتدريب في مملكة البحرين من خلال ما يلي:
 - وضع المعايير والنماذج الاسترشادية لقياس جودة أداء مؤسسات التعليم والتدريب، وتسكين المؤهلات الوطنية.
 - إجراء مراجعات لجودة أداء المؤسسات التعليمية والتدريبية؛ لتحديد المسؤولية وتحسين جودة مخرجاتها.
 - بناء وتنفيذ نظام للامتحانات الوطنية يوفر التقييم الموثوق به لإنجاز المتعلمين في مراحل التعليم ما قبل الجامعي.
 - إدارة الإطار الوطني للمؤهلات، والذي يضم جميع أنماط التعلم، لتسكين المؤهلات الوطنية المبنية على مخرجات التعلم بما يتناسب مع احتياجات سوق العمل في المملكة.
 - نشر تقارير المراجعات والمؤهلات والامتحانات الوطنية، والتي تتسم بالدقة والنزاهة بهدف تحسين الجودة وتوفير المعلومات لمتخذي القرار.
 - بناء القدرات الوطنية لدعم جهود تحسين الجودة والاستدامة في مؤسسات التعليم والتدريب في المملكة.
 - تعزيز الشراكة وآليات التواصل مع الجهات المعنية.
- النزاهة: التحلي بالأمانة والموضوعية والأخلاقيات المهنية في عملنا.
 - العدالة: الالتزام بالحياد، والقيام بعملنا بطريقة تحقق العدالة.
 - الشفافية: العمل بانفتاح مع الجميع، ونشر التفاصيل الكاملة لمنهجياتنا في العمل والتقارير الخاصة بخدماتنا.
 - الثبات: المحافظة على التقيد والالتزام بالتعليمات في جميع مهامنا.
 - المصداقية: توفير خدمات يمكن الاعتماد عليها، وتكون محل ثقة جميع الجهات المعنية.
 - الاستدامة: الاستثمار لمستقبل البحرين من خلال بناء القدرات الوطنية.



وقد شهد العام المنصرم نصيبًا وافيرًا من مبادرات التوسع تلك، كان أبرزها صدور المرسوم الملكي بإعادة تنظيم وتسمية الهيئة الوطنية للمؤهلات وضمان جودة التعليم والتدريب، ممهدة الطريق أمام تطبيق مبدأ ضمان الجودة؛ ليكون ذلك هو الفكر السائد في خطط التعليم والتدريب، والذي يسعى في مجمله إلى إحداث نقلة نوعية وحضارية تعود بالصالح العام على مملكة البحرين ومستقبل أبنائه، وذلك ضمن أهداف وتطلعات رؤية البحرين الاقتصادية ٢٠٣٠.

إن أهداف التحسين والتطوير لا تصل إلى مآلها إلا من خلال علاقات شراكة إستراتيجية تنير دروب العمل التكاملي، فيما لا يدع مجالاً للحياد عن النهج الذي رسمته أهداف التطوير والتحسين، وحددته متطلبات ومعطيات التنمية.

وكان هذا في إطار من التعاون والتشاور والاستجابة من قبل الجهات المعنية بقطاعي التعليم والتدريب في المملكة وهي وزارة التربية والتعليم، ومجلس التعليم العالي، ووزارة العمل، ومؤسسات التعليم والتدريب ذاتها، وغيرها من الجهات ذات الاختصاص؛ مما أتاح للهيئة أداء مهمتها في إطار من الجهود التنسيقية المشكورة، واهتمام لافت من قبل تلك الجهات في السعي نحو الاستغلال الأمثل لفرص التطوير المتاحة.

وانطلاقاً من تعزيز أواصر الشراكة الإستراتيجية بين المؤسسات، جاء صدور قرار تشكيل اللجنة الاستشارية للإطار الوطني للمؤهلات عن صاحب السمو الملكي رئيس الوزراء الموقر، ليؤكد على الشراكة الإستراتيجية بين المؤسسات لدراسة الواقع التعليمي وتطبيق مسارات الإطار الوطني في التعريف بقيمة المؤهلات العلمية والمهنية ومقايستها وتعزيز جودة أداء مخرجات التعليم والتدريب، وفي إشراك الخبرات من ذوي الاختصاص والمعنيين بنتائج مخرجات التعليم والتدريب والمؤهلات في تعزيز مقومات النجاح لتجربة تنفيذ الإطار.

لذلك أسندت مهام اللجنة، إلى نخبة من المعنيين القادرين على الربط بين المتطلبات الأكاديمية والمهنية، بإشراف من الهيئة الوطنية للمؤهلات وضمان الجودة ممثلة في رئيسها التنفيذي الدكتورة جواهر المضحكي، ودراسة الفجوة النوعية بين مخرجات التعليم والتدريب وحاجات سوق العمل، والعمل ضمن قواعد إجرائية تلبي إستراتيجية عمل الإطار وأهدافه.

وما يبعث حقاً على الفخر أن نشهد اليوم نتائج التطلعات السامية لقيادة المملكة الرشيدة، التي تثبت أن تلك التطلعات جاءت في محلها، عائدة بالنفع على أداء التعليم والتدريب في

شهدت الأعوام الخمسة المنقضية من عمر الهيئة الوطنية للمؤهلات وضمان جودة التعليم والتدريب نشر فكر وثقافة ضمان الجودة بين المؤسسات التعليمية والتدريبية؛ الأمر الذي أصبح فيه هذا المفهوم منتشرًا انتشارًا لافتًا في الممارسات التعليمية والتدريبية.

واليوم، وبعد انقضاء خمسة أعوام على تأسيس الهيئة، نقف عند المزيد من الإنجاز والتحول الإيجابي في تأصيل ونشر ثقافة ضمان جودة التعليم والتدريب، على المستوى الوطني من جهة، وعلى المستويين الإقليمي والدولي من جهة أخرى.

وما يبعث على الاعتزاز والتقدير هو ذلك الدعم والاهتمام اللافتان اللذان توليهما القيادة الرشيدة لمملكة البحرين لقطاعي التعليم والتدريب بشكل عام، ولمفهوم ضمان الجودة، والذي بدوره ينم عن وعي عميق بأهمية المكتسبات التي يمكن جنيها من هذين الرافدين الأساسيين من روافد التنمية في صيغتها الشاملة والواسعة.

وجاء ذلك الدعم السامي ليؤكد على القيمة المنطوية على التركيز على أداء مؤسساتنا التعليمية والتدريبية على المستوى الوطني؛ من أجل بقاء أساس التعليم والتدريب في طليعة التقدم، والاعتناء بجودة مخرجاتنا التعليمية والتدريبية؛ لتكون الرافد الأول في بناء نهضة الوطن الحديثة؛ وتحقيق غايات استدامة التنمية.

ولعل ما كان للعام الأكاديمي الماضي (٢٠١٢-٢٠١٣) من إنجازات ومكتسبات، تضاف إلى جملة ما حققته الهيئة منذ تدشينها رسميًا في عام ٢٠٠٩، يستوجب منا أن نقف عند أبرزها، نستعرض أفاقها الربحية وأثارها على مسيرة عمل قطاع ضمان جودة التعليم والتدريب في المملكة، حاضراً ومستقبلاً.

لقد كانت نتائج وضع اللبنات الأساس التي خطت بها الهيئة أولى خطواتها العملية انطلاقاً من توجهات العهد الإصلاحي الزاهر لجلالة الملك المفدي، مؤشراً أساسياً لأهمية إيجاد جهة علمية مستقلة تقف على واقع أداء قطاعي التعليم والتدريب بشكل مستمر.

وكشفت تلك النتائج الأولى عن مواءمة التجربة للأهداف التي وُجدت من أجلها، معلنة عن فرص الاستدامة والازدهار لجهود التحسين والتطوير، وفتح مجال التوسع المدروس لعمل الهيئة؛ من أجل تعزيز المكتسبات المتحققة على صعيد تنمية قطاعي التعليم والتدريب.

والنهضة والتطوير. ووجدت تلك الجهود من العناد والدعم المخلص والمتابعة الحثيثة من صاحب السمو الملكي الأمير خليفة بن سلمان آل خليفة رئيس الوزراء الموقر، ما أسهم في تعزيز التجربة البحرينية في ضمان الجودة وإثراء مسيرتها. كما حظي دور الهيئة على الرعاية الخاصة والاهتمام اللافت من صاحب السمو الملكي الأمير سلمان بن حمد آل خليفة ولي العهد نائب القائد الأعلى، النائب الأول لرئيس مجلس الوزراء، وإيمانه الراسخ بدور الهيئة في تحقيق ركن رئيس من أركان رؤية البحرين الاقتصادية ٢٠٣٠، والوصول إلى غاياته المنشودة.

كما أتوجه بالشكر والتقدير الوافر لسمو الشيخ محمد بن مبارك آل خليفة نائب رئيس مجلس الوزراء رئيس اللجنة الوطنية لتطوير التعليم والتدريب، على مساعيه النيرة في تعزيز خطى الإصلاح والتطوير لقطاعي التعليم والتدريب في المملكة، وعلى متابعته لمستجدات عمل الهيئة، وحرصه الدائم على تفعيل الجهود التكاملية لمبادرات تطوير التعليم والتدريب في المملكة.

كما لا يفوتني أن أعبر عن خالص تقديري وشكري لأعضاء مجلس إدارة الهيئة الوطنية للمؤهلات وضمان جودة التعليم والتدريب، على مساهمتهم المتميزة في تحقيق فرص التفعيل الأمثل لعمل الهيئة، ولرئيسها التنفيذي الدكتور جواهر المضحكي ولجميع منتسبي الهيئة، الذين أثبتوا جدارتهم وتفانيهم في العمل للوقوف على أداء مؤسسات التعليم والتدريب ومخرجاتها.

ويسرني من هذا المنبر أن أتشرف بأن أرفع للمقام السامي لقيادتنا الرشيدة التقرير السنوي للعام ٢٠١٣، الذي يمثل سجلاً وطنياً حافلاً بتطلعات التطوير والتحسين التي ترنو إليها أهداف التنمية الوطنية الشاملة، راجين من الله العلي القدير أن يسدد خطاكم على طريق الخير والبناء لرفعة هذا الوطن العزيز.

والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته،

عبدالعزیز بن محمد الفاضل

رئيس مجلس الإدارة

المملكة بشكل عام، وفي إبراز تجربة عمل الهيئة الفريدة في شموليتها لتطبيقات مفهوم وثقافة ضمان الجودة، وفي تكامل نتائجها، وتكاتف جهودها مع المعنيين بقطاعي التعليم والتدريب.

وفي الوقت الذي تقوم فيه الهيئة بمهام وأدوار إضافية، تدخل في صميم عملها وصلاحياتها، واصلت الهيئة في بناء منظومة من النتائج التراكمية لمراجعات أداء مؤسسات التعليم والتدريب، وقطعت شوطاً مهماً في دورة المراجعات الثانية للمدارس الحكومية ومؤسسات التدريب المهني، إضافة إلى الأولى للمدارس الخاصة ومؤسسات التعليم العالي التي من شأنها أن تقدم خارطة طريق لتعزيز تحقيق أهداف التطوير الذاتي لمؤسسات التعليم والتدريب على اختلافها، والتي يمكن استشرافها من النتائج التي يستعرضها هذا التقرير.

ويأتي التقرير السنوي للعام الأكاديمي الماضي، ليشهد كذلك على نتائج الامتحانات الوطنية الأولى لطلبة الصف الثاني عشر (الثالث الثانوي)، التي شارك فيها ما يقرب من ١٠ آلاف طالب وطالبة في المدارس الحكومية، وست مدارس خاصة أبدت رغبتها في المشاركة في هذه الامتحانات؛ من أجل تحديد مستوى المهارات المعرفية والتطبيقية المكتسبة في مراحل التعليم الأساسي والثانوي، وتطويرها من قبل المعنيين لتحقيق متطلبات سوق العمل، ومجال التدريب المهني، والتعليم العالي، كما إنه من المقرر أن تكون نتائج هذه الامتحانات أحد متطلبات القبول في جامعات المملكة المختلفة، ومؤشراً على قدرات الطلبة في التخصصات العلمية المختلفة، وذلك بناءً على اتفاقية التعاون التي وقعتها الهيئة مع مجلس التعليم العالي بداية تدشينها في ٢٠٠٩م.

لقد حفل العام الماضي بالعديد من المحطات المهمة التي من شأنها أن تؤسس لمواصلة تحقيق أهداف الهيئة وفق مبادئ الاستدامة ومداخلها. ولعل نجاح انعقاد المؤتمر الثاني للهيئة في فبراير ٢٠١٣، يقف بوصفه محطة مهمة أخرى من محطات الهيئة، ومحفلاً وطنياً شهد حضوراً لافتاً واهتماماً من قبل الخبراء والمختصين من مختلف أنحاء العالم، للوقوف على الأطروحات الوطنية والإقليمية والدولية في جودة التعليم والتدريب.

إن تلك الجهود المخلصة والمتواصلة وجدت حيزها على أرض الواقع بالتوجيه والاهتمام الساميين من صاحب الجلالة الملك حمد بن عيسى آل خليفة، ملك مملكة البحرين المفدى، حفظه الله ورعاه، ورعايته الكريمة وتشجيعه الشخصي لمبادرات الإصلاح



والتدريب، والتي يؤكد عليها تطبيق الإطار الوطني للمؤهلات ضمن منظومة عمل الهيئة الوطنية للمؤهلات وضمان جودة التعليم والتدريب.

كما أننا لا نغفل الدور المحوري المهم الذي تؤديه اللجنة الوطنية لتطوير التعليم والتدريب برئاسة سمو الشيخ محمد بن مبارك آل خليفة نائب رئيس مجلس الوزراء، في تقديم المشورة والتوجيه لمبادرات تطوير التعليم والتدريب، بما في ذلك الموافقة على اقتراح ضم الإطار الوطني للمؤهلات ليكون تحت مظلة عمل الهيئة، بعد الانتهاء من مراحل تأسيسه وإعداده الأولي بإشراف صندوق العمل (تمكين). وقد جاءت مهمة الهيئة في مواصلة مسيرة تفعيل دور الإطار بوصفه أحد ركائز تعزيز جهود ضمان الجودة في المملكة، ليكون بذلك حلقة من منظومة حلقات عمل الهيئة، ومؤشراً على جودة أداء المخرجات التعليمية والتدريبية.

فمنذ ذلك الوقت، وضعت الهيئة مراحل تطبيق الإطار حيز التنفيذ، و دشنت خلال الفترة المنقضية المرحلة التجريبية من تطبيق الإطار الوطني للمؤهلات على ١٧ مؤسسة تعليمية وتدريبية مُشاركة في تسكين ٧٩ مؤهلاً. وقد تمت عملية اختيار المؤسسات المشاركة وفق منهج علمي يراعي نتائج مراجعات الهيئة، التي تؤكد من جهة على ضرورة تكامل عمل الهيئة، ومن جهة أخرى على ضرورة تنوع التخصصات وشموليته لكافة مراحل التعليم والتدريب.

وفي الوقت الذي شهدت فيه الهيئة إسناد مهام جديدة وثيقة الصلة بمجال ضمان الجودة في قطاعي التعليم والتدريب، واصلت الهيئة عمليات مراجعة أداء مؤسسات التعليم والتدريب ضمن دورتها الثانية، لا سيما في مراجعة أداء المدارس الحكومية ومؤسسات التدريب المهني، وعززت من طاقة مراجعة البرامج الأكاديمية التي تطرحها مؤسسات التعليم العالي وفق إطار المراجعات الجديد، ليصل مجموع البرامج التي تم مراجعتها حتى سبتمبر ٢٠١٣ ثلاثة عشر برنامجاً. وقد انطلقت تجربة مراجعة أداء المدارس الخاصة الأولى بتكريس تجربة فريدة في مراجعة أداء المدارس الخاصة، مستعينة في ذلك بآليات متنوعة الخبرات؛ بما يضمن تطبيق عمليات المراجعة على الأصول العلمية في ضمان الجودة وتقييم الأداء.

تتجدد وقفتنا السنوية معكم هذا العام، مع صدور التقرير السنوي الخامس في تاريخ الهيئة، إذ نسترجع معًا محصلة النتائج التي حققتها الهيئة منذ تأسيسها في ٢٠٠٨، وتدشينها رسميًا في ٢٠٠٩، حيث إننا نخص وقفات منها عند أبرز ما جاء في العام الأكاديمي المنصرم (٢٠١٢-٢٠١٣)، من مبادرات تسهم بشكل أساسي في تعزيز دور الهيئة، ومنح جهود تطوير التعليم والتدريب زخمًا مهمًا يليق بتطلعاتها الإستراتيجية ونتائجها على مستقبل التنمية في المملكة.

لقد كان العام الماضي فارقًا في عمر الهيئة، متوّجًا سنواتها الخمس بالعطاء المستمر الذي عهدته مسيرتها، ومهنيّتها العالية المكتسبة من الخبرات الوطنية والإقليمية والعالمية، ونتائج عملها المتراكمة في تشخيص واقع وحالة التعليم والتدريب، ومدى التغيير الذي لمستته نتائج مراجعات مؤسسات التعليم والتدريب ونتائج الطلبة في الامتحانات الوطنية بعد مرور خمس سنوات على تدشين مبادرات ضمان الجودة في المملكة.

ومن جانب آخر فقد حفل هذا العام بالرؤى والإستراتيجيات التي تثني على دور الجهود المبذولة من قبل جميع الأطراف المعنية من مؤسسات التعليم والتدريب والجهات القائمة عليها والمستفيدين من مخرجاتها، والتي تُقدم بدورها نموذجًا رائدًا لتكاتف الجهود والعلاقات التشاركية والأدوار التكاملية وتضافرها، والتي تحدد نهج وآلية عمل جهود تطوير قطاعي التعليم والتدريب لتأتي بنتائجها المنشودة.

ومن هنا كان المرسوم الملكي السامي رقم ٨٣ لعام ٢٠١٢، بإعادة تنظيم وتسمية الهيئة الوطنية للمؤهلات وضمان جودة التعليم والتدريب نقطة تحول مشهودة في مساعي الهيئة ودورها المستقل لتكون مرجعًا علميًا دقيقًا في توجيه خطط تحسين أداء مؤسسات التعليم والتدريب، وفي التأكيد على خيار الاستدامة لأداء تلك المؤسسات، مقدمةً بذلك مخرجات تعليمية وتدريبية تؤكد على قدرة المواطن البحريني على العمل والاندماج في مبادرات التنمية بمقاييس النهضة الحديثة.

لقد كان المرسوم الملكي السامي تكميلًا ينم عن ثقة قيادة المملكة الرشيدة بأهمية التعليم وجودة المؤهلات العلمية والمهنية في دعم مسيرة ضمان الجودة في قطاعي التعليم

البلدان في النهوض بالنظم التعليمية والتدريبية في ضوء متطلبات التنمية، والوقوف على كيفية معالجة أبرز التحديات والاستفادة من التطبيقات المثلى وفرص التطوير المتاحة.

إن سلسلة التطوير والنمو المتصاعد الذي يشهده دور وعمل الهيئة، يأتي ليعكس حجم الاهتمام بنظامي التعليم والتدريب في المملكة وأثر ذلك على مستقبل أبنائنا، الأمر الذي يحتم علينا التأكد من قدرتنا على إدارة أهداف التطوير والتحسين على الوجه الأمثل، ويعد إقرار الهيكل التنظيمي الجديد بعد صدور المرسوم الملكي بإعادة تنظيم الهيئة وتوسيع نطاق عملها شكلاً من أشكال الحرص على بناء القدرة الاستيعابية للانطلاق للمرحلة المقبلة في مسيرة عمل الهيئة.

أهدي حصاد عمل الهيئة حتى تاريخنا هذا إلى مقام حضرة صاحب الجلالة الملك حمد بن عيسى آل خليفة، ملك مملكة البحرين، حفظه الله ورعاه، على ثمره رؤيته السامية وتطلعاته لعهد إصلاحي زاهر، في ظل توجيهاته السامية. كما أتقدم بعظيم الشكر والامتنان لصاحب السمو الملكي الأمير خليفة بن سلمان آل خليفة، رئيس الوزراء الموقر، حفظه الله ورعاه، على سعيه اللامتناهي في دعم مؤسسات القطاع الحكومي، من أجل تحقيق أسمى غايات العمل التكاملي المشترك فيما يخدم رضاء وتقدم وازدهار مملكتنا الغالية. كما أتوجه بالشكر والعرفان إلى صاحب السمو الملكي الأمير سلمان بن حمد آل خليفة ولي العهد نائب القائد الأعلى، النائب الأول لرئيس مجلس الوزراء على احتضانه وتشجيعه ودعمه لمبادرات الإصلاح الشامل، لكل مقومات حياة المواطن البحريني ومنحه فرص حياة أفضل.

ولا يفوتني أن أقف عند الإسهامات البارزة لراعي جهود تطوير التعليم والتدريب في المملكة سمو الشيخ محمد بن مبارك آل خليفة نائب رئيس مجلس الوزراء رئيس اللجنة الوطنية لتطوير التعليم والتدريب، وعلى الدور اللافت الذي تؤديه اللجنة برئاسة سموه في متابعة خطى التطوير ونتائج العمل التي تمس مؤسسات التعليم والتدريب، والمعنيين بجهود التطوير في قطاعي التعليم والتدريب على المدى القصير والطويل.

كما لا يغيب عنا الدور المتميز والالتزام الذي يبديه رئيس مجلس إدارة الهيئة الوطنية للمؤهلات وضمن جودة التعليم

ومن محطات الإنجاز الرائدة التي حظي بها العام الماضي، انطلاق الامتحانات الوطنية الفعلية – لأول مرة – لطلبة الصف الثاني عشر (الثالث الثانوي)، للتأكيد على جودة مخرجات التعليم الأساسي والثانوي بتقييم المهارات والكفايات والمعارف الأساسية المكتسبة لدى الطلبة، مكملّة بذلك الحلقات الدراسية الأربع المستهدفة في الامتحانات الوطنية، وهي: الصف الثالث، والسادس، والتاسع (الثالث الإعدادي)، والثاني عشر (الثالث الثانوي).

إن النظر في مدخلات العملية التعليمية وممارساتها ومخرجاتها جزء لا يتجزأ من مبادئ ضمان الجودة، كذلك هي الحال مع الامتحانات الوطنية التي تأتي بوصفها تشخيصاً يدعم ما تقوم به الهيئة من دور في مراجعات أداء المدارس الحكومية والخاصة، بالوقوف تارةً على أداء عمليتي التعليم والتعلم، وتارةً أخرى على أداء مخرجات تلك العمليتين.

ومع انطلاق الامتحانات الوطنية الفعلية لطلبة الصف الثاني عشر، كان هذا مؤشراً على تطوير التعليم والتدريب يعكس مدى تهيؤ مخرجات التعليم الثانوي لمحاكاة المتطلبات التخصصية والعلمية والتنموية التي يتطلع إليها سوق العمل وقطاعا التدريب المهني والتعليم العالي.

لقد كان لهيئة المؤهلات الوطنية وضمن جودة التعليم والتدريب في العام الأكاديمي المنقضي وقفة مهمة سيكون لها دون شك المردود الإيجابي على مسيرة عمل الهيئة، وعلى مستقبل تطوير التعليم والتدريب في الأعوام المقبلة. فما تحقق للهيئة كان نتيجة توجيهات القيادة الرشيدة وأثر الجهود التشاورية ومساهمات الخبراء والمختصين، فجاءت جميعها منسجمة ومتفهمة لحاجة التطوير وإستراتيجياته، ومجالاته، وآلياته، وفرصه.

وبالرغم من الزيارات الدولية المتبادلة الحافلة التي تمت في العام الأكاديمي الماضي، والتي سعت إليها الهيئة ضمن رسالتها المهمة في تعزيز الدور الريادي لقطاع ضمان الجودة على المستويات الدولية والإقليمية والمحلية، من خلال إبراز التجربة البحرينية بوصفها أحد التجارب الإقليمية الرائدة، جمعت الهيئة في مؤتمرها الدوري في نسخته الثانية المنعقدة في فبراير من عام ٢٠١٣، الخبرات الدولية والإقليمية جنباً إلى جنب الخبرة البحرينية، للوقوف على آخر النتائج التي توصلت إليها

والتدريب سعادة الوزير عبدالعزيز بن محمد الفاضل والسيدات والسادة أعضاء مجلس الإدارة الموقرون في الإشراف على مهمة وعمل الهيئة وتذليل العقبات؛ من أجل الوصول بنتائج عمل الهيئة إلى تحقيق الغاية نحو الاستفادة المثلى من فرص التحسين المتاحة أمام قطاعي التعليم والتدريب.

وأخيرًا وليس آخرًا، يسرني أن أنتهز هذه الفرصة القيمة، لأسجل شكري وتقديري الخاص لمنتسبي الهيئة الوطنية للمؤهلات وضمان جودة التعليم والتدريب، على إخلاصهم وتفانيهم الملموس في كل مرحلة من مراحل عمل الهيئة في مسيرة تطوير التعليم والتدريب في المملكة.

سائلين المولى العلي القدير أن يسدد خطانا وخطاكم للعمل بإخلاص لما فيه خير وعزة مملكتنا الغالية.

والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته،

جواهر شاهين المضحكي

الرئيس التنفيذي

أعضاء مجلس الإدارة

سعادة السيد عبدالعزيز بن محمد الفاضل
وزير شئون مجلسي الشورى والنواب
رئيس مجلس الإدارة



سعادة الدكتور محمد علي حسن
مدير عام بلدية المحافظة الوسطى



سعادة السيدة عائشة محمد عبدالغني



سعادة الدكتورة عائشة سالم مبارك
عضو مجلس الشورى



سعادة الدكتور رشيد جاسم عاشور



أعضاء مجلس الإدارة

سعادة السيد كمال بن أحمد محمد
وزير المواصلات القائم بأعمال الرئيس التنفيذي
لمجلس التنمية الاقتصادية
نائب رئيس مجلس الإدارة



سعادة الدكتور أنور يوسف العبدلله



سعادة الدكتورة بهية جواد الجشي
عضو مجلس الشورى



سعادة الدكتور شاكِر عبدالحسين خمدن
رئيس قسم الرصد البيئي، بالهيئة العامة
لحماية الثروة البحرية والبيئية والحياة الفطرية





د. طارق السندي
مدير عام، الإدارة العامة للإطار
الوطني للمؤهلات

د. خالد الباكر

د. حسن الحمادي

د. وفاء المنصوري



د. هيا المناعي
مدير عام، الإدارة العامة لمراجعة أداء
المؤسسات التعليمية والتدريبية

د. جواهر المضحكي
الرئيس التنفيذي

أ.د. دولينا داولينغ

د. أحمد خضير

السيد خالد المناعي





ومن أصل ١١٣ مدرسة تمت مراجعتها في الدورة الثانية من المراجعات، ارتفع عدد المدارس الحائزة على تقدير: «ممتاز» بمعدل ثلاثة أضعاف، حيث تحسن أداؤها بشكل جوهري، مقارنة بأدائها «الجيد» في الدورة الأولى من المراجعات، ويعكس معدل التحسن هذا قدرة المدارس على استيفاء التوصيات الواردة في تقارير المراجعة، وإدخال التغييرات اللازمة لتحقيق الطموحات التي تصبو إليها. وبوجه عام، شهد أداء مدارس البنات معدل التحسن الأفضل مقارنةً بأداء مدارس البنين.

وتظهر بجلاء العلاقة بين جودة عملية التعليم وأثرها على المعايير التي حققها الطلبة. فكلما أحرز الطلبة مستوى تقدم أفضل، ومستوى إنجاز جيد، فإن دور القيادة والإدارة يتركز بشكل عام على ضمان ظهور عملية التعليم على الأقل بمستوى جيد وبصورة متسقة. في حين أنّ القيادة في المدارس التي حازت على تقدير: «مريض» لا تبذل جهودًا كافية لرفع جودة عملية التعليم في الفصول الدراسية؛ لضمان تحقيق مستويات الإنجاز التي في مقدور طلابها إحرازها.

بينما ظهر تحسن طفيف في أداء المدارس الأقل فاعلية، والحائزة على تقدير: «غير ملائم» في السابق، والتي كانت تمثل نسبة ١٧٪ في نهاية الدورة الأولى من المراجعات، فإن ١٤٪ من المدارس الحائزة على التقدير نفسه في الدورة الثانية من المراجعات ما زالت تمثل نسبة كبيرة، حيث لم يوفق الطلبة في هذه المدارس في الاستفادة الكاملة من إمكانياتهم وقدراتهم، بل لم توفّر المدارس ذاتها في إيجاد الموارد والخبرة والإمكانات التي تمتلكها المدارس ذات الأداء الأفضل، لإدخال التغييرات الضرورية. وتعتبر عدم قدرة المدارس على تنفيذ عمليات التقييم الذاتي الناقدة لتوفير الأساس الجيد للتخطيط، ومن ثم التنفيذ الفعال لاحقًا للممارسات الجيدة في الفصول الدراسية، من القضايا الأخرى المستمرة في المدارس، حيث تنعكس التغييرات المتكررة لمديري المدارس وأعضاء الإدارة العليا في بعض المدارس سلبيًا على دعم التحسينات المستدامة فيها. وفي العام الأكاديمي ٢٠١٣-١٢، واصلت الإدارة إجراء زيارات المتابعة لعدد ٢٢ مدرسة من المدارس الحائزة على تقدير: «غير ملائم»، حيث قامت ١٥ مدرسة منها بإدخال التحسينات اللازمة وإحراز مستوى «تقدم كافٍ»، وسبع مدارس ما زالت «قيد التقدم».

يطيب للهيئة الوطنية للمؤهلات وضمان جودة التعليم والتدريب أن تعرض أهم ملامح ما تم إنجازه خلال العام الأكاديمي ٢٠١٣-١٢، في أداء المهام الموكلة إليها بشأن ضمان جودة التعليم والتدريب في مملكة البحرين، ومن ثم المساهمة في «حصول البحرينيين على أعلى مستوى ممكن من التعليم يستطيعون من خلاله مواصلة الحصول على المهارات المطلوبة لتحقيق طموحاتهم». ففي خلال هذا العام الأكاديمي، واصلت إدارتان من إدارات المراجعة للهيئة (إدارة مراجعة أداء المدارس الحكومية، وإدارة مراجعة أداء مؤسسات التدريب المهني)، أداء مهامها بشأن تنفيذ الدورة الثانية من المراجعات. كما واصلت إدارة مراجعة المدارس الخاصة ورياض الأطفال مراجعات الدورة الأولى. أما الإدارة الرابعة، والتي تقوم بإجراء مراجعات أداء مؤسسات التعليم العالي، فقد استمرت في تنفيذ دورة «مراجعة البرامج في الكلية» من خلال مراجعة البرامج الأكاديمية المقدمة في كليات العلوم الصحية، وكذلك شرعت في مراجعة البرامج الأكاديمية المقدمة من قبل كليات علوم الحاسوب وتقنية المعلومات. علاوة على ذلك، فقد استكملت الإدارة المراجعات المؤسسية التتبعية.

وخلال السنة الخامسة من عملها، قامت إدارة الامتحانات الوطنية، بإجراء الامتحانات الوطنية لجميع طلبة المدارس الحكومية؛ ومن ثم، فقد أدى طلبة الصفين الثالث والسادس خمس دورات من الامتحانات الوطنية، وطلبة الصف التاسع أربع دورات منها، فيما أدى طلبة الصف الثاني عشر (الثالث الثانوي) الامتحانات الوطنية للمرة الأولى بعد الامتحانات التجريبية في العام الأكاديمي السابق. وتوافقًا مع توسعة المهام المنوطة إلى الهيئة بخصوص «إنشاء وتحديث الإطار الوطني للمؤهلات»، فقد بدأت الإدارة العامة للمؤهلات في تنفيذ مرحلة التطبيق التجريبي للإطار، إضافة إلى استمرارها في تطبيق مبدأ الشراكة مع الأطراف ذات العلاقة.

في العام الأكاديمي ٢٠١٣-١٢، قامت إدارة **مراجعة أداء المدارس الحكومية** بإجراء المراجعات وتحديد مواطن القوة وال جوانب التي تحتاج إلى تحسين لعدد ٦٢ مدرسة حكومية، ليبلغ بذلك عدد المدارس التي تمت مراجعتها إلى الآن في هذه الدورة الثانية - الدورة الثانية من مراجعة أداء المدارس الحكومية - ١١٣ مدرسة من أصل ٢٠٦ مدرسة حكومية؛ والتي من المقرر أن تكتمل بنهاية عام ٢٠١٤.

الوطنية للصف الثاني عشر في شهر مارس ٢٠١٣. فبينما أدى جميع الطلبة في المدارس الحكومية الامتحانات الوطنية بصفة إلزامية، فقد شهد هذا العام اشتراك ست مدارس خاصة في أداء امتحانات الصف الثاني عشر بصفة إختيارية، ومدرسة خاصة واحدة في امتحانات الصفوف الثالث والسادس والتاسع. وبلغ عدد الطلبة الذين أدوا الامتحانات الوطنية في الصفوف الثالث والسادس والتاسع حوالي ٣٣,٣٠٠ طالب تقريبًا، حيث أدى طلبة الصف الثالث الامتحانات في مادتي اللغة العربية والرياضيات، في حين أدى طلبة الصفين السادس والتاسع الامتحانات في مواد اللغة العربية والرياضيات، واللغة الإنجليزية والعلوم. وقد غطت الامتحانات المنهج الدراسي بالكامل في جميع هذه المواد لكافة المدارس الحكومية، وعلى غرار السنوات السابقة، فقد تم تصحيح جميع أوراق الامتحانات الوطنية للصفوف الثالث، والسادس والتاسع في البحرين من قبل معلمين يعملون في مدارس المملكة، فيما تم تحليلها وإعداد النتائج بالتعاون مع قسم الامتحانات بجامعة كمبردج الشريك الدولي لإدارة الامتحانات الوطنية.

وقد تفاوتت نتائج الامتحانات في كافة المواد والصفوف، كما شكّلت الامتحانات الوطنية تحديًا للطلبة؛ إذ كانت الدرجات الخام، مرة أخرى، منخفضة بالتناسب مع مجموع الدرجات الكلية. وبوجه عام، واصل أداء الطلبة الانخفاض في الصفوف الثالث، والسادس، والتاسع، وفي جميع المواد، باستثناء مادة اللغة الإنجليزية للصف التاسع، في دورة الامتحانات الوطنية عام ٢٠١٣، مقارنة بنتائج دورة الامتحانات الوطنية عام ٢٠١٢، والسنوات السابقة أيضًا. وعلى غرار عام ٢٠١٢، كان أداء طلبة الصف الثالث أفضل في مادة اللغة العربية عنه في مادة الرياضيات في هذه السنة، وبينما حقق طلبة الصف السادس مستوى أداء أفضل في مادة العلوم عن جميع المواد الأخرى، فقد استمر مستوى الأداء الأفضل لطلبة الصف التاسع في مادة اللغة الإنجليزية، مقارنة بجميع المواد الأخرى على غرار العام الماضي. أما مادة الرياضيات لطلبة الصف السادس، فقد ظهرت في المستوى الأقل، في حين ظلت مادة العلوم لطلبة الصف التاسع، وكما في عام ٢٠١٢، هي المادة الأقل مستوى، مقارنة بالمواد الأخرى.

وكما في عام ٢٠١٢، فقد تفوقت البنات على البنين في الامتحانات الوطنية في جميع المواد، وكان الفرق بسيطًا في المواد التقنية عنه في اللغات في جميع الصفوف، في حين

في العام الأكاديمي ١٢-٢٠١٣، قامت إدارة مراجعة أداء المدارس الخاصة ورياض الأطفال، بمراجعة أداء وتحديد مواطن القوة والجوانب التي تحتاج إلى تحسين في عدد ٢١ مدرسة من مجموع ٦٢ مدرسة خاصة سيتم الإنتهاء من مراجعتها بنهاية عام ٢٠١٤ م، وبينما تعتبر هذه هي الدورة الأولى من المراجعات للمدارس الخاصة، فإن العدد الإجمالي للمدارس الخاصة التي تمّ مراجعتها منذ بداية الدورة الأولى في شهر سبتمبر ٢٠١١، بلغ ٣٥ مدرسة خاصة؛ أي ما يربو على نصف عدد المدارس الخاصة التي تزاوّل أنشطتها في مملكة البحرين.

ومن أصل ٣٥ مدرسة خاصة تمت مراجعتها، بلغت نسبة المدارس الحائزة على تقدير: «جيد» و«ممتاز» (١٧٪)، وهي أقل من نصف عدد المدارس التي حصلت على تقدير: «غير ملائم» (٣٧٪). وتشكل هذه النسبة الكبيرة في عدد المدارس التي حصلت على تقدير: «غير ملائم»، تحديًا كبيرًا نحو تحسين نظام التعليم الوطني في البحرين. وهناك علاقة وثيقة بين المدارس التي حازت على تقدير: «جيد» أو أفضل في الفاعلية بوجه عام، وبين تنوع وثراء الموارد والمصادر المتاحة في هذه المدارس، الأمر الذي يُعد من أهم الخصائص التي تميز المدارس الأكثر فاعلية، وبالأخص فيما يتعلق بتوظيف معلمين مؤهلين ذوي كفاءة عالية. إضافة إلى جودة وكفاءة فرق القيادة والإدارة في المدارس، حيث تتركز جهودها على الغاية الرئيسية لعمليتي التعليم والتعلم؛ لضمان رفع إستراتيجيات التعليم والتعلم الفعالة من مخرجات التعلم للطلبة، لاسيما فيما يتعلق بالإنجاز الأكاديمي للطلبة وتطورهم الشخصي.

وقد أجريت زيارة المتابعة لمدرسة واحدة فقط من المدارس الخاصة الثلاث عشرة التي حصلت على تقدير: «غير ملائم»، وقد قامت هذه المدرسة بتطبيق أسلوب قيادة وإدارة فعال، فحازت على حكم: «تقدم كافٍ» في زيارة المتابعة الأولى بسبب تركيز القيادة المبني على أساس اتخاذ الإجراءات الفعالة بشأن التوصيات الواردة في التقرير.

قامت إدارة الامتحانات الوطنية بإجراء خمس دورات من الامتحانات الوطنية للصفين الثالث والسادس، فيما أدى طلبة الصف التاسع أربع دورات من الامتحانات الوطنية في جميع المدارس الحكومية، واستكملت الدورة الأولى من الامتحانات

تدريب واحدة قائمة بذاتها، وحازت على تقدير: «ممتاز» في الفاعلية بوجه عام. كما خضعت مؤسسات التدريب التي حصلت على تقدير: «غير ملائم» لزيارتي متابعة بحد أقصى من قبل فرق المراجعة؛ لتقييم مدى فاعلية المؤسسة في تنفيذ خطة العمل المتفق عليها، واستيفاء التوصيات الواردة في تقرير المراجعة. وفي العام الأكاديمي ٢٠١٢-٢٠١٣، تم إجراء ست زيارات متابعة، وقد أظهرت نصف هذه المؤسسات مستوى تحسن ملموس في استيفاء التوصيات الواردة في تقرير المراجعة.

ومن أصل جميع مؤسسات التدريب التي تمت مراجعتها في الدورة الثانية، كانت ٤٥ مؤسسة منها قد خضعت للمراجعات في الدورتين الأولى والثانية من المراجعات. وبمقارنة نتائج هذه المراجعات، نجد أن هناك تحسناً في درجات ٤٢٪ من المؤسسات بفارق نقطة واحدة على الأقل. وتجدر الإشارة إلى أن مؤسستين من ثلاث مؤسسات حصلت على تقدير: دون المرضي في الدورة الأولى من المراجعات قد شهدتا تحسناً في جودة ما تقدمانه من برامج، وحصلتا على تقدير: «مرضٍ» في الدورة الثانية. وقد نجحت الغالبية العظمى من المؤسسات في المحافظة على وضعها السابق على الأقل. ومع هذا، فقد انخفضت درجات بضع مؤسسات بمعدل درجة واحدة. ويتضح من نتائج الدورة الثانية من المراجعات أن إدارة معظم هذه المؤسسات قد قامت باتخاذ خطوات ثابتة لتحسين ما تقدمه من خلال تحسين الإجراءات والممارسات الخاصة بها فيما يتعلق بتقييم إنجازات المتدربين ومستوى التقدم، وجودة التدريب والتعليم المقدم للمتدربين، وفاعلية الدعم المقدم لتعزيز إنجازات المتدربين ومستوى تحصيلهم. وتمثل بعض الممارسات الجيدة في استخدام عمليات التقييم القبلية والبعدية لقياس مستوى تقدم المجموعات، إضافة إلى توجهات الإنجاز الفردية، والتخطيط للدروس واتخاذ القرارات. ومع هذا، فما زال العديد من مؤسسات التدريب يفتقر إلى آلية منهجية لإدماج جميع المعلومات المتاحة عن مستويات تحصيل وإنجاز المتدربين في عمليات صنع القرار الخاصة بالمؤسسة.

خلال العام الأكاديمي ٢٠١٢-٢٠١٣، واصلت إدارة مراجعة أداء مؤسسات التعليم العالي، مراجعات البرامج في الكلية، حيث قامت بمراجعة البرامج في مستوى البكالوريوس والماجستير في وقت متزامن؛ إذ تمت مراجعة سبعة برامج

بلغ الفرق ذروته في جميع الصفوف في مادة اللغة العربية. وتزداد الفروق بين البنين والبنات في اللغات، وليس في المواد الفنية، كلما زادت الفئة العمرية.

وفي عام ٢٠١٣، قامت الإدارة باستكمال الدورة الأولى من الامتحانات الوطنية لجميع طلبة الصف الثاني عشر (الثالث الثانوي) في مواد اللغة العربية، واللغة الإنجليزية وحل المشكلات، وذلك بالتعاون مع قسم الامتحانات بجامعة كمبردج، الشريك الدولي لإدارة الامتحانات الوطنية. وعلى غرار الامتحانات الوطنية لطلبة صفوف التعليم الأساسي، فقد تم تصحيح جميع أوراق الامتحانات الوطنية للصف الثاني عشر في البحرين من قبل معلمين يعملون في المدارس الحكومية والخاصة في المملكة، وقد وزعت النتائج على المدارس والطلبة. وبينما حقق طلبة المدارس الحكومية في الصف الثاني عشر مستوى الأداء الأفضل في امتحان اللغة العربية، فقد ظهر مستوى الأداء الأقل لهم في امتحان حل المشكلات.

في العام الأكاديمي ٢٠١٢-٢٠١٣، قامت إدارة مراجعة أداء مؤسسات التدريب المهني بمراجعة عدد ٣٤ مؤسسة من مؤسسات التعليم والتدريب المهني، منها ٢٥ مؤسسة مرخصة من قبل وزارة العمل، وثمانية مؤسسات مرخصة من قبل وزارة التربية والتعليم، إلى جانب مؤسسة واحدة قائمة بذاتها. ومن ثم، بلغ إجمالي عدد مؤسسات التعليم والتدريب المهني التي تمت مراجعتها منذ بداية الدورة الثانية من المراجعات إلى نهاية شهر يونيو ٢٠١٣، عدد ٥٧ مؤسسة تدريبية.

ومن أصل مجموع مؤسسات التدريب المرخصة من قبل وزارة العمل التي تمت مراجعتها خلال الفترة من شهر يناير ٢٠١٢، إلى شهر يونيو ٢٠١٣ (الدورة الثانية من المراجعات)، ظهرت ٤٢ مؤسسة بمستوى «مرضٍ» أو أفضل، في حين حازت ٢١ مؤسسة على تقدير: «جيد»، وثلاث مؤسسات على تقدير: «ممتاز». أما المؤسسات الست المتبقية، فقد ظهرت بمستوى «غير ملائم». وخلال الفترة ذاتها، قامت الإدارة بمراجعة ثمانية مؤسسات مرخصة من قبل وزارة التربية والتعليم، حصلت ست مؤسسات منها على تقدير: «مرضٍ»، ومؤسسة واحدة على تقدير: «ممتاز». بالإضافة إلى ذلك، تمت مراجعة مؤسسة

الفنية، ومجموعات العمل واللجنة الاستشارية. وتضم اللجنة الفنية ممثلين عن الهيئة الوطنية للمؤهلات وضمان جودة التعليم والتدريب، وكذلك من الجهات ذات العلاقة بقطاعي التعليم والتدريب في مملكة البحرين، وتتولى الإشراف على أنشطة الإطار الوطني للمؤهلات، إلى جانب الموافقة المرحلية على الإطار. وقد تم تشكيل مجموعات العمل التشاورية الست، والتي تضم في عضويتها ممثلين من مؤسسات التعليم والتدريب، إضافة إلى ممثلين من الأطراف ذات العلاقة في القطاع الصناعي والحكومي، بغرض المساعدة على تطوير معايير الإطار الوطني للمؤهلات والأنشطة ذات الصلة. وقد عقدت هذه المجموعات ٢٤ اجتماعًا خلال العام الأكاديمي ٢٠١٢-٢٠١٣. ومؤخرًا، فقد صدر قرار مجلس الوزراء رقم (٥٢) لسنة ٢٠١٣، بخصوص تشكيل اللجنة الاستشارية للإطار الوطني للمؤهلات في الهيئة الوطنية للمؤهلات وضمان جودة التعليم والتدريب، لتحل محل اللجنة الفنية، وتضم هذه اللجنة ممثلين من الأطراف ذات العلاقة الرئيسية بقطاعي التعليم والتدريب في مملكة البحرين.

تجدر الإشارة إلى أن ١٧ مؤسسة تعليمية وتدريبية تشارك في الوقت الحاضر في مرحلة التطبيق التجريبي ضمن مرحلة الإعداد للإطار الوطني للمؤهلات؛ منها ٦ مؤسسات من مؤسسات التعليم العالي، و١٠ مؤسسات من مؤسسات التعليم والتدريب المهني، ومؤسسة واحدة من مؤسسات التعليم العام. وفي الوقت الراهن، فقد رشحت المؤسسات التجريبية ٧٩ مؤهلاً أكاديمياً للمشاركة في التطبيق التجريبي ضمن مرحلة الإعداد للإطار الوطني للمؤهلات، والتي تغطي كافة القطاعات والمستويات العشرة للإطار. وقد شاركت هذه المؤسسات في ورش عمل بناء القدرات الوطنية، لمساعدتها في جهودها الرامية إلى فهم المعايير والمنهجية الخاصة بالإدراج المؤسسي، والموافقة على المؤهلات وإجراءات تسكينها في الإطار الوطني للمؤهلات. وقد حضر حوالي ٣٠٠ عضو من أعضاء هيئة التدريس والهيئة الأكاديمية، و١٧٩ منتسباً من وحدات ضمان الجودة في المؤسسات التعليمية والتدريبية المشاركة في مرحلة التطبيق التجريبي ورش عمل تدريبية بشأن تصميم وتسكين المؤهلات، وإجراءات الإدراج المؤسسي لها على التوالي.

وأخيراً، تسعى الإدارة إلى تعزيز الاعتراف العالمي بالإطار الوطني للمؤهلات من خلال إقامة الروابط الدولية مع أطر

أكاديمية مقدمة من قبل أربع كليات في مجال العلوم الصحية؛ حازت ستة برامج منها على حكم: "جدير بالثقة"؛ إذ كانت مستوفية جميع المؤشرات الأربعة المستخدمة في تقييم البرامج، في حين حصل البرنامج الأخير على حكم: "غير جدير بالثقة"؛ إذ لم يستوفِ أيًا من المؤشرات الأربعة. علاوة على ذلك، فقد شرعت الإدارة في مراجعة البرامج المقدمة في مجال علوم الحاسوب وتقنية المعلومات، حيث تمت مراجعة أربعة برامج أكاديمية مقدمة من قبل ثلاث كليات في مجال علوم الحاسوب وتقنية المعلومات، حاز منها برنامج على حكم: «جدير بالثقة»، وبرنامج على حكم: «قدّر محدود من الثقة»، في حين حصل برنامجان على حكم: «غير جدير بالثقة».

وعند تجميع نتائج جميع مراجعات «البرامج في الكلية»، التي تم نشرها إلى الآن، فقد حازت ثمانية برامج منها على حكم: «جدير بالثقة»؛ وبرنامج واحد على حكم: «قدّر محدود من الثقة» في حين حصلت البرامج الأربعة الأخرى على حكم: «غير جدير بالثقة». وسوف تخضع البرامج التي حازت على حكم: «قدّر محدود من الثقة» أو حكم: «غير جدير بالثقة» لزيارات مراجعة تتبعية.

في العام الأكاديمي ٢٠١٢-٢٠١٣، قامت إدارة مراجعة أداء مؤسسات التعليم العالي بتنفيذ المراجعة التتبعية لمؤسستي تعليم عال حكوميتين، حيث أحرزت كلتاها مستوى تقدم ملائم بوجه عام في استيفاء التوصيات الواردة في تقارير المراجعة الأصلية. وحيث إن الإدارة قامت بتنفيذ عمليات المراجعة التتبعية للمؤسسات الاثنتي عشرة جميعها، فتكون بذلك قد استكملت - رسميًا - الدورة الأولى من مراجعات الجودة المؤسسية.

في العام الأكاديمي ٢٠١٢-٢٠١٣، شرعت الإدارة العامة للإطار الوطني للمؤهلات في تدشين مرحلة التطبيق التجريبي للإطار الوطني للمؤهلات، وواصلت تعزيز مبدأ الشراكة من خلال تشكيل مجموعات العمل، والتعاون والتنسيق مع المؤسسات المشاركة في مرحلة الإعداد للإطار الوطني للمؤهلات.

وقد حرصت الإدارة على تطبيق مبدأ الشراكة في مرحلة الإعداد في صور عديدة، وتحديداً من خلال تشكيل اللجنة

المؤهلات الأخرى في الدول المختلفة. وفي الوقت الراهن، تتم مواءمة الإطار الوطني للمؤهلات في البحرين مع إطارين من أطر المؤهلات الأوروبية، وتحديدًا هما: إطار الاعتماد والمؤهلات الاسكتلندي (SCQF) والإطار الوطني للمؤهلات في إيرلندا (NFQ).

قامت **الهيئة الوطنية للمؤهلات وضمان جودة التعليم والتدريب** بتنظيم مؤتمرها الثاني في مملكة البحرين تحت شعار: "جودة التعليم والتدريب: الفرص والتحديات"، برعاية كريمة من سمو الشيخ محمد بن مبارك آل خليفة، نائب رئيس مجلس الوزراء رئيس اللجنة الوطنية لتطوير التعليم والتدريب في الفترة من ٢٠-٢١ فبراير ٢٠١٣. وتمثل الغرض من المؤتمر في تعزيز تطبيق المعايير الدولية لضمان الجودة في قطاعي التعليم والتدريب الوطني، إضافة إلى إتاحة الفرصة للمؤسسات التعليمية والتدريبية التي تزاوّل أنشطتها في مملكة البحرين؛ لاستكشاف التحديات والفرص التي تواجه هيئات ضمان الجودة على الأصعدة المحلية، والإقليمية والدولية.

وقد ساهم المؤتمر في رفع مكانة قطاع التعليم في مملكة البحرين، حيث إن التعليم بات المحور الرئيس لكافة المشاريع التنموية الرئيسة، وذلك ضمن إطار تنسيقي من الجهود الرامية إلى تعزيز دور العنصر البشري الوطني وتأهيله لتحريك ودفع عجلة التنمية في البلاد.

وقد شارك في المؤتمر ما يربو عن ٣٨٠ مشاركًا من المختصين في مجال تحسين جودة التعليم، ومن العديد من الدول المتقدمة ذات الخبرات الكبيرة في هذا المجال، إلى جانب وفود من المدارس، ومؤسسات التدريب المهني، ومؤسسات التعليم العالي، ومراكز الامتحانات الوطنية، وكذلك نخبة من الخبراء الإقليميين والدوليين من مؤسسات التعليم والتدريب وهيئات ضمان الجودة. وقد وفرت هذه النخبة من الخبراء من القطاعات المختلفة الفرص لاستكشاف التحديات التي تواجه هيئات ضمان الجودة على الصعيدين المحلي والدولي. كما تجدر الإشارة إلى أن المؤتمر استهل أعماله بعقد خمس ورش عمل تحضيرية تناولت موضوعات مختلفة تتعلق بجودة التعليم.



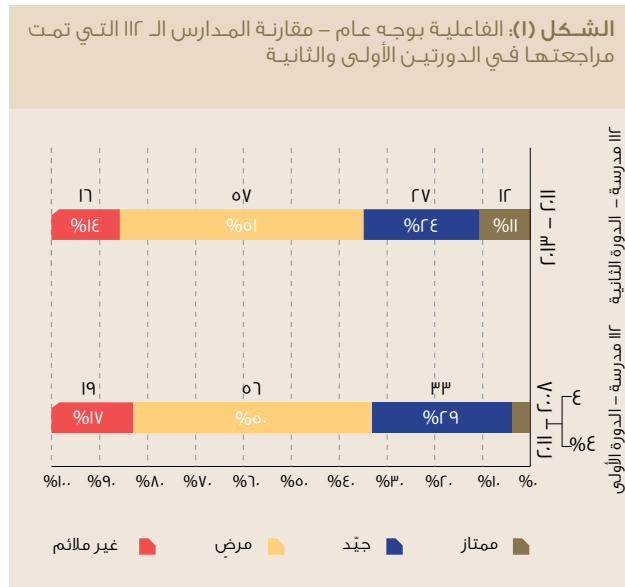


مقدمة

تُشجع المدارس التي حازت على تقدير: "ممتاز"، من خلال التوصيات الصادرة لها بالاستمرار في إدخال المزيد من التحسينات، وحضها على مشاركة أفضل الممارسات لديها مع المدارس الأخرى. وبينما تصدر توصيات ذات أولوية واضحة إلى المدارس التي نالت تقدير: "جيد" أو "مريض"، بمواصلة السعي الدءوب نحو إدخال المزيد من التحسينات؛ تخضع المدارس التي ظهرت بمستوى "غير ملائم" في الفاعلية بوجه عام إلى إجراءات زيارة المتابعة من قبل إدارة مراجعة أداء المدارس الحكومية. ويكمن غرض زيارة المتابعة هذه في تقييم مستوى التقدم الذي أحرزته المدرسة في تنفيذ التوصيات الواردة في تقرير المراجعة. حيث يقوم فريق المتابعة بإجراء زيارة متابعة لهذه المدارس، بعد فترة زمنية تتراوح ما بين ستة أشهر إلى سنة من تاريخ إجراء عملية المراجعة.

الفاعلية بوجه عام

يوضح الشكل (١)، الوضع الحالي للفاعلية بوجه عام في جميع المدارس الحكومية التي تمت مراجعتها في الدورتين الأولى والثانية من المراجعات.



من أصل ١١٢ مدرسة حكومية تمت مراجعتها في الدورة الثانية من المراجعات، يمكن تلمس تحسن واضح في أداء المدارس، استنادًا إلى عدد المدارس الحائزة على تقدير: «ممتاز»، مقارنة بنتائج نفس المدارس في الدورة الأولى من المراجعات، والتي ظهرت بمستوى «جيد». وقد شهد أداء هذه المدارس تحسنًا ملحوظًا؛ إذ حازت أربع مدارس فقط من هذه المدارس على تقدير: «ممتاز» في الدورة الأولى من المراجعات، في حين نالت ١٢ مدرسة تقدير: «ممتاز» في

خلال العام الأكاديمي ٢٠١٢-٢٠١٣، قامت إدارة مراجعة أداء المدارس الحكومية، بإجراء المراجعات، وتحديد مواطن القوة والجوانب التي تحتاج إلى تحسين لعدد ٦٢ مدرسة حكومية، ليبلغ بذلك عدد المدارس التي تمت مراجعتها إلى الآن في الدورة الثانية من مراجعة أداء المدارس الحكومية، ١١٣ مدرسة من أصل ٢٠٦ مدرسة حكومية، تم افتتاح إحداها في عام ٢٠١٢، ومن ثم لم تخضع لمراجعة سابقة. ويقدم هذا التقرير مقارنة بين أداء المدارس التي تمت مراجعتها في الدورة الثانية، وأدائها عند مراجعتها في الدورة الأولى من المراجعات في الفترة ما بين أعوام ٢٠٠٨ و٢٠١١. فضلاً عن ذلك، يوضح هذا التقرير مستوى التقدم الذي أحرزته ٢٢ مدرسة حكومية حصلت على تقدير: "غير ملائم" في الدورتين الأولى والثانية من المراجعات، وخضعت لزيارات المتابعة خلال العام الأكاديمي ٢٠١٢-٢٠١٣.

تُنفذ جميع مراجعات أداء المدارس وفقًا للإجراءات المتبعة في الأعوام السابقة باستخدام إطار وإرشادات المراجعة للاستخدام في مراجعة المدارس ورياض الأطفال في مملكة البحرين. وتركز عملية المراجعة على الإجابة عن السؤال الرئيس، وهو: "ما مدى فاعلية وجودة أداء المدرسة؟ ولماذا؟". وذلك من خلال تقييم معايير وجودة مخرجات التعلم للطلبة، وجودة ما تقدمه المدارس.

مخرجات التعلم:

- مدى التقدم الذي يحققه الطلبة في إنجازهم الأكاديمي.
- مدى التقدم الذي يحققه الطلبة في تطورهم الشخصي.

جودة ما يتم تقديمه:

- جودة ما يتم تقديمه فيما يتعلق بعملية التعليم والتعلم.
- جودة تطبيق المنهج وتعزيزه لتلبية الاحتياجات التعليمية للطلبة.
- جودة الدعم والإرشاد المقدمين للطلبة.

فاعلية وجودة أداء القيادة والإدارة والحوكمة:

- مدى جودة أداء القيادة والإدارة والحوكمة المدرسية.

فيما يتعلق بالإجابة عن السؤال الرئيس، تُصدر الأحكام على المدارس على ما يلي:

- الفاعلية بوجه عام.
- قدرة المدرسة الاستيعابية على التحسن والتطور.

تمنح التقديرات وفقًا لمقياس مكون من أربع درجات:

١: ممتاز

٢: جيد

٣: مريض

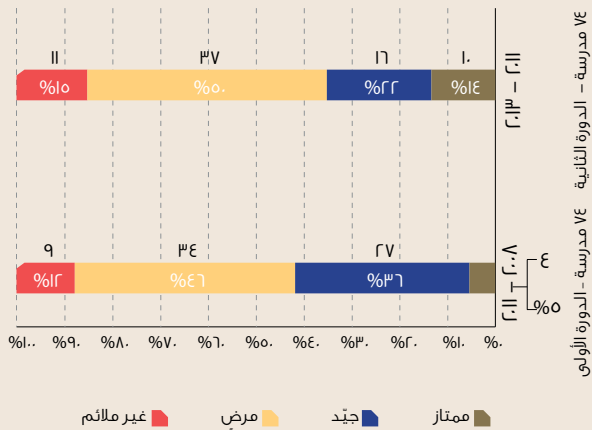
٤: غير ملائم

إدارة مراجعة أداء المدارس الحكومية

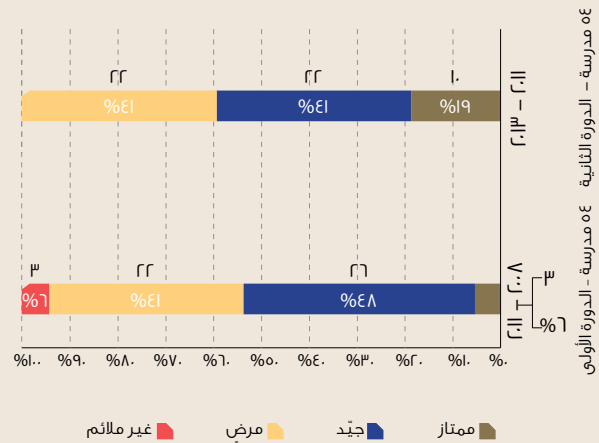
ويظهر بجلاء مستوى التحسّن على أداء هذه المدارس في المراحل التعليمية المختلفة، حسب المبين في الشكل (٤) (المدارس الابتدائية، وتشمل المدارس المشتركة بين الابتدائية – الإعدادية، والشكل (٥) (المدارس الإعدادية)، والشكل (٦) (المدارس الثانوية).

الدورة الثانية من المراجعات. وبالتوافق مع التوجه الإيجابي في عام ٢٠١٢، فقد تواصل مستوى التحسّن في عام ٢٠١٣، ولكن بنسبة أقل بعض الشيء. كذلك، كان هناك انخفاض طفيف في مستوى تحسّن المدارس ذات الأداء الأقل في فئة المدارس الحائزة على تقدير: «غير ملائم»، بنسبة ٣٪. ويوضح الشكلان (٢) و(٣)، أن أداء مدارس البنات البالغ عددها ٥٤ مدرسة قد تحسّن بصورة جوهريّة، على نقيض مدارس البنين البالغ عددها ٥٨ مدرسة.

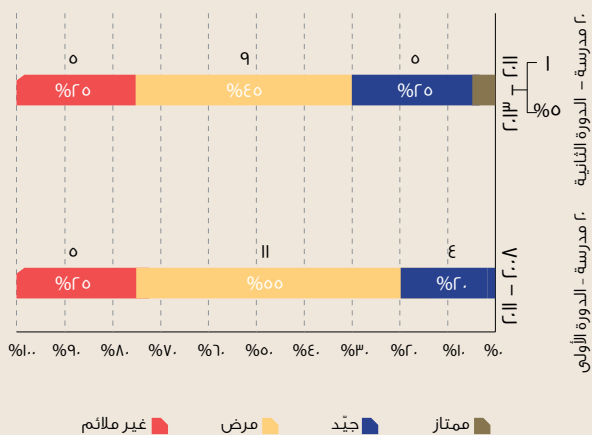
الشكل (٤): الفاعلية بوجه عام – مقارنة المدارس الابتدائية الـ ٧٤ (وتشمل المدارس المشتركة بين الابتدائية-الإعدادية) في الدورتين الأولى والثانية



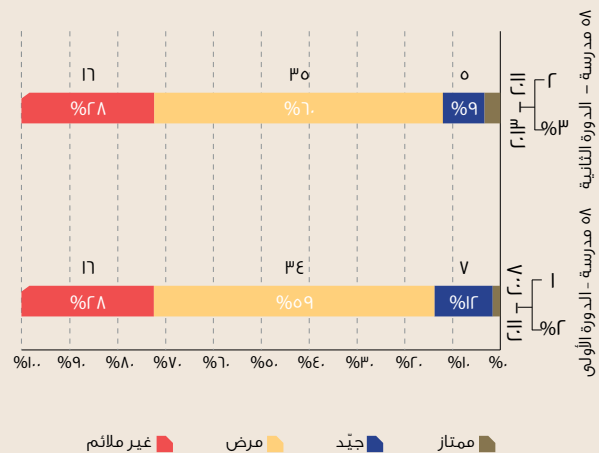
الشكل (٢): الفاعلية بوجه عام – مقارنة مدارس البنات الـ ٥٤ في الدورتين الأولى والثانية



الشكل (٥): الفاعلية بوجه عام – مقارنة المدارس الإعدادية الـ ٢٠ في الدورتين الأولى والثانية

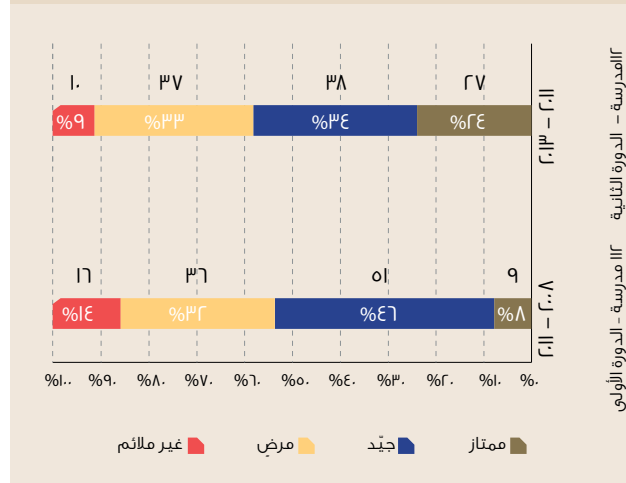


الشكل (٣): الفاعلية بوجه عام – مقارنة مدارس البنين الـ ٥٨ في الدورتين الأولى والثانية



قدرة المدرسة الاستيعابية على التحسّن في الدورة الأولى، في حين شهدت الدورة الثانية تحسّنًا ملحوظًا؛ إذ حازت نسبة ٢٤٪ من المدارس على تقدير: «ممتاز»، مقارنةً بما نسبته ٨٪ سابقًا، إلا أن هذا التحسن قد ظهر أساسًا في تلك المدارس الحائزة على تقدير: «جيد» على الأقل في القدرة الاستيعابية على التحسن في المراجعات السابقة، إلا أن نسبة ٩٪ من المدارس ما زالت لا تملك قدرة استيعابية ملائمة على التحسن دون الحصول على الدعم القوي اللازم من المصادر الخارجية. وتعتبر نسبة ٩٪ تحسّنًا ملحوظًا، مقارنةً بنسبة ١٤٪، في نسبة المدارس التي حصلت على تقدير: «غير ملائم»، في قدرة المدرسة الاستيعابية على التحسن في نهاية الدورة الأولى من المراجعات، حيث حازت ست مدارس من فئة المدارس التي حصلت على تقدير: «غير ملائم» في هذا الجانب، على أحكام أعلى في الدورة الثانية.

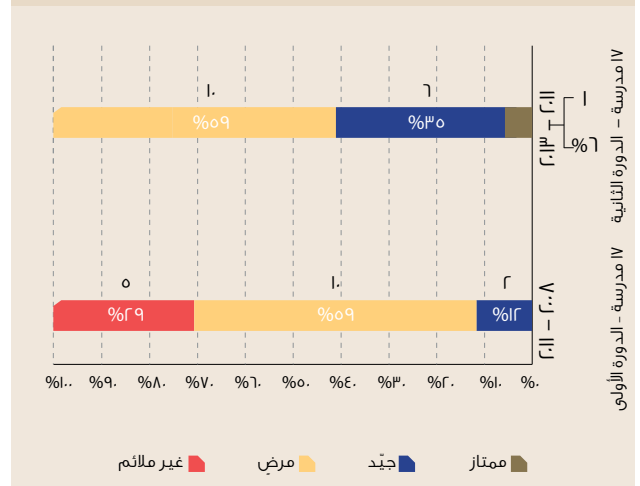
الشكل (٧): قدرة المدرسة الاستيعابية على التحسّن في الدورتين الأولى والثانية



يعتبر الحكم على القدرة الاستيعابية للمدرسة على التحسّن، من أهم وأبرز جوانب الاختلاف بين المدارس وفرق المراجعة. وقد بينت إدارة مراجعة أداء المدارس الحكومية أن الفهم الواضح لمعايير التقييم الذاتي الدقيقة شرط أساس لرفع مستوى قدرتها الاستيعابية على التحسن. ويتعين على المدارس إعداد تقييم ذاتي يتوافق مع المعايير الواردة في "الإطار العام للمراجعة".

ويوضح الشكل (٨)، أن جوانب الاختلاف الواسعة بين الأحكام الواردة في استمارات التقييم الذاتي للمدارس والأحكام الصادرة من قبل المراجعين، لم تشهد تغييرًا ملحوظًا ما بين الدورة الأولى إلى الدورة الثانية من المراجعات، حيث تتطابق الأحكام تطابقًا تامًا في نحو ربع عدد المدارس فقط، فيما تتسم الأحكام بفرق درجة واحدة في نصف عدد المدارس تقريبًا.

الشكل (٦): الفاعلية بوجه عام - مقارنة المدارس الثانوية الـ ١٧ في الدورتين الأولى والثانية



ويُعزى هذا التحسّن المحلي في أداء المدارس أساسًا إلى تحسّن أداء مدارس البنات في جميع المراحل التعليمية، حسب الموضح في الشكل (٢)، على الرغم من حصول مدرسة بنين ثانوية واحدة فقط، على تقدير: «جيد»، وتحديدًا هي: مدرسة النعيم الثانوية للبنين؛ وهي أول مدرسة ثانوية للبنين في البحرين تحصل على تقدير: «جيد». كما حصلت مدرستان ابتدائيتان للبنين، على تقدير: «ممتاز» في العام الأكاديمي ٢٠١٢-٢٠١٣، وتحديدًا هما: مدرسة طحين الابتدائية للبنين، ومدرسة الخوارزمي الابتدائية للبنين. وحسب الموضح في الشكل (٥)، شهدت المدارس الإعدادية تحسّنًا في الأداء، حيث حاز أكثر من ٣٠٪، بواقع ست مدارس إعدادية من ٢٠ مدرسة، على تقدير: «جيد» أو «ممتاز» في الدورة الثانية من المراجعات، في حين ظلت النسبة المئوية للمدارس التي حصلت على تقدير: «غير ملائم» عند نسبة ٢٥٪، بواقع خمس مدارس إعدادية. وفيما يلي يستعرض التقرير الأسباب التي أدت إلى حدوث هذه التغييرات في معايير الفاعلية بوجه عام للمدارس الحكومية في البحرين.

القدرة الاستيعابية على التحسّن

يستند إصدار الحكم على قدرة المدرسة الاستيعابية على التحسّن إلى دلائل التحسّن في المستقبل، والتي تستشرف من انعكاس الممارسات والظروف الحالية على مستقبل أداء المدرسة، مثل: توجهات الإدارة، وأهداف القيادة، والتخطيط الاستراتيجي الواقعي، والأنظمة الفاعلة لتنفيذ ومراقبة جودة ما تقدمه المدرسة، ونتائج الأداء مقابل أهداف المدرسة. وكما هو مبين في الشكل (٧)، فقد حاز أكثر من نصف عدد المدارس على تقدير: «جيد» أو «ممتاز» في

إدارة مراجعة أداء المدارس الحكومية

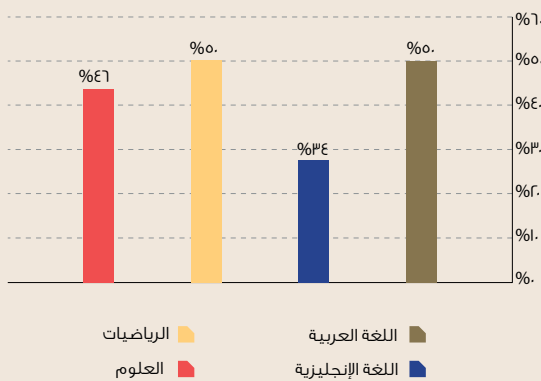
٢٠١٣ (وهي المدارس الحائزة على تقدير: «غير ملائم» و«مرض»؛ إذ توصلت فرق المراجعة إلى أدلة على أن مستوى التقدم الذي يحققه الطلبة في إنجازهم الأكاديمي ومستوياتهم في الدروس لا تتوافق - في الكثير من الحالات - مع النتائج المرتفعة التي أسفرت عنها نتائج هذه الاختبارات أو الامتحانات، في حين يتطابق هذا الأمر بصورة متوقعة مع نتائج الامتحانات الوطنية.

كما تظهر جميع تقارير المراجعة وجود علاقة قوية بين فاعلية المدرسة بوجه عام، ومستويات إنجاز الطلبة، وجودة عمليتي التعليم والتعلم، حيث إن للمدارس الحائزة على تقدير: «جيد» أو أفضل في عملية التعليم، تأثيرًا إيجابيًا على مستويات تقدم الطلبة وتحصيلهم الأكاديمي.

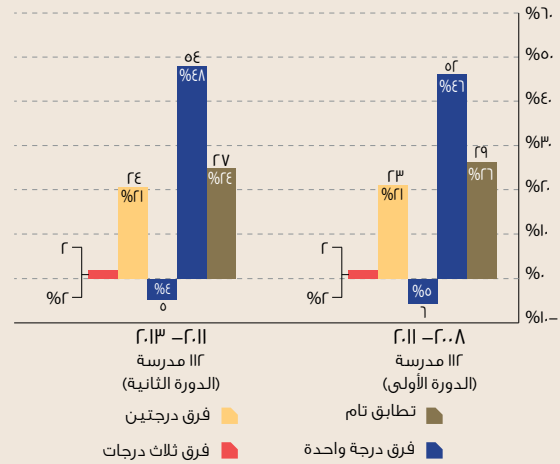
وكلما حازت عملية التعليم على تقدير أقل من «جيد»، فمن المتوقع أن يتدنى إنجاز الطلبة، حيث لا يتم تحدي كثير من الطلبة المتفوقين بدرجة كافية، وكذلك لا يحصل كثير من الطلبة المتعثرين على المساندة الفاعلة لإحراز التحسن الكافي.

وقد ظهر الإنجاز الأكاديمي في الدروس كما في مواد الرياضيات واللغة العربية والعلوم أفضل منه في مادة اللغة الإنجليزية، حيث يوضح الشكل (٩) أن الإنجاز فيما يقارب نصف الدروس التي تمت ملاحظتها في مواد الرياضيات واللغة العربية والعلوم قد جاء بتقدير «جيد» و«ممتاز»، في حين جاء ثلث الدروس بنفس المستوى في مادة اللغة الإنجليزية.

الشكل (٩): إنجاز الطلبة في المواد الأساسية - النسبة المئوية للدروس الحائزة على تقدير: «ممتاز» و«جيد» خلال المراجعات في العام الأكاديمي ٢٠١٣-٢٠١٢



الشكل (٨): مقارنة الأحكام الواردة في استمارات التقييم الذاتي للمدارس والأحكام الصادرة في الدورتين الأولى والثانية



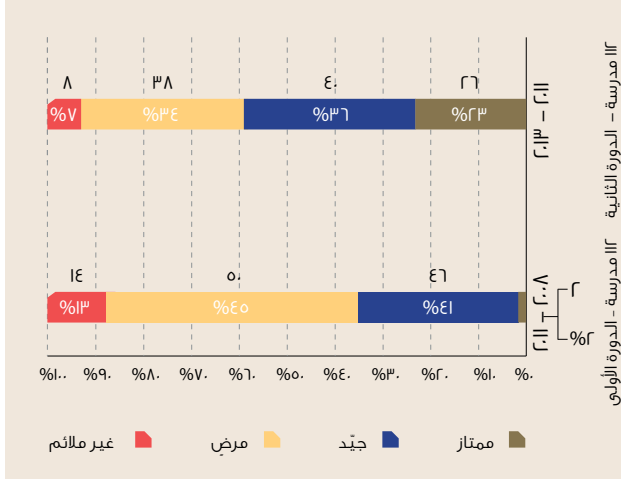
وحتى يتسنى إدخال التحسينات الجوهرية، فإنه ينبغي بذل المزيد من العمل فيما يتعلق بالتقييم الذاتي في ربع عدد المدارس التي تتسم فيها الأحكام الصادرة من قبل المدارس بفارق درجتين أو أكثر مقارنة بالأحكام الصادرة من قبل فرق المراجعة. وإذا رغبت المدارس في بناء قدرة استيعابية أكبر على التحسن، فإنه يتعين عليها فهم ما يشكل عملية تعليمية «جيدة» و«ممتازة». وكذلك، فإن الفهم الدقيق لمعايير التقييم الواردة في «إطار وإرشادات المراجعة للاستخدام في مراجعة المدارس ورياض الأطفال في مملكة البحرين»، يُعد أمرًا حيويًا لما نسبته ٢٣٪ من المدارس، بغية ترجمة هذه المعايير إلى ممارسات مهنية يومية في المدارس.

إنجاز الطلبة في تحصيلهم الأكاديمي

عند تقييم مستويات إنجاز الطلبة، تأخذ فرق المراجعة في الاعتبار، مستوى أداء الطلبة في الامتحانات الخارجية مثل الامتحانات الوطنية التي تُجريها إدارة الامتحانات الوطنية التابعة للهيئة الوطنية للمؤهلات وضمن جودة التعليم والتدريب، وكذلك مستوى أدائهم في امتحانات وزارة التربية والتعليم، والامتحانات التي تنظمها المدرسة، بل الأهم مستويات الإنجاز والتقدم التي يحققها الطلبة في الدروس التي تتم ملاحظتها، وتدقيق أعمال الطلبة بمرور الوقت من قبل فرق المراجعة.

وتشير هذه الأدلة إلى عدم وجود تناسب بين نتائج الاختبارات المدرسية أو الامتحانات الوزارية مع مستوى الطلبة الفعلي في الدروس التي تمت ملاحظتها من قبل فرق المراجعة في أكثر من نصف عدد المدارس التي تمت مراجعتها في العام الأكاديمي ٢٠١٣-٢٠١٢.

الشكل (II): تقدم الطلبة في تطورهم الشخصي في الدورتين الأولى والثانية



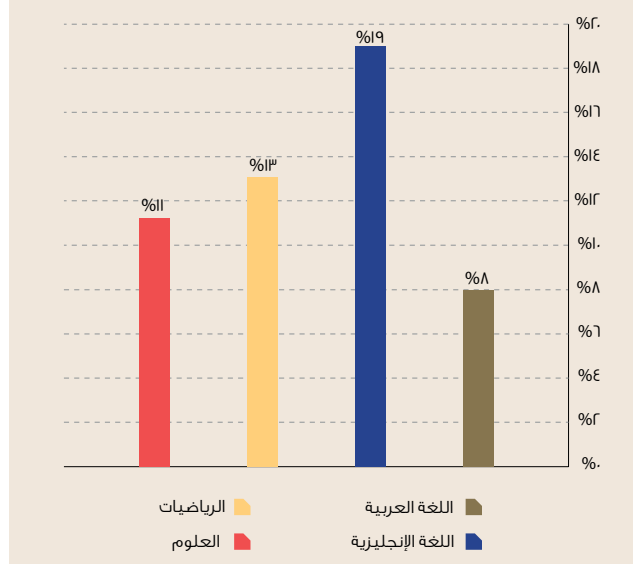
وللأسباب نفسها الواردة في التقارير السنوية السابقة، فإن المدارس التي ظهر فيها مستوى التطور الشخصي للطلبة بشكل «غير ملائم»، يتعين عليها أن تبذل أقصى جهد من أجل خلق الظروف المناسبة واللائمة التي يمكن أن تتم بموجبها عملية التعلم. كما يجب معالجة العديد من القضايا المهمة بشأن العلاقات بين الطلبة أنفسهم، وبين الطلبة والهيئة التعليمية والإدارية في تلك المدارس، بل المجتمع بصورة أرحب. ويساهم السلوك الحالي، وأساليب التدريس المستخدمة في المدارس، وطريقة تقديم المنهج في خلق هذه المشكلات بشكل جلي.

فاعلية عمليتي التعليم والتعلم

في هذا الجانب، وبينما حازت عمليتا التعليم والتعلم في ثلثي الدروس تقريباً على تقدير أقل من «جيد»، حسب المبين في الشكل (١٢)، فإن أهم جوانب الضعف في الدروس التي ظهرت بمستوى «مرضٍ» و«غير ملائم»، تتمثل في عدم توافق خطط الدروس للمعلمين مع الاحتياجات المختلفة للطلبة. فعلى الرغم من تخطيط المعلمين أحياناً للدروس وفقاً للاحتياجات المختلفة للطلبة، يقوم المعلمون في كثير جداً من الدروس، بالتخطيط لها وفقاً لاحتياجات مجموعة واحدة من الطلبة، حيث يتوجهون في تعليمهم إلى الطلبة ذوي القدرات المتوسطة؛ ومن ثم، لا تشكل خطط الدروس تحدياً كافياً للطلبة الأكثر قدرة، ناهيك عن عدم تقديم الدعم للطلبة ممن هم بحاجة إلى الحصول على مزيد من المساعدة لتعزيز عملية تعلمهم. وفي أغلب الأحيان، يكون المعلم هو محور العملية التعليمية؛ ولذا لا يحرك الطلبة ساكناً سوى الإنصات إليه. وفي حالة حل الأنشطة

ويوضح الشكل (١٠)، أن نسبة الدروس الحاصلة على تقدير «غير ملائم» في اللغة الإنجليزية أكثر من ضعف الدروس الحاصلة على نفس التقدير في اللغة العربية. ففي اللغة الإنجليزية، ظهر مستوى أداء الطلبة في مهارة الكتابة ضعيفاً، في حين ظهرت هذه المهارة بصورة أقوى في اللغة العربية، مقارنة بمهارات المحادثة والاستماع والقراءة. أما في مادتي الرياضيات والعلوم، فيكتسب الطلبة مهارات التذكر والاستيعاب في العلوم بصورة أفضل من اكتسابهم لمهارات القياس العملية، وحل المشكلات، ومهارات التقصي والتحليل.

الشكل (١٠): إنجاز الطلبة في المواد الأساسية - النسبة المئوية للدروس الحائزة على تقدير: «غير ملائم» خلال المراجعات في العام الأكاديمي ٢٠١٢-٢٠١٣



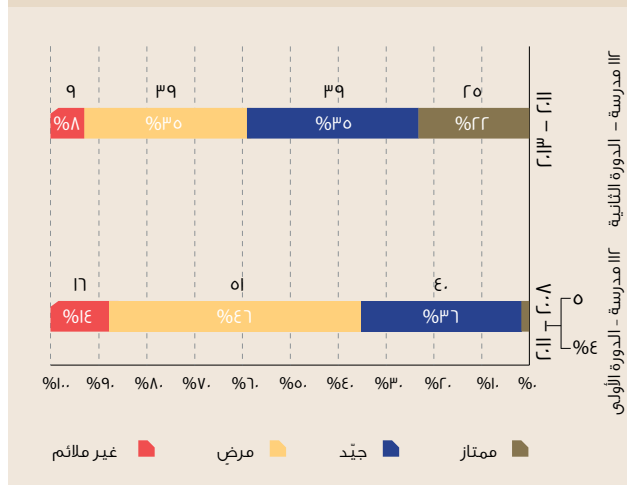
تقدم الطلبة في تطورهم الشخصي

يعتبر هذا الجانب هو الأكثر تحسناً في الجوانب التي تمت مراجعتها، حيث حاز ثلثا عدد المدارس تقريباً في الدورة الثانية من المراجعة على تقدير: «جيد» أو أفضل، إلى جانب زيادة واضحة في نسبة المدارس الحائزة على تقدير: «ممتاز»، بنسبة ٢٣٪ في العام الأكاديمي ٢٠١٣-٢٠١٢، مقارنة بما نسبته ٢٪ فقط في الدورة الأولى من المراجعات، كما هو مبين في الشكل (١١). كما أن هناك نمواً جيداً في قدرات العديد من الطلبة تجاه العمل الجماعي، إلى جانب العمل باستقلالية، واكتساب الثقة بالنفس والنضوج. وعلى الرغم من هذا التحسن، فإن هناك بعض المخاوف بشأن نسبة ٧٪ من المدارس التي ظهر فيها مستوى التطور الشخصي للطلبة بشكل «غير ملائم».

تعزيز المنهج وطرق تقديمه

شهد جانب تعزيز المنهج وطرق تقديمه تحسناً ملموساً. وفي هذا الجانب من مراجعة المدارس، تصدر فرق المراجعة أحكامها على مدى جودة وفاعلية إعداد المنهج وطريقة تقديمه في إثراء خبرة التعلم للطلبة وتطويرهم الشخصي، ومدى اكتسابهم المهارات الأساسية ومهارات التفكير العليا، بما في ذلك مهارات القراءة والكتابة والحساب، ومهارات تقنية المعلومات والاتصالات (ICT). ومن بين المدارس التي تمت مراجعتها في العام الأكاديمي ٢٠١٢-٢٠١٣، نالت جودة تعزيز المنهج وطرق تقديمه مستوى «جيد» أو «ممتاز» في ٥٧٪ من المدارس؛ مما يُعد تحسناً مهماً، مقارنةً بنسبة ٤٠٪ في الدورة الأولى من المراجعات، كما يوضح ذلك الشكل (١٣). ويمكن أن تعزى - جزئياً - الفجوة بين الحكم الصادر في جانب تعزيز المنهج وطرق تقديمه، والذي ظهر بشكل «جيد» أو «ممتاز» في ٥٧٪ من المدارس، والحكم الصادر في جانب فاعلية التعليم والتعلم، والفاعلية بوجه عام، والذي ظهر بشكل «جيد» أو «ممتاز» في حوالي نسبة ٣٥٪ من المدارس، إلى تعزيز المنهج بالأنشطة اللاصفية «الجيدة» خارج الدروس في تلك المدارس؛ مما يعزز المنهج الأساس وطرق تقديمه. وفيما يتعلق بمدارس البنات، فإنه يتم تقديم المنهج الأساس بطريقة جيدة بسبب توجه المعلمات إلى ابتكار أساليب أكثر ارتباطاً بالطلبة، مقارنةً بالمعلمين.

الشكل (١٣): تعزيز المنهج وطرق تقديمه في الدورتين الأولى والثانية

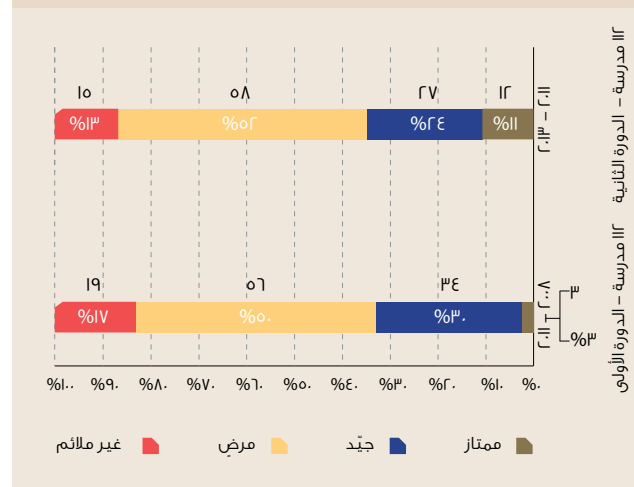


وفي الغالب، تمكّن الأنشطة اللاصفية للطلبة من الاعتماد على ما تعلموه في الدروس بفاعلية أكثر من تعزيز المنهج الأساس ذاته وطرق تقديمه. وتقوم المدارس الأكثر فاعلية، بتطبيق أسلوب

المطلوبة، فإن هذه الأنشطة تقتصر في العادة على حل تمارين سهلة من الكتاب المدرسي، تتسم في الغالب، بإمكانية إنجازها دون تفكير، وبالتكرار وبعدم التحفيز، ومن ثم تخفق الأسئلة في التحقق من استيعاب الطلبة للدروس. كذلك، لا يتم تعزيز مهارات التعلم المستقلة بدرجة كافية، ويُطلب من الطلبة فجأة حل المشكلات التي تتطلب منهم تطبيق ما اكتسبوه من معارف، وبيان مدى فهمهم للدروس. أما في الدروس «الجيدة» و«الممتازة»، فيقوم المعلمون بمشاركة الطلبة من ذوي القدرات المتنوعة في الدروس بصورة نشطة، بيد أن هذه الدروس لا تمثل سوى ثلث الدروس المقدمة إلى الطلبة تقريباً. ويقوم المعلمون بتقييم خبرة التعلم للطلبة لتقديم التغذية الراجعة البناءة لهم بشأن مواطن القوة وتلك التي تحتاج إلى تحسين. وبينما يتم التخطيط لخطوات التعلم التالية والمناسبة لدعم الطلبة، يقوم المعلمون والطلبة بتحديد المهام التي تبعث على التحدي وفقاً لمستويات إنجاز الطلبة ومهاراتهم وفهمهم. وقد زاد عدد الدروس الممتازة في هذا العام، مقارنةً بالأعوام السابقة.

وعلى نحو نموذجي، ظهرت أفضل طرق التدريس في السنوات الثلاث الأولى في المدارس الابتدائية؛ إذ يتم تدريس المواد - في الغالب - من خلال طرق التعليم المتنوعة، حيث يتم دمج محتويات المواد المحددة في موضوعات المنهج التكاملي؛ إذ تبين أن هذه المنهجية تسهل عملية الربط ما بين المواد، والذي بدوره يعزز من علم أصول التدريس. وعلى الأرجح، أن يحسن المزيد من مشاركة أفضل الممارسات في جميع أقسام المواد المختلفة من قبل معلمي الطلبة الكبار، حيث إن الكثير من طرق التعليم التي ظهرت بشكل «مرض» أو «غير ملائم»، هي في الصفوف العليا.

الشكل (١٢): فاعلية عمليتي التعليم والتعلم في الدورتين الأولى والثانية

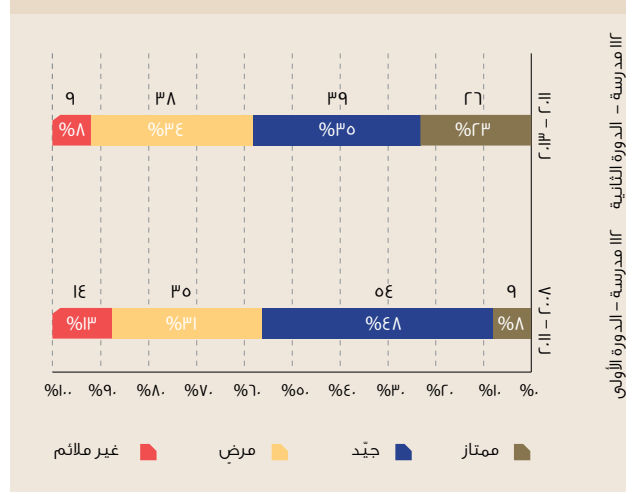


وتوفر جميع المدارس التي تمت مراجعتها تقريبًا برامج التهيئة الفاعلة لمساعدة الطلبة الجدد على الاستقرار بسهولة ويسر في المدرسة عند بداية التحاقهم بها. وبينما نجد أن مستوى المساندة والوعي العام باحتياجات الطلبة من أهم نقاط القوة المشتركة بين كثير من المدارس التي تمت مراجعتها، فإن المساندة التعليمية داخل الصفوف الدراسية نجدها ضعيفة، حيث تفتقر المدارس إلى دمج السجلات المتعلقة باحتياجات الطلبة الشخصية والاجتماعية في سجلات تقدمهم الأكاديمي بصورة جيدة، وكذلك يفتقر المعلمون إلى الوعي الكافي بالأمور الاجتماعية والتطورات الشخصية الأوسع نطاقًا للطلبة، ومدى تأثيرها على سلوكهم داخل الصفوف الدراسية. وفي المدارس الحائزة على تقدير: «ممتاز»، نجد أن هذه المساندة تُقدم في إطار عملية التعليم في الصفوف الدراسية، وفي كافة جوانب الحياة المدرسية.

فاعلية القيادة والإدارة والحوكمة

تستند الأحكام الصادرة في هذا الجانب على مدى فاعلية وجودة أداء قيادة المدرسة في تسيير وتأمين عملية التعلم والإنجاز الأكاديمي للطلبة، فضلًا عن إلهام وتحفيز منتسبي المدرسة ومساندتهم. ويعتبر التنفيذ الفاعل لخطط التطوير والتحسين عنصرًا جوهريًا في هذا الصدد، إلى جانب الالتزام تجاه تقديم المساندة المستمرة والأمور التي تبعث على التحدي في جميع أقسام المدرسة.

الشكل (١٥): فاعلية القيادة والإدارة والحوكمة في الدورتين الأولى والثانية

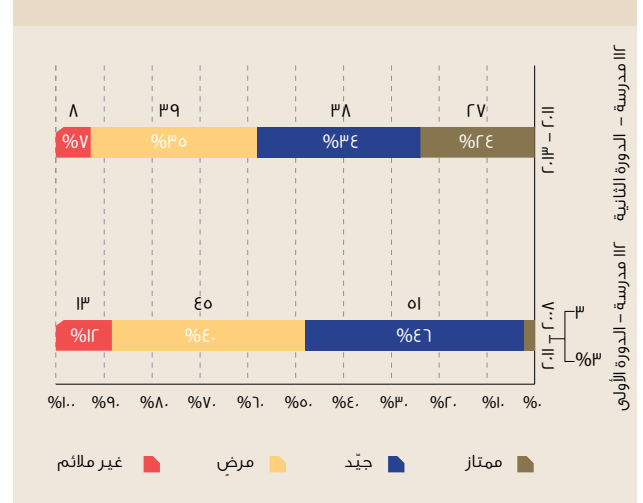


يربط بين المواد الدراسية والعالم الخارجي؛ مما يساهم في توسيع خبرة التعلم للطلبة، وينمي فاعلية الشعور بالحقوق والمسؤوليات لديهم، ومن ثم إعدادهم ليس للمرحلة التالية من التعليم فحسب، بل إكسابهم المهارات اللازمة لسوق العمل أيضًا. وفي حين تعتبر البيئة المدرسية من أهم العوامل المؤثرة في خبرة التعلم، بيد أنه لم تظهر نسبة كبيرة من المدارس التي تمت مراجعتها في تعزيز المنهج الأساس وطرق تقديمه بمستوى «جيد». وفي المدارس التي ظهرت بمستوى «غير ملائم»، نجد أنها تشترك في مواطن ضعف واحدة؛ تتمثل في الإخفاق في الربط بين المواد، وعدم تطوير وإكساب الطلبة المهارات الأساسية التي يتضمنها المنهج الدراسي، وتقل في الغالب معارف الطلبة بسبب الافتقار إلى التطبيق المنشود لمحتويات المنهج الدراسي التي لا تتوافق مع اهتمامات الطلبة، أو تلبية احتياجاتهم بدرجة كافية.

مساندة الطلبة وإرشادهم

في هذا الجانب، ظهر أكثر من ثلثي عدد المدارس التي تمت مراجعتها بمستوى «جيد» أو أفضل، في حين لم تظهر مساندة الطلبة وإرشادهم فيما يتعلق بالإنجاز الأكاديمي بالشكل القوي الذي ظهر في جانب التطور الشخصي للطلبة. ويمكن أن يُعزى هذا الأمر إلى فصل المعلمين - في بعض الأحيان - للعناصر الأساسية للرعاية والمساندة عن عملية التدريس في قاعة الدرس، وحسب الموضح في الشكل (١٤)، فقد تحسن هذا الوضع بشكل جوهري منذ الدورة الأولى من المراجعات، على الرغم من أن نسبة ٢٧ من المدارس لا تزال تخفق في تقديم المساندة والإرشاد المرضي للطلبة. لذا، يتعين على هذه المدارس اتخاذ الإجراءات العاجلة لإدخال التحسينات على هذا الجانب، ولا سيما تلك المدارس التي يشعر بعض الطلبة فيها بعدم الأمن والأمان.

الشكل (١٤): مساندة الطلبة وإرشادهم في الدورتين الأولى والثانية

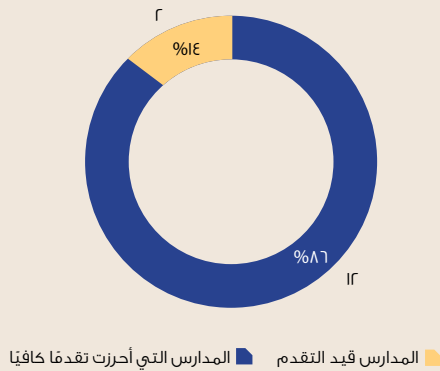


إدارة مراجعة أداء المدارس الحكومية

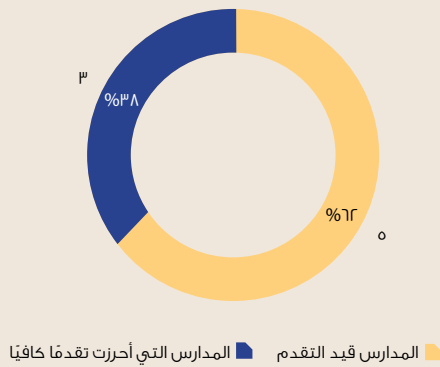
الدورة الأولى من المراجعات، حيث حققت ١٢ مدرسة منها بنسبة (٨٦٪) مستوى «تقدم كافٍ»، في حين أحرزت مدرستان بنسبة (١٤٪) مستوى «قيد التقدم»، بعد تنفيذ زيارتي متابعة للمدارس تدرج مرة أخرى ضمن دورة مراجعة أداء المدارس المعتادة.

أما المدارس المتبقية التي حصلت على تقدير: «غير ملائم» في الدورة الثانية من المراجعات، فقد تم إجراء زيارة المتابعة الأولى لها، حيث أحرزت ٣ مدارس منها بنسبة (٣٨٪) مستوى «تقدم كافٍ» في هذه الزيارة، في حين حققت المدارس الخمس الأخرى بنسبة (٦٢٪) مستوى «قيد التقدم»، وسوف تتم زيارة المتابعة الثانية لها في العام الأكاديمي ٢٠١٣-٢٠١٤، حسبما هو مبين في الشكل (١٧).

الشكل (١٦): المدارس التي حصلت على تقدير: «غير ملائم» في الدورة الأولى، ومستوى التقدم في زيارة المتابعة الثانية لها في العام الأكاديمي ٢٠١٢-٢٠١٣



الشكل (١٧): المدارس التي حصلت على تقدير: «غير ملائم» في الدورة الثانية، ومستوى التقدم في زيارة المتابعة الأولى لها في العام الأكاديمي ٢٠١٢-٢٠١٣



ويوضح الشكل (١٥)، أنه عند تجميع النتائج، نجد أن المدارس التي حازت على تقدير: «ممتاز» في هذا الجانب، قد زادت بمقدار ثلاثة أضعاف تقريباً، مقارنة بما كانت عليه الحال في الدورة الأولى من المراجعات، في حين حصلت نسبة تريبو على ٤٢٪ من المدارس على تقدير أقل من «جيد»، ونسبة ٨٪ منها على تقدير: «غير ملائم»، وهي نسبة تثير القلق. وفي الغالب، تفتقر المدارس ذات الفاعلية الأقل، إلى التخطيط الاستراتيجي المنهجي، ومتابعة أو تحليل أثر التطور المهني على الممارسات الفعلية لعملية التعليم.

وجدت فرق المراجعة كثيرين من مديري المدارس والمديرين المساعدين قد قضاوا في مناصبهم فترة زمنية قصيرة نسبياً بسبب النقل المتكرر للهيئة الإدارية التعليمية والإدارية السابقة. وبينما يعتبر نقل الموظفين أمراً حتمياً، فإنه من المبادئ المتفق عليها باعتبارها أصولاً، أن تلمس التحسينات الجوهرية في أداء المدارس الضعيفة يستغرق من فريق القيادة «الجيد» بعض الوقت، ولا سيما في المدارس التي تواجه المصاعب. وفي حين لا تعتمد القيادة المدرسية الأكثر فاعلية على المهارات القيادية لمديري المدارس والمديرين المساعدين فحسب، نجد أن القيادة المدرسية في المدارس التي نالت تقدير: «جيد» أو أفضل تعتمد على مدى فاعلية منتسبي المدرسة في العمل بشكل جماعي كفريق واحد، ووضع إطار عمل إستراتيجي للتحسين يتجاوز المدرسة ذاتها في العادة. وتعتبر القدرة على إلهام وتحفيز منتسبيها ومساندتهم بفاعلية من أهم مواطن القوة في هذه المدارس. وكذلك، من الخصائص المميزة للمدارس وفريق القيادة الأكثر فاعلية، أن هذه المدارس تمتلك رؤية واضحة مبنية على أهداف محددة، وتستجيب بصورة جيدة لآراء ووجهات نظر الأطراف ذات العلاقة، حيث تحرص المدارس الحائزة على تقدير: «ممتاز» على أن يؤتي الاستثمار في تدريب المعلمين ثماره على الممارسات المعتادة في الصفوف الدراسية؛ نظراً للالتزام الواضح لقيادة الإدارة العليا في هذه المدارس كي تحقق عمليتا التعليم والتعلم مستوى تقدم «جيد» للطلبة.

زيارات المتابعة للمدارس التي حصلت على تقدير: «غير ملائم» في المراجعات السابقة

تقوم إدارة مراجعة أداء المدارس الحكومية بإجراء زيارات المتابعة للمدارس التي حصلت على تقدير: «غير ملائم» في غضون ستة أشهر إلى سنة؛ لتقييم مدى التقدم الذي أحرزته هذه المدارس تجاه استيفاء جوانب الضعف الواردة في تقرير المراجعة باعتبارها الجوانب التي تحتاج إلى تحسين. وفي العام الأكاديمي ٢٠١٢-٢٠١٣، استكملت الإدارة جميع زيارات المتابعة لتلك المدارس الحائزة على تقدير: «غير ملائم» في الدورة الأولى من المراجعات، وقامت بإجراء زيارات المتابعة لعدد ٢٢ مدرسة في العام الأكاديمي ٢٠١٢-٢٠١٣.

وحسب الموضح في الشكل (١٦)، قامت الإدارة بإجراء زيارات المتابعة الثانية لعدد ١٤ مدرسة من المدارس الحائزة على تقدير: «غير ملائم» في

بناء القدرات:

واصلت إدارة مراجعة أداء المدارس الحكومية في الهيئة الوطنية للمؤهلات وضمان جودة التعليم والتدريب، أنشطة بناء القدرات لجميع المعلمين المتدربين، ومديري المدارس ومسؤولي وزارة التربية والتعليم، ليغدوا مراجعين وقادة فرق مراجعة في الهيئة. وقد تم تنظيم ورشتي عمل مع مسؤولي وزارة التربية والتعليم ومديري المدارس بشأن قياس إنجاز الطلبة؛ بغرض المواءمة بين الهيئة والوزارة فيما يتعلق بأساليب قياس إنجاز الطلبة الأكاديمي والوقوف على مستويات قدراتهم. كما شاركت الإدارة في تدريب مديري المدارس على ملء استمارة التقييم الذاتي، في ورش العمل التي تم عقدها، استعدادًا لمراجعة مدارسهم. وتعدّ الإدارة اللقاءات التشاورية مع مديري ومديرات المدارس؛ لاستطلاع آرائهم والتعرّف على وجهات نظرهم المختلفة بخصوص المراجعات؛ لسد الفجوة بين المدارس وفرق المراجعة، وضمان الالتزام بأخلاقيات المهنة، وإدخال التحسينات الضرورية عند اللزوم. كما تقوم بعقد ورش العمل والاجتماعات مع مديري ومديرات المدارس الحائزة على حكم: «غير ملائم»؛ لشرح مضمون هذا الحكم، ومساعدتهم على إدخال التحسينات اللازمة وتهيئتهم لزيارات المتابعة. وقد تبين أن أغلب المدارس الحائزة على تقدير: «غير ملائم»، والتي تم إجراء زيارات المتابعة لها، قد أحرزت مستوى «تقدم كافٍ»، ومن ثم ظهرت قدرتها على استيفاء التوصيات الواردة في تقارير المراجعة لها بشكل إيجابي.

كما بدأت إدارة مراجعة أداء المدارس الحكومية ضمن خطتها لبناء القدرات ورفع الكفاءات الوطنية مشروعين رئيسيين: الأول يركز على الاستفادة من خبرات المراجعين السابقين الذين تم تدريبهم في فترة انتدابهم من وزارة التربية والتعليم، من خلال إعادة تدريبهم والاستفادة منهم في مراجعات أداء المدارس. والثاني يهدف إلى الاستفادة من خبرات المتقاعدين ومهاراتهم عن طريق تدريبهم وتمكينهم بوصفهم مراجعين مؤهلين؛ كلاً المشروعين كان له أثر إيجابي في فترة التطبيق، ويعدان مساهمة مباشرة من الإدارة في بناء القدرات في المجتمع المحلي.

وقامت إدارة مراجعة أداء المدارس الحكومية بتوفير العديد من فرص التطوير المهني لأعضائها، حيث شارك جميع أعضائها في عدة ورش تدريبية داخلية وخارجية. علاوة على ذلك شارك تسعة أعضاء بأوراق ومشاركات في مؤتمرات محلية وعالمية في عدة دول منها اليابان وفرنسا وماليزيا وليتوانيا والإمارات. كما أنه من المتوقع أن يستكمل خمسة مراجعين متطلبات «شهادة مراجع معتمد» بالتعاون مع مركز المعلمين في بريطانيا CfBT خلال العام ٢٠١٤.

ملحوظات ختامية

فيما أحرز كثير من المدارس تقدماً في تحسين المستويات التي حققها الطلبة في إنجازهم الأكاديمي وتطورهم الشخصي، لم يكن معدل التقدم - بصورة عامة - كافياً لرأب الفجوة الخاصة بتحقيق الطموحات الدولية القائمة على أساس رؤية البحرين الاقتصادية ٢٠٣٠. وقد تنوع مدى التحسن تنوعاً كبيراً، وإن لم يكن كافياً في عديد من المدارس. وفي حين لم تبدأ المدارس المختلفة تحسيناتها من نفس نقطة البداية، وبالنظر إلى أنها تواجه العديد من الظروف الاجتماعية والبيئية المتنوعة، فإن التحدي الذي يواجه كثيراً من المدارس لا يتمثل في تقديم التعليم الفاعل فحسب، بل الأكثر أهمية، هو ضمان أن يكون لجودة ما تقدمه أثر مباشر على نتائج الطلبة.

وفي حين تظهر بجلاء التحسينات الجزئية - في الغالب - في المدارس، إلا أنه يتطلب إدخال عملية «التغيير الجذري» في حالات المدارس ذات الأداء الضعيف؛ ويجب أن يكون هذا التغيير تغييراً منهجياً مصمماً لكسر حاجز الإخفاق، وذلك من خلال إدخال التعديلات الجذرية على العمليات الرئيسية المطبقة في تلك المدارس. ويتعين أن تحقق جميع المدارس في البحرين مستوى تقدم مرض. أما المدارس الحائزة على تقدير: «جيد» أو «ممتاز»، فيمكن أن تقوم

وفيما تنعكس مؤشرات التحسينات المستقبلية مثل توجه الإدارة، وعزم القيادة، والتخطيط الاستراتيجي الواقعي، بجلاء في كثير من المدارس، بيد أن فاعلية الأنظمة الخاصة بتنفيذ ومراقبة جودة ما تقدمه، إضافة إلى نتائج الأداء مقابل الأهداف، تُكَد - في الغالب - من قدرتها على إدخال التحسينات. وفي الوقت الحاضر، يمكن تقفي أثر التحسينات الواضحة في المزيد من المدارس، والتي أظهرت قدرة أكبر في الحصول على حكم: «ممتاز» أكثر من أي وقت مضى، غير أن هذه التحسينات تتمركز بالفعل في تلك المدارس التي حازت على تقدير: «جيد» على الأقل، في حين ما زالت قدرة المدرسة الاستيعابية على التحسن تظهر بشكل غير ملائم في نسبة ١٠٪ من المدارس تقريباً؛ لذا يتعين حصولها على دعم جوهري من خارج المدرسة.

وبينما تتسم الأحكام الصادرة من قبل المدارس الحكومية في تقييمها الذاتي بشأن قدرة المدرسة الاستيعابية على التحسن بالمبالغة، فإنها تحتاج إلى إصدار أحكام واقعية بشأن عمليات التقييم الذاتي لها، حيث إن جوانب الاختلاف الواسعة بين الأحكام الواردة في استمارات التقييم الذاتي للمدارس والأحكام الصادرة من قبل المراجعين، لم تشهد تغييراً ملحوظاً، وتعتبر عملية التقييم الدقيقة هي القاعدة الأساسية لتحسين أداء المدارس، وجانباً مهماً من مهام القيادة والإدارة المدرسية. ومن المقرر أن يناقش المنتدى

وبينما تتسم الأحكام الصادرة من قبل المدارس الحكومية في تقييمها الذاتي بشأن قدرة المدرسة الاستيعابية على التحسن بالمبالغة، فإنها تحتاج إلى إصدار أحكام واقعية بشأن عمليات التقييم الذاتي لها، حيث إن جوانب الاختلاف الواسعة بين الأحكام الواردة في استمارات التقييم الذاتي للمدارس والأحكام الصادرة من قبل المراجعين، لم تشهد تغييراً ملحوظاً، وتعتبر عملية التقييم الدقيقة هي القاعدة الأساسية لتحسين أداء المدارس، وجانباً مهماً من مهام القيادة والإدارة المدرسية. ومن المقرر أن يناقش المنتدى

حينئذ بادخال التحسينات الإضافية على جودة ما تقدمه. وتعتبر عملية «التغيير الجذري» مهمة؛ لأنه على الرغم من إحراز المدارس التي حصلت على تقدير: «غير ملائم» بعض التقدم في استيفاء التوصيات الواردة في تقارير المراجعة لها، فإنه دون تحقيق «تقدم كاف»، فلن تبرز سوى مستوى تعليمي «مرض» لطلابها.

لدى المدارس الحائزة على تقدير: «جيد» أو «ممتاز» فريق قيادة قوي وفعال، يركز تركيزًا صارفًا على عملية التعليم ذات الأثر المباشر والبعيد المدى على نتائج الطلبة. وفي الغالب، تحول البيروقراطية المكثفة دون تحقيق أهداف المدارس، بل إن لدى المدارس الأقل فاعلية، المجموعات الأضخم حجمًا من الملفات والأوراق في الأغلب الأعم، في حين تتسم ترتيبات ضمان الجودة في المدارس الأكثر فاعلية بالتنسيق، والنشاط والشفافية، ويعمل فريق القيادة العليا عن كثب مع المعلمين والطلبة؛ لضمان تحقيق النتائج الأفضل للطلبة، ويتم إجراء الاختبارات والامتحانات لتحديد الخطوات التالية لعملية التعليم والتعلم، إضافة إلى تسجيل مستويات إنجاز الطلبة وتقديمهم. أما البرامج التعليمية في المدارس التي حصلت على تقدير: «غير ملائم»، فيتعين اتخاذ الخطوات الجذرية اللازمة في عمليتي التعليم والتعلم، وتصميم المناهج الدراسية وعمليات التقييم لتصبح مناسبة للغرض، وتحقيق مخرجات التعلم المطلوبة.





مقدمة

كانت نسبة المدارس الحائزة على تقدير: «جيد» و«ممتاز» (ZIV) وهي أقل من نصف عدد المدارس التي حصلت على تقدير: «غير ملائم» (ZIV). وتشكل هذه النسبة الكبيرة تحديًا كبيرًا نحو تحسين نظام التعليم الوطني في البحرين ضمن نطاق التعليم الخاص. وهناك علاقة وثيقة بين المدارس التي حازت على تقدير: «جيد» أو أفضل في الفاعلية بوجه عام، وبين تنوع وثرء الموارد والمصادر المتاحة في هذه المدارس، الأمر الذي يُعد من أهم الخصائص التي تميز المدارس الأكثر فاعلية وبالأخص فيما يتعلق بتوظيف معلمين مؤهلين ذوي كفاءة عالية. إضافةً إلى جودة وكفاءة فرق القيادة والإدارة في المدارس، حيث تتركز جهودها على الغاية الرئيسة لعملية التعليم والتعلم؛ لضمان اتباع إستراتيجيات فاعلة ترفع من مخرجات التعلم للطلبة، ولا سيما فيما يتعلق بإنجاز الأكاديمي والتطور الشخصي.

القدرة الاستيعابية على التحسن

يوضح الشكل (١٩)، أن معظم المدارس الخاصة التي تمت مراجعتها لديها القدرة الاستيعابية على التحسن بشكل «مرضٍ» أو «أفضل» بالنظر إلى مواردها الخاصة. بيد أن ثلث عدد المدارس الخاصة تقريبًا لم يكن لديها نفس المستوى؛ وهي المدارس التي حصلت على تقدير: «غير ملائم» في هذا الجانب والتي تثير القلق بسبب عدم التأكد من المصادر التي ستستقي منها هذه المدارس المساندة والإرشاد الضروريين لإدخال التحسينات اللازمة. وتشير التوصيات الواردة في كل تقرير من تقارير المراجعة الخاصة بهذه المدارس إلى التوجه الواضح مقرونًا باتخاذ الإجراءات المناسبة لإدخال التحسينات. وتعتبر هذه التوصيات في حد ذاتها، توصيات بالغة الأهمية في توفير القدرة الإستراتيجية لهذه المدارس. فعلى سبيل المثال، فقد أجريت زيارة المتابعة لمدرسة واحدة فقط من المدارس الخاصة التي حصلت على تقدير: «غير ملائم» ، فحازت على حكم: «تقدم كافٍ» بسبب وضوح هذه الأولويات، وفاعلية القيادة وقدرتها على إعادة توجيه دفة المدرسة لتنفيذ هذه التوصيات.

تعتبر إدارة مراجعة أداء المدارس الخاصة ورياض الأطفال الإدارة المسؤولة عن مراجعة، ومتابعة وإصدار التقارير بشأن جودة التعليم في المدارس الخاصة ورياض الأطفال التي تزاوُل أنشطتها في مملكة البحرين؛ طبقاً للمعايير الواردة في الإطار العام للمراجعة، حيث تطبق كلتا الإدارتين؛ إدارة مراجعة أداء المدارس الحكومية وإدارة مراجعة أداء المدارس الخاصة ورياض الأطفال، المعايير نفسها في إصدار الأحكام؛ وفقاً لأفضل الممارسات الدولية، وتحديد مواطن القوة والجوانب التي تحتاج إلى تحسين في المدارس. (لمزيد من التفاصيل عن الإطار العام للمراجعة، والإجراءات المستخدمة، راجع المقدمة الخاصة بإدارة مراجعة أداء المدارس الحكومية).

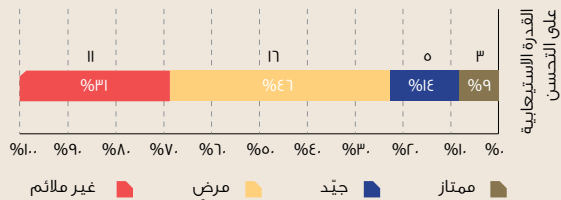
في العام الأكاديمي ٢٠١٢-٢٠١٣، قامت إدارة مراجعة أداء المدارس الخاصة ورياض الأطفال، بمراجعة أداء وتحديد مواطن القوة والجوانب التي تحتاج إلى تحسين في عدد ٢١ مدرسة خاصة. وبينما تعتبر هذه هي الدورة الأولى من المراجعات للمدارس الخاصة، فإن العدد الإجمالي للمدارس الخاصة التي تم مراجعتها منذ بداية الدورة الأولى في شهر سبتمبر ٢٠١٢، بلغ ٣٥ مدرسة خاصة؛ أي ما يزيد قليلاً على نصف عدد المدارس الخاصة التي تزاوُل أنشطتها في مملكة البحرين. باستثناء رياض الأطفال. كما أن جميع المدارس الخاصة التي تمت مراجعتها تقريبًا تعدُّ مدارس مختلطة تخدم الجنسين.

ويتضمن هذا التقرير تحليلًا لأداء هذه المدارس البالغ عددها ٣٥ مدرسة خاصة، والتي تمت مراجعتها إلى الآن في الدورة الأولى من المراجعات، ويوضح مستوى التقدم الذي أحرزته مدرسة واحدة فقط كانت قد حصلت على تقدير: «غير ملائم» في زيارة المراجعة الأولى لها، ثم تم إجراء زيارة المتابعة لها خلال العام الأكاديمي ٢٠١٢-٢٠١٣.

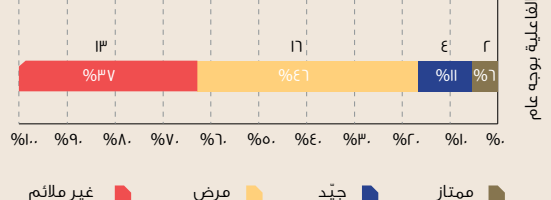
الفاعلية بوجه عام

يوضح الشكل (١٨)، الوضع الحالي للفاعلية بوجه عام في المدارس الخاصة الـ ٣٥ التي تمت مراجعتها حتى شهر مايو ٢٠١٣.

الشكل (١٩): قدرة المدرسة الاستيعابية على التحسن لعدد ٣٥ مدرسة خاصة

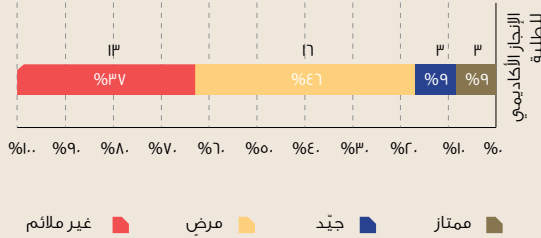


الشكل (١٨): الفاعلية بوجه عام لعدد ٣٥ مدرسة خاصة



إدارة مراجعة أداء المدارس الخاصة ورياض الأطفال

الشكل (٢١): إنجاز الطلبة في تحصيلهم الأكاديمي لعدد ٣٥ مدرسة خاصة



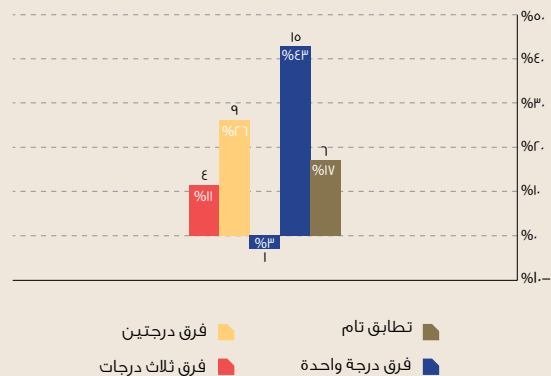
وفي أكثر من ٨٠٪ من الدروس التي تمت ملاحظتها، والتي حاز فيها جانب إنجاز الطلبة على تقدير أقل من «جيد»، كان مستوى التقدم الذي يحققه الطلبة في إنجازهم الأكاديمي ومستوياتهم في الدروس لا يتوافق مع النتائج المرتفعة التي أسفرت عنها نتائج هذه الاختبارات أو الامتحانات الداخلية.

كما تظهر جميع تقارير المراجعة وجود علاقة قوية بين فاعلية المدرسة بوجه عام، ومستويات إنجاز الطلبة في تحصيلهم الأكاديمي، وجودة عمليتي التعليم والتعلم، حيث إن لنسبة ١٨٪ من المدارس الخاصة الحائزة على تقدير: «جيد» أو أفضل في عملية التعليم، تأثيراً مماثلاً على مستويات تقدم الطلبة وتحصيلهم الأكاديمي، مقارنةً بنسبة ٥٠٪ تقريباً من المدارس التي حصلت على تقدير: «مرض» في إنجاز الطلبة. وعلى نقيض ذلك، فقد أخفقت نسبة ٣٧٪ تقريباً من المدارس في الحصول على تقدير: «مرض» في هذا الجانب.

والجدير بالذكر أن الأحكام الخاصة بإنجاز الطلبة تشمل العديد من جوانب أداء الطلبة، مثل عينات من أعمالهم ونتائج الامتحانات. ويعرض كل من الشكلين (٢٢) و(٢٣) مقارنة لإنجاز الطلبة في جميع المواد الأساسية في الدروس التي تمت ملاحظتها فقط. ظهر مستوى التحصيل الأكاديمي في أفضل حالاته في دروس اللغة الإنجليزية، حيث حازت نسبة ٣٠٪ تقريباً من الدروس التي تمت ملاحظتها على تقدير: «ممتاز» و«جيد»، في حين حصلت نسبة ٢٠٪ من المواد الأساسية الأخرى على هذين التقديرين، حسب المبين في الشكل (٢٢).

ومن الجوانب المهمة للمدارس التي حصلت على تقدير: «مرض» على الأقل في القدرة الاستيعابية على التحسن، قدرة المدارس الذاتية على التقييم الذاتي الدقيق. وكما هي الحال مع المدارس الحكومية، فإن هناك اختلافات كبيرة بشأن الأحكام الصادرة من قبل المدارس الخاصة فيما يتعلق بقدرتها الاستيعابية على التحسن والتطوير. ويوضح الشكل (٢٠)، الاختلاف بين الأحكام في استمارات التقييم الذاتي للمدارس والأحكام الصادرة من قبل فريق المراجعة، حيث تتطابق الأحكام في ١٧٪ من المدارس تقريباً، وتعتبر ضمن الحدود المقبولة بفرق درجة واحدة في ٤٦٪. ومع هذا، تتسم الأحكام الذاتية في ٣٧٪ من إجمالي عدد المدارس بفرق درجتين، بل ثلاث درجات في بعضها عن الأحكام الصادرة من قبل فريق المراجعة في جميع المدارس، بسبب عدم الإلمام الكافي بمعايير التقييم.

الشكل (٢٠): مقارنة الأحكام الواردة في استمارات التقييم الذاتي والأحكام الصادرة من إدارة مراجعة أداء المدارس الخاصة لعدد ٣٥ مدرسة خاصة



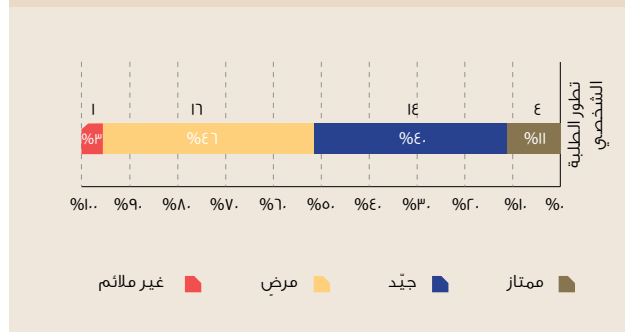
إنجاز الطلبة في تحصيلهم الأكاديمي

عند تقييم مستويات إنجاز الطلبة، تأخذ فرق المراجعة في الاعتبار، مستوى أداء الطلبة في مجموعة واسعة من الامتحانات الداخلية والخارجية التي تجريها العديد من المؤسسات في الدول المختلفة، إلى جانب أدائهم في الامتحانات الداخلية التي تنظمها المدارس، وعلى غرار المدارس الحكومية، يتم التركيز على ملاحظة إنجاز الطلبة وتقدمهم في الدروس، ومن خلال تدقيق أعمالهم التراكمية. ويوضح الشكل (٢١) نسب إنجاز الطلبة في ٣٥ مدرسة خاصة تمت مراجعتها.

تقدم الطلبة في تطورهم الشخصي

حاز أكثر من نصف عدد المدارس الخاصة على تقدير: «جيد» على الأقل في جانب تقدم الطلبة في تطورهم الشخصي حسبما هو مبين في الشكل (٢٤). وباستثناء مدرسة واحدة، حصلت جميع المدارس على تقدير: «مرضٍ» على الأقل في هذا الجانب؛ وتتجاوز هذه النتائج مستويات المساندة والإرشاد المقدمين من قبل المدارس؛ مما يدل دلالة واضحة على المساهمات المقدمة من الطلبة أنفسهم لضمان تحقيق المعايير المناسبة في اكتساب المهارات الشخصية ومستويات النضوج. وعند إتاحة الفرص لهم من قبل المعلمين، يظهر الطلبة قدراتهم على العمل الجماعي بسرعة بالغة، بيد أن المواقف التعليمية في هذا الصدد تُعد محدودة جدًا في الغالب. وفي هذه الأحوال، يعتاد كثير من الطلبة على الأداء بمستوى أقل من قدراتهم الشخصية، ويخفقون في إبداء المبادرات الشخصية بدرجة كافية؛ نتيجة عدم تشجيعهم وتحفيزهم على ذلك.

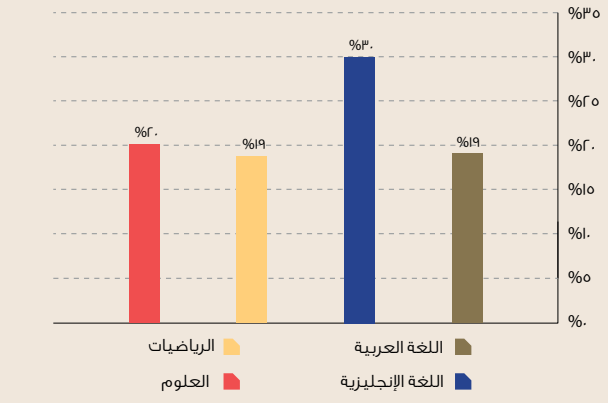
الشكل (٢٤): تقدم الطلبة في تطورهم الشخصي لعدد ٣٥ مدرسة خاصة



فاعلية عمليتي التعليم والتعلم

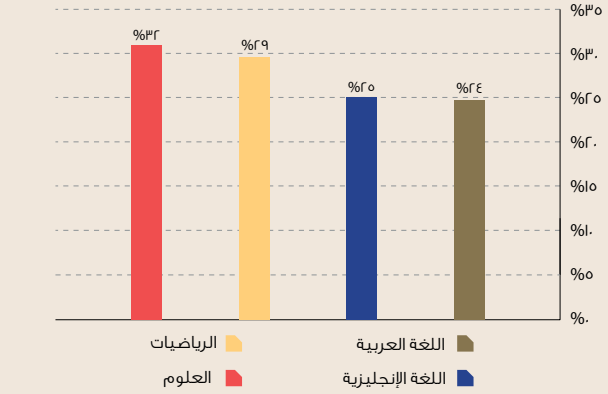
حصل 17% من عدد المدارس تقريبًا على تقدير: «جيد» أو أفضل في هذا الجانب، في حين حصل 37% من عدد المدارس على تقدير: «غير ملائم»، حسبما هو مبين في الشكل (٢٥). حيث يخفق المعلمون في توفيق خطط الدروس مع الاحتياجات المختلفة للطلبة، وفي كثير جدًا من الدروس، يقوم المعلمون بالتخطيط لها وفقًا لاحتياجات مجموعة واحدة من الطلبة فقط، بل لا تتم تلبية احتياجات أغلبية الطلبة في هذه الدروس التي ظهرت بمستوى «غير ملائم». ومن ثم، لا تشكل خطط الدروس تحديًا كافيًا للطلبة الأكثر قدرة، ناهيك عن عدم تقديم الدعم للطلبة ممن هم في حاجة إلى الحصول على مزيد من المساعدة لتعزيز عملية تعلمهم. وكلما ظهرت عملية التعليم بشكل «مرضٍ»، كلما حقق الطلبة التقدم المرجو منهم، إلا أنه لا يتم تعزيز مهارات التعلم المستقلة بدرجة كافية، ومن النادر أن يُطلب من الطلبة حل المشكلات التي تتطلب منهم تطبيق ما اكتسبوه من معارف في المواقف العملية.

الشكل (٢٢): إنجاز الطلبة في المواد الأساسية – النسبة المئوية للدروس الحائزة على تقدير: «ممتاز» و «جيد» خلال المراجعات في العام الأكاديمي ٢٠١٢-٢٠١٣

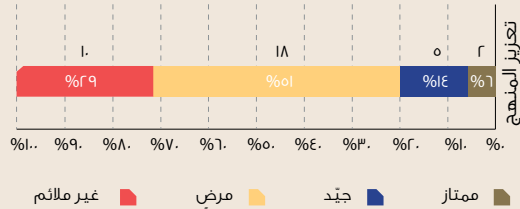


وبتحليل الدروس، نجد أن الإنجاز الأكاديمي الأقل فاعلية قد ظهر في مادة العلوم في المدارس التي حصلت على تقدير: «غير ملائم» في هذا الجانب، وذلك بنسبة تربع على 30% في الدروس التي تمت ملاحظتها، تليها مادة الرياضيات حسبما هو مبين في الشكل (٢٣). أما المدارس التي حازت على تقدير: «ممتاز» و«جيد»، فقد كان الإنجاز الأكاديمي للطلبة فيها مرتفعًا على نحو متناسق في جميع المواد الأساسية؛ ويُعزى هذا الأمر أساسًا إلى توافق عملية التعليم ومصادر التعلم مع متطلبات المواد والاحتياجات التعليمية للطلبة بشكل جيد، في حين نجد أن إنجاز الطلبة في المدارس التي حصلت على تقدير: «مرضٍ» و«غير ملائم» قد ظهر بشكل أكثر تجانسًا في مادتي اللغة الإنجليزية واللغة العربية، بسبب كفاءة المعلمين وخبرتهم في هذا الجانب، بيد أنهم يفتقرون إلى المصادر المناسبة لإنجاز الأعمال والتطبيقات العملية الضرورية في مادتي العلوم والرياضيات.

الشكل (٢٣): إنجاز الطلبة في المواد الأساسية – النسبة المئوية للدروس الحائزة على تقدير: «غير ملائم» خلال المراجعات في العام الأكاديمي ٢٠١٢-٢٠١٣



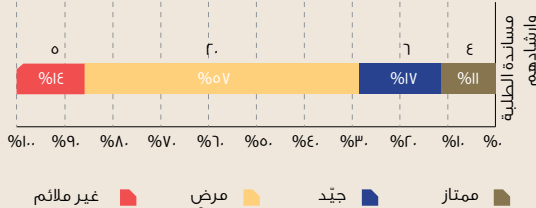
الشكل (٢٦): تعزيز المنهج وطرق تقديمه لعدد ٣٥ مدرسة خاصة



مساعدة الطلبة وإرشادهم

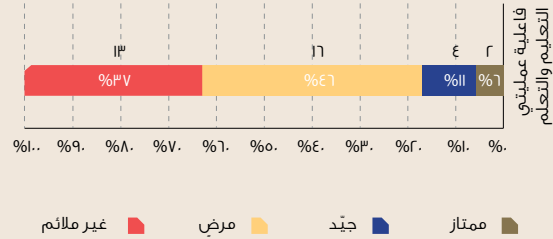
تعتبر الأحكام التي تم التوصل إليها في جانب مساعدة الطلبة وإرشادهم أقل من النتائج التي يحققها الطلبة في جانب تقدم الطلبة في تطوّرهم الشخصي. ويمكن أن يُعزى هذا الأمر إلى فصل المعلمين للعناصر الأساسية للرعاية والمساعدة عن عملية التدريس في قاعة الدرس؛ ومن ثم لا يتم إرشاد الطلبة بدرجة كافية لضمان الاستقلالية في خبرة التعلم المقدمة لهم باعتبارها من المهارات الحياتية. وفي الغالب، تُقدم المساعدة والإرشاد العام في جميع أقسام المدارس بدرجة من العمق في التفكير والإدراك أكبر من المواقف التعليمية في الفصول الدراسية. ومع هذا تتم العناية بالطلبة وإرشادهم بمستوى «مريض» على الأقل في ٨٦٪ من المدارس، حسبما هو مبين في الشكل (٢٧)، على الرغم من أن ١٤٪ من المدارس لا تزال تخفق في تقديم المساعدة والإرشاد المرضي للطلبة. لذا، يتعين على هذه المدارس اتخاذ الإجراءات العاجلة لإدخال التحسينات على هذا الجانب.

الشكل (٢٧): مساعدة الطلبة وإرشادهم لعدد ٣٥ مدرسة خاصة



أما في الدروس «الجيدة» و«الممتازة»، فيقوم المعلمون بمشاركة الطلبة من ذوي القدرات المتنوعة في الدروس بصورة نشطة. ويقوم المعلمون بتقييم خبرة التعلم للطلبة؛ لتوفير الفرص الجديدة القائمة على أساس خبرة التعلم المسبقة وإنجاز الطلبة. وتحافظ عملية التصحيح الفاعلة والتغذية الراجعة البناءة على المسار الصحيح لتقدم الطلبة. إن الجمع بين التخطيط المميز للمجموعات المختلفة من الطلبة، وعملية التعليم الفاعلة، تليها عملية التقييم التي تقدم بوضوح التغذية الراجعة إلى الطلبة بشأن ما يجب عليهم فعله حيال الجوانب التي تحتاج إلى تحسين، لرفع الإنجاز الأكاديمي للطلبة بشكل ناجح.

الشكل (٢٥): فاعلية عمليتي التعليم والتعلم لعدد ٣٥ مدرسة خاصة



تعزيز المنهج وطرق تقديمه

شهد جانب تعزيز المنهج وطرق تقديمه تنوعاً في قطاع المدارس الخاصة؛ بسبب الأهداف المرجوة في مختلف المناهج والامتحانات المطبقة. وأياً ما كانت المناهج والامتحانات المطبقة، فإن «إطار وإرشادات المراجعة للاستخدام في مراجعة المدارس ورياض الأطفال في مملكة البحرين»، هو الإطار الذي يوفر المعايير التي يتم على أساسها الحكم على طرق تقديم المناهج.

وتعكس جودة تعزيز المنهج وطرق تقديمه - على نطاق واسع - الأحكام التي تم التوصل إليها بخصوص جوانب أخرى لعمليتي التعليم والتعلم والفاعلية بوجه عام للمدارس؛ فإذا حازت هذه الجوانب على تقدير: «جيد» أو أفضل؛ فذلك يكون تنفيذ المنهج، ولكن بشكل أفضل قليلاً. ويُعزى هذا الأمر إلى الاشتراطات التي تنص عليها المناهج والامتحانات الدولية المعتمدة، والتي أدت إلى حصول أقل من ٣٠٪ من المدارس الخاصة على تقدير: «غير ملائم» في هذا الجانب، حسبما هو مبين في الشكل (٢٦). وعلى الرغم من بروز هذا الجانب، حيث ظهر بصورة أفضل، إلا أن الوضع لا يزال يثير القلق بشأن جودة تلبية المدارس الأقل كفاءة لاحتياجات الطلبة، وبوجه عام، تعزز الأنشطة اللاصفية المنهج وطرق تقديمه في جميع المدارس بفاعلية، باستثناء المدارس الأقل كفاءة.

فاعلية القيادة والإدارة والحوكمة

يبين الشكل (٢٨) أن القيادة والإدارة والحوكمة حازت على التقديرين: «ممتاز» و«جيد» في أقل من ربع عدد المدارس الخاصة، وهو عدد مثير للقلق بالنظر إلى أهمية هذا الجانب في دفع عملية التحسن بالمدارس. وفي المدارس التي ظهرت فيها القيادة والإدارة والحوكمة بشكل «مرض»، وتمثل نصف عدد المدارس الخاصة تقريبًا، نجد أنه في حين تطبق هذه المدارس أنظمة فاعلة في العادة لضمان المستوى التعليمي المرضي للطلبة، إلا أن هذه الأنظمة والإجراءات لا تعد كافية – بصورة عامة – لدفع عجلة التوقعات العالية والإنجازات الجيدة. وعلى نقيض قادة المدارس الحائزة على تقدير: «جيد» و«ممتاز»، نجد أن القيادة على مختلف المستويات العليا في المدارس التي حصلت على تقدير: «مرض» لا تبذل جهودًا كافية لمتابعة المعلمين بشأن تحقيق الطلبة لمستويات الإنجاز المرغوب فيها، إضافة إلى الجوانب التي تحتاج إلى تحسين. أما المدارس التي حصلت على تقدير: «غير ملائم» في جانب القيادة والإدارة والحوكمة، والتي تربو على ثلث عدد المدارس الخاصة، فلا يقوم المسؤولون فيها بأداء المهام الرئيسية المنوطة بهم؛ لتحقيق مخرجات التعلم المرضية، سواء فيما يتعلق بالإنجاز الأكاديمي للطلبة أو تطورهم الشخصي. وعلى النقيض، في المدارس الأكثر كفاءة، يكون قادة هذه المدارس مساهمين أمام أعضاء مجلس الأمناء عن مستويات تقدم الطلبة. كذلك، يقبل أعضاء الهيئة التعليمية والإدارية على جميع المستويات، المسؤوليات الموكلة إليهم بشأن جودة ما تقدمه هذه المدارس في الجوانب المختلفة؛ لضمان أن تحقق – في العادة – الأثر الفاعل على التحصيل الأكاديمي ومستوى تقدم الطلبة.

المدارس كي تُحقّق عمليتنا التعليم والتعلم مستوى التقدم «الجيد» للطلبة في جميع المواد الأساسية والأقسام المختلفة بالمدارس. بل الأهم من ذلك، يتحدى هؤلاء القادة ورؤساء الأقسام أنفسهم – بشكل بناء – فيما يتعلق باتخاذ الإجراءات التصحيحية اللازمة كي يُحقّق الطلبة الإنجاز الأكاديمي الجيد.

وقد أجريت زيارة المتابعة لمدرسة خاصة واحدة فقط من المدارس الخاصة التي حصلت على تقدير: «غير ملائم»، وقد قامت هذه المدرسة بتبني أساليب قيادية وإدارية فاعلة، وحققت مستوى: «تقدم كافٍ» في زيارة المتابعة الأولى بسبب القيادة المركزة المبنية على أساس «الانحياز إلى اتخاذ الإجراءات الفاعلة».

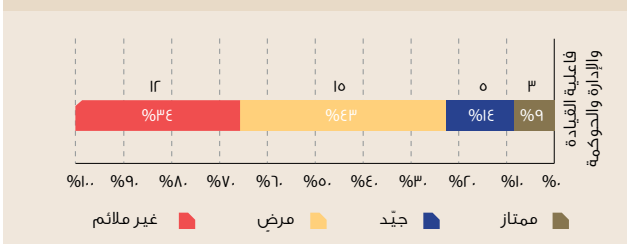
بناء القدرات:

أظهرت معظم المدارس الخاصة التي تمت مراجعتها قدرتها الاستيعابية على التحسن والتطور اعتمادًا على مواردها الخاصة، بيد أن هذا التحسن لم يكن ملحوظًا في ثلث عدد المدارس الخاصة تقريبًا؛ وهي المجموعة التي تثير القلق الجهم؛ بسبب حالة عدم اليقين التي تساورنا بشأن المصادر التي ستستقي منها هذه المدارس المساندة والإرشاد الضروريين لإدخال التحسينات اللازمة. وتشير التوصيات الواردة في كل تقرير من تقارير المراجعة الخاصة بهذه المدارس إلى التوجه الواضح مقرونًا بالأولويات المحددة لإدخال التحسينات. وتعتبر هذه التوصيات في حد ذاتها، توصيات بالغة الأهمية في توفير القدرة الاستراتيجية لهذه المدارس.

ومن الجوانب المهمة للمدارس التي حصلت على تقدير: «مرض» على الأقل في القدرة الاستيعابية على التحسن، قدرة المدارس على التقييم الذاتي الدقيق، وتسجيل الأحكام في استمارات التقييم الذاتي بدقة. وبالمقارنة مع المدارس الحكومية، فإن هناك اختلافات كبيرة بشأن الأحكام الصادرة من قبل المدارس الخاصة فيما يتعلق بقدرتها الاستيعابية على التحسن والتطور، والأحكام الصادرة من قبل المراجعين، حيث تتطابق الأحكام بدقة في ثلث استمارات التقييم الذاتي تقريبًا، وتعتبر ضمن الحدود المقبولة بفارق درجة واحدة. ومع هذا، تختلف الأحكام الصادرة من أكثر من ثلث عدد المدارس بفارق درجتين فأكثر عن الأحكام الصادرة من قبل المراجعين في جميع المدارس، ويعزى ذلك إلى التباين في فهم المعايير المستخدمة في التقييم.

هذا، وقد قامت إدارة مراجعة أداء المدارس الخاصة ورياض الأطفال بتدريب مديري المدارس الخاصة على ملء استمارة التقييم الذاتي، على غرار ما قامت به إدارة مراجعة أداء المدارس الحكومية، وذلك في ورش العمل التي تم عقدها في الفصل الدراسي السابق لمراجعة

الشكل (٢٨): فاعلية القيادة والإدارة والحوكمة لعدد ٣٥ مدرسة خاصة



ومن الخصائص المميزة للمدارس الأكثر فاعلية وفرق القيادة الأكثر كفاءة، أن هذه المدارس تمتلك رؤية واضحة مبنية على أهداف محددة بشأن عملية التعليم التي تحقق المكاسب المرجوة للطلبة في حياتهم اليومية بالمدارس، حيث يحرص المديرون في هذه المدارس على ضمان أن يؤتي الاستثمار في تدريب المعلمين ثماره الفورية والمترتبة على الممارسات المعتادة في الصفوف الدراسية ومخرجات التعلم المطلوبة؛ نظرًا للالتزام الواضح لقادة الإدارة العليا في هذه

مدارسهم. وتعقد الإدارة اللقاءات التشاورية مع مديري المدارس الخاصة لاستطلاع آرائهم والتعرّف على وجهات نظرهم المختلفة بخصوص المراجعات؛ لسد الفجوة بين المدارس وفرق المراجعة، وضمان الالتزام بأخلاقيات المهنة، وإدخال التحسينات الضرورية عند اللزوم. كذلك، تم عقد ورش العمل والاجتماعات مع مديري المدارس التي حصلت على تقدير: «غير ملائم»، لإيضاح هذا الحكم. وإعدادهم لإدخال التحسينات اللازمة، وتهيئتهم لزيارات المتابعة.

وقامت إدارة مراجعة أداء المدارس الخاصة ورياض الأطفال بتوفير العديد من فرص التطوير المهني لأعضائها، حيث شارك جميع أعضائها في عدة ورش تدريبية داخلية وخارجية. علاوة على ذلك شارك خمسة أعضاء في مؤتمرات محلية وعالمية في عدة دول منها الولايات المتحدة الأمريكية والإمارات. كما أنه من المتوقع أن يستكمل ثلاثة مراجعين متطلبات «شهادة مراجع معتمد» بالتعاون مع CfBT خلال العام ٢٠١٤.

ملحوظات ختامية

لا يبرز عددٌ كافٍ من المدارس الخاصة مستوى التقدم الجيد الذي يرتقي بها إلى تحقيق طموحاتها الدولية القائمة على أساس رؤية البحرين الاقتصادية ٢٠٣٠. ففي حين تزاوَل المدارس المختلفة عملها من القواعد الأساسية والمستويات المتنوعة من المصادر، فإنه يتعين إدخال التحسينات العاجلة إذا رغبت المدارس التي حصلت على تقدير: «غير ملائم» في تحقيق المستويات المرضية المتوقعة في البحرين على الأقل. وتتمحور التحسينات المطلوبة من المدارس التي حصلت على تقدير: «غير ملائم» في توظيف فرق قيادة احترافية أكثر اطلاً على مجريات الأمور، وهيئات تعليمية أكثر كفاءة يتمتعون بالمهارات في توظيف إستراتيجيات التعليم ذات الأثر المباشر على مستوى التقدم للطلبة، إلى جانب مصادر التعلم الحديثة وتلبية الاحتياجات التعليمية للطلبة. كذلك، يتعين على المدارس التي حصلت على تقدير: «مرضي» تطبيق المزيد من الممارسات المعمول بها في المدارس الحائزة على تقدير: «جيد» و«ممتاز». وقد يكون من الضروري إدخال التعديلات على توزيع مصادر التعلم لإحداث التغييرات في عمليتي التعليم والتعلم، ومن ثم تحسين الإنجاز الأكاديمي للطلبة.





مقدمة

قامت إدارة الامتحانات الوطنية بتنفيذ امتحانات الدورة الخامسة، لطلبة الصفين الثالث والسادس في جميع المدارس الحكومية بمملكة البحرين خلال شهر مايو ٢٠١٣، كما قامت الإدارة بتنفيذ امتحانات الدورة الرابعة لطلبة الصف التاسع في جميع المدارس الحكومية، وقد شاركت في الامتحانات الوطنية مدرستان من المدارس الخاصة بصفة اختيارية، وبوجه عام بلغ مجموع الطلبة الذين أدوا الامتحانات الوطنية ٣٣,٣٠٠ طالب تقريباً، حيث أدى طلبة الصف الثالث الامتحانات في مادتي: اللغة العربية والرياضيات، في حين أدى طلبة الصفين السادس والتاسع الامتحانات في مواد: اللغة العربية واللغة الإنجليزية والرياضيات والعلوم، وقد تعاون معلمو وزارة التربية والتعليم ومعلمو المدارس الخاصة مع إدارة الامتحانات الوطنية وفقاً لترتيباتها الإدارية.

تم تصحيح أوراق الامتحانات الوطنية في مملكة البحرين خلال شهر يونيو عام ٢٠١٣، وقد احتسبت درجات أغلبية الطلبة وفقاً لمستوى المجموع النهائي لكل ورقة امتحان، كما تم احتساب الدرجات لكل صف، ولكل مادة من مواد الامتحانات، على مستوى فقرات أسئلة الامتحانات لعينة عشوائية مشتركة بين المواد تمثل نسبة ١٠٪ فقط من مجموع الطلبة، وذلك لجمع البيانات اللازمة لعمل تحليل تفصيلي لأداء الطلبة بناءً على الموضوعات والمهارات. وفيما يلي تلخيص لتحليل نتائج الامتحانات الوطنية التي أجريت في شهر مايو ٢٠١٣، والمقارنات ذات علاقة بنتائج الامتحانات الوطنية من عام ٢٠٠٩ إلى عام ٢٠١٢.

وكما سيتضح من النتائج، سوف يستند بعضها إلى تحليل مستوى أداء جميع الطلبة في الامتحانات الوطنية، فيما تستند بعض النتائج الأخرى إلى تحليل مستوى الأداء في الامتحانات لعينة عشوائية تمثل نسبة ١٠٪ فقط من مجموع الطلبة الوارد أعلاه.

بعد تنفيذ الامتحانات الوطنية التجريبية للصف الثاني عشر في عام ٢٠١٢، قامت إدارة الامتحانات الوطنية بتنفيذ امتحانات الصف الثاني عشر للدورة الأولى في عام ٢٠١٣، وقد أجريت هذه الامتحانات في شهر مارس، وكانت إلزامية لجميع الطلبة في المدارس الثانوية الحكومية البالغ عددها ٣٤ مدرسة؛ إضافة إلى ست مدارس من المدارس الخاصة بصفة اختيارية، وبلغ مجموع الطلبة الذين أدوا الامتحانات الوطنية ٩٤١٣ طالبة، منهم ٩٢٦٤ طالبة من المدارس الحكومية، و ١٤٩ طالبة من المدارس الخاصة.

وفيما يأتي عرض لمستوى أداء الطلبة في الامتحانات الوطنية للصفوف الثالث، والسادس، والتاسع، يتبعه عرض لمستوى أداء الطلبة في الامتحانات الوطنية للصف الثاني عشر.

الامتحانات الوطنية للصفوف: الثالث والسادس والتاسع

نظام درجة الأداء للطلبة وأسسها

يتم قياس مستوى أداء الطلبة وإصدار النتائج من خلال درجة الأداء في المواد، والذي يتم احتسابه بمقياس درجات يتراوح ما بين ٠، و ٨٠، وتُعدُّ طريقة درجة الأداء في المواد مقياساً مطلقاً، يقوم على أساس درجة القدرة المطلقة المستمدة من «مقياس راش» في نظرية الاستجابة لفقرات أسئلة الامتحانات، كما تُعدُّ هذه الطريقة مقياساً مطلقاً لقدرة الطالب مقابل المهارات والموضوعات في مواصفات الامتحانات، وقد حُدِّد المتوسط الوطني لأداء الطلبة بمعدل ٤٠، في السنة الأولى من التقييم (٢٠٠٩) للصفين الثالث والسادس، ٢٠١٠ للصف التاسع، ويعدُّ المتوسط الوطني بمثابة القاعدة الأساسية التي سيتم إزاءها قياس درجة الأداء في السنوات اللاحقة، ويتم وضع الامتحانات بحيث تمكّن الموازنة بينها من مقارنة درجة الأداء في السنوات اللاحقة بدرجة الأداء في سنة القاعدة الأساسية لكل صف.

وتوخياً للسرية، تقوم الهيئة الوطنية للمؤهلات وضمان جودة التعليم والتدريب بإعداد امتحانات مختلفة كل عام، مع الحرص على توافق المحتوى والمواصفات الإحصائية للامتحانات، في كل الأعوام، ومع كل الجهود التي تبذلها الهيئة لضمان التوافق، إلا أنَّ مستوى صعوبة هذه الامتحانات قد يختلف من سنة إلى أخرى، ولذلك تستعمل الهيئة عملية يُطلق عليها اسم «الموازنة بين الامتحانات»، والتي تُسوّي الفروق بين الامتحانات - من حيث الصعوبة - من سنة إلى أخرى، وتضمن عملية الموازنة بين الامتحانات عدم منح الطلبة في أية سنة دراسية ميزة غير عادلة مقارنة بالطلبة في سنة دراسية أخرى، وأما التغييرات الواردة في التقارير بشأن مستويات الإنجاز فتُعزى إلى الفروق في مستويات أداء الطلبة، وليس إلى الفروق في صعوبة الامتحانات.

وتستخدم الإدارة تصميم «فقرات أسئلة الامتحانات المشتركة غير المتكافئة» في الموازنة بين الامتحانات الوطنية عبر السنوات المختلفة، لتكون نتائج درجة الأداء في المواد الواردة في هذا التقرير لتقييمات عام ٢٠١٣، قابلة للمقارنة الإحصائية مع نتائج جميع السنوات السابقة.

مستوى أداء الطلبة

يوضح الجدول (١) أدناه متوسط درجة الأداء في المواد من عام ٢٠٠٩ إلى عام ٢٠١٣.

الجدول (١): متوسط درجة الأداء في المواد للصفوف ٣ و ٦ و ٩ للأعوام ٢٠٠٩ - ٢٠١٣						
الصف	المادة	٢٠٠٩	٢٠١٠	٢٠١١	٢٠١٢	٢٠١٣
٣	اللغة العربية	٤٠	٤٠,٥	٣٧,٠	٢٦,٩	١٩٩
	الرياضيات	٤٠	٤٣,٥	٣٤,٠	٢٠,٥	١,٥٢
٦	اللغة العربية	٤٠	٣٩,٠	٢٥,٠	١٧٤	٠,٩٦
	الرياضيات	٤٠	٤٠,٥	٢٥,٠	١٨٣	٠,٧٠
	اللغة الإنجليزية	٤٠	٤٠,٥	٣٣,٠	٢٤٧	١,٢٩
	العلوم	٤٠	٤٠,٥	٢٨,٥	١٩٤	١,٤٧
٩	اللغة العربية	-	٤٠	٢٧,٥	١,٥١	١,٠٧
	الرياضيات	-	٤٠	٣٨,٥	١,٧٧	١,٦٩
	اللغة الإنجليزية	-	٤٠	٤٠,٥	٣٣,١	٣,٥٩
	العلوم	-	٤٠	٢٨,٠	١,٢٧	٠,٦٧

فيما عدا مادة اللغة الإنجليزية للصف التاسع، فإن متوسط درجة الأداء في المواد يُبين انخفاض أداء الطلبة في جميع المواد وفي الصفوف كافة، في حين كانت أشد معدلات الانخفاض - من عام ٢٠١٢ إلى عام ٢٠١٣ - للصف السادس في مادتي الرياضيات واللغة الإنجليزية، وأدنى معدل انخفاض للصف التاسع كان في مادة الرياضيات. وقد جاء هذا الانخفاض العام بعد انخفاض أداء الطلبة في عام ٢٠١٢، والذي عُذ في تلك الفترة انخفاضاً استثنائياً، وعُزي ذلك إلى الأحداث المؤسفة التي شهدتها مملكة البحرين خلال النصف الثاني من العام الأكاديمي ٢٠١٠-٢٠١١.

ولا تملك الهيئة الوطنية للمؤهلات وضمان جودة التعليم والتدريب أية أدلة لتفسير هذا الانخفاض المتواصل في أداء الطلبة، غير أنه يجدر بنا تناول السؤالين الآتين بالبحث والدراسة:

- هل كان لأحداث ٢٠١١ التي مرّت بها مملكة البحرين أثر على الطلبة خلال عامي ٢٠١٢ - ٢٠١٣ أدى إلى تأثر دافعتهم تجاه عملية التعلم لمدة أطول وبشكل أكثر حدة ممّا كان متوقعاً؟
- هل أخذ الحماس والاهتمام المبدئي الذي أبداه كل من الطلبة والمعلمين تجاه الامتحانات الوطنية في الانخفاض، ولا سيما أن درجات هذه الامتحانات لا تُحتسب في درجات نهاية السنة أو انتقال الطلبة إلى الصفوف الدراسية التالية؟

وتوضح الجداول من (٢) إلى (٤) النسب المئوية التراكمية لدرجة الأداء في المواد، فيما توضح الأشكال من (٢٩) إلى (٣٨) النسب نفسها، وتُعدّ النسب المئوية التراكمية لدرجة أداء الطلبة في المواد المختلفة في عام ٢٠١٣ - في الأغلب - أقل من تلك التي حققها الطلبة في عام ٢٠١٢؛ استمراراً لنمط الانخفاض الجوهري الذي بدأ في الامتحانات الوطنية لعام ٢٠١١.

أما اللغة الإنجليزية للصف التاسع فهي المادة الوحيدة التي شهدت - في الأغلب - ارتفاعاً في النسب المئوية التراكمية في كل درجات الأداء. والخلايا المظلمة باللون الأصفر في الجداول من (٢) إلى (٤) تبين الأداء عند معدل ٤٠، وهي القاعدة الأساسية المستمدة من متوسط مستوى أداء الطلبة في السنة الأولى من الامتحانات الوطنية، ويدل انخفاض النسب المئوية التراكمية لمستوى الأداء عند معدل ٤٠، أن فئة قليلة من الطلبة قادرة على تحقيق هذا المستوى من الأداء.

الجدول (٢): النسب المئوية التراكمية لدرجة الأداء في اللغة العربية والرياضيات للصف ٣ للأعوام ٢٠٠٩ - ٢٠١٣

درجة الأداء	اللغة العربية					الرياضيات				
	٢٠٠٩	٢٠١٠	٢٠١١	٢٠١٢	٢٠١٣	٢٠٠٩	٢٠١٠	٢٠١١	٢٠١٢	٢٠١٣
٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠
١٠	٩٢,٣	٩٥,٤	٨٨,٤	٧٩,٣	٦٦,٩	٩٣,٣	٩٤,٥	٨٩,٠	٧٤,٨	٦٤,٨
٢٠	٨٤,٥	٨٥,٣	٧٩,٧	٦٤,٩	٥٣,٣	٨٥,١	٩٠,٢	٧٨,٢	٥٠,٩	٣٨,٦
٣٠	٦٩,٤	٦٩,٤	٦٤,٩	٤٦,١	٣٨,٨	٧٢,٩	٧٩,٢	٥٨,٦	٢٥,٦	١٥,٩
٤٠	٤٩,١	٥٠,١	٤٦,٨	٢١,٢	٢٣,٤	٤٨,٧	٦٠,٤	٣٥,٠	٨,٤	٤,٤
٥٠	٢٩,٢	٣٠,٧	٢٨,٥	٦,٩	١٤,٧	٢٤,٨	٣٩,٤	١٥,٦	١,٨	١,٤
٦٠	١٣,٥	١٣,٤	١٣,٩	١,٦	٧,٠	٩,٩	٢١,٠	٥,٣	٠,٣	٠,٣
٧٠	٤,٦	٤,٠	٣,٧	٠,٥	٢,٠	٢,٢	٧,٥	١,٥	٠,٠	٠,٠
٨٠	١,٠	١,١	١,٥	٠,١	١,٠	٠,٥	٢,٥	٠,٣	٠,٠	٠,٠

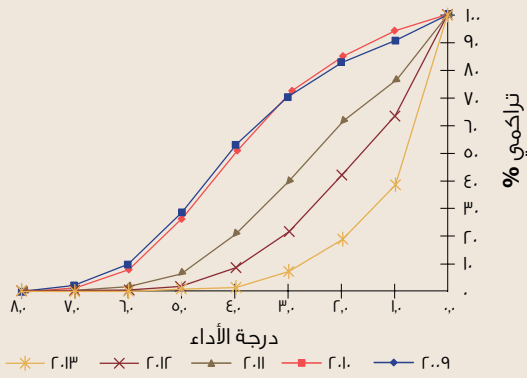
الجدول (٣): النسب التراكمية لدرجة الأداء في المواد للصف ٦ للأعوام ٢٠٠٩ - ٢٠١٣

درجة الأداء	اللغة العربية					الرياضيات					اللغة الإنجليزية					العلوم				
	٢٠٠٩	٢٠١٠	٢٠١١	٢٠١٢	٢٠١٣	٢٠٠٩	٢٠١٠	٢٠١١	٢٠١٢	٢٠١٣	٢٠٠٩	٢٠١٠	٢٠١١	٢٠١٢	٢٠١٣	٢٠٠٩	٢٠١٠	٢٠١١	٢٠١٢	٢٠١٣
٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠
١٠	٩٠,٩	٩٤,٣	٧٥,٨	٦٣,٥	٥١,٣	٨٥,٨	٨٨,٦	٧٧,٤	٦٣,٤	٣٨,٨	٩٧,٣	٩٧,٨	٩٤,٦	٧٧,١	٤٣,٩	٩٥,٨	٩٧,٦	٨٨,٨	٨٢,٥	٦٩,٥
٢٠	٨٣,٠	٨٥,٢	٦١,٤	٤٨,٧	٣٢,٩	٧٦,٩	٨١,٦	٥٥,٠	٤٢,٦	١٩,٠	٩٤,٥	٩٥,٨	٨١,٦	٥٣,٨	٣٠,٢	٩٢,٤	٩٤,٩	٧٥,٤	٤٤,٦	٢٩,٥
٣٠	٧٠,٦	٧٢,٠	٤٠,٠	٢٨,٦	١٤,٨	٦٤,٥	٦٦,٢	٣٢,٧	٢١,٩	٧,٢	٧٦,٨	٨٢,٣	٤٩,٦	٣١,٥	١٨,٥	٧٨,٧	٨٣,٩	٥٠,٠	١٥,٠	٦,٩
٤٠	٥٢,٤	٥٠,٥	٢٠,٥	١٠,٢	٣,٨	٤٣,٤	٤٦,٩	١٤,٢	٨,٩	٢,٠	٣٦,٧	٤٩,٦	٢١,٦	١٦,٩	١١,١	٤٩,٨	٥٧,٣	٢٠,٦	٢,٦	٠,٧
٥٠	٢٨,٢	٢٨,٢	٦,٦	٢,٠	٠,٥	٢١,٣	٢٣,٣	٤,٤	٢,٧	٠,٥	١٥,١	٢٠,٤	١٠,٠	٦,٧	٤,٦	١٩,٨	٢٢,٠	٤,٣	٠,٢	٠,٠
٦٠	٨,٧	٨,٠	١,٣	٠,١	٠,٠	٧,٧	٨,٩	١,٣	٠,٨	٠,١	٥,٥	٧,٧	٤,١	٢,٨	٢,١	٢,٨	٣,٦	٠,٤	٠,٠	٠,٠
٧٠	١,٧	١,١	٠,٠	٠,٠	٠,٠	٢,٠	٣,١	٠,٢	٠,١	٠,٠	١,٨	٢,٧	١,٧	٠,٩	٠,٥	٠,٢	٠,٣	٠,٠	٠,٠	٠,٠
٨٠	٠,١	٠,١	٠,٠	٠,٠	٠,٠	٠,٣	٠,٧	٠,٠	٠,٠	٠,٠	٠,٦	٠,٨	٠,٥	٠,٣	٠,١	٠,٠	٠,٠	٠,٠	٠,٠	٠,٠

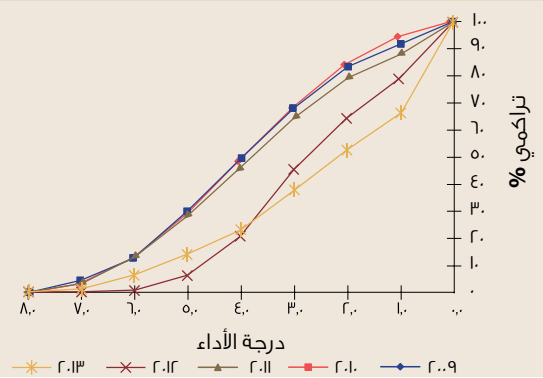
الجدول (٤): النسب التراكمية لدرجة الأداء في المواد للصف ٩ للأعوام ٢٠١٠ - ٢٠١٣

درجة الأداء	اللغة العربية					الرياضيات					اللغة الإنجليزية					العلوم				
	٢٠١٠	٢٠١١	٢٠١٢	٢٠١٣	٢٠١٤	٢٠١٠	٢٠١١	٢٠١٢	٢٠١٣	٢٠١٤	٢٠١٠	٢٠١١	٢٠١٢	٢٠١٣	٢٠١٤	٢٠١٠	٢٠١١	٢٠١٢	٢٠١٣	٢٠١٤
٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠
١٠	٩٣,٠	٧٤,٨	٥٦,٥	٥٥,٢	٨٥,٧	٧٧,٣	٥٣,٨	٥٤,٨	٩٣,١	٩١,٤	٧٩,١	٨٤,٢	٩٤,٢	٩٠,٩	٥٩,٠	٣٧,٤	٩٠,٩	٥٩,٠	٣٧,٤	٣٧,٤
٢٠	٨٧,٠	٦٢,٣	٤٢,٧	٣٩,٣	٧٩,٣	٧١,٨	٣٧,٥	٣٣,١	٨٤,٥	٨٥,٤	٦١,١	٦٩,٢	٩٢,١	٧١,٤	٢٥,٣	١٠,٤	٩٢,١	٧١,٤	٢٥,٣	١٠,٤
٣٠	٧٢,٦	٤٧,٩	٣١,٥	٢٥,٠	٦٩,٣	٥٧,١	٢٢,٨	١٥,٧	٦٦,٥	٧١,١	٤١,٤	٥٥,٠	٨٠,٥	٤٢,٦	٦,٠	١,٤	٨٠,٥	٤٢,٦	٦,٠	١,٤
٤٠	٤٩,٩	٢٨,٧	١٥,٢	١٣,٥	٤٤,٧	٣٨,٨	١٠,٣	٥,٩	٤٠,٢	٤١,٠	٢٤,٧	٣٠,٢	٥١,٥	١٧,١	٠,٧	٠,١	٥١,٥	١٧,١	٠,٧	٠,١
٥٠	٢٧,٢	١٣,٨	٤,٠	٥,٦	٢٢,٦	٢٠,٤	٤,٠	١,٨	٢٢,٧	١٩,٨	٩,٥	١٣,٣	٢٠,١	٣,٢	٠,٠	٠,٠	٢٠,١	٣,٢	٠,٠	٠,٠
٦٠	٩,٨	٤,٥	٠,٦	١,٨	٧,٧	٦,٩	٠,٨	٠,٦	٩,٧	٩,٣	٥,١	٧,١	٤,٦	٠,٢	٠,٠	٠,٠	٤,٦	٠,٢	٠,٠	٠,٠
٧٠	٢,١	١,١	٠,١	٠,٥	٢,٣	١,٣	٠,٠	٠,٢	٣,٤	٣,٤	٢,١	٢,٧	٠,٣	٠,٠	٠,٠	٠,٠	٠,٣	٠,٠	٠,٠	٠,٠
٨٠	٠,٤	٠,٢	٠,٠	٠,١	٠,٥	٠,٢	٠,٠	٠,٠	٠,٩	٠,٧	٠,٧	٠,٦	٠,٠	٠,٠	٠,٠	٠,٠	٠,٠	٠,٠	٠,٠	٠,٠

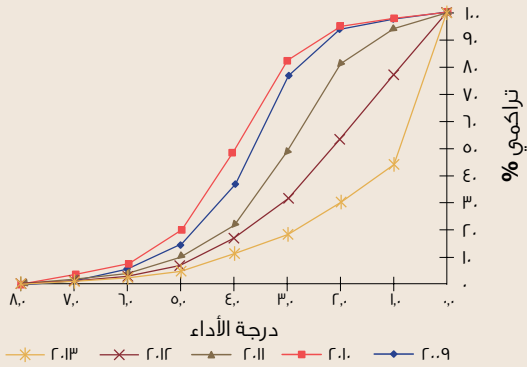
الشكل (٣٢): درجة الأداء في مادة الرياضيات للصف ٦



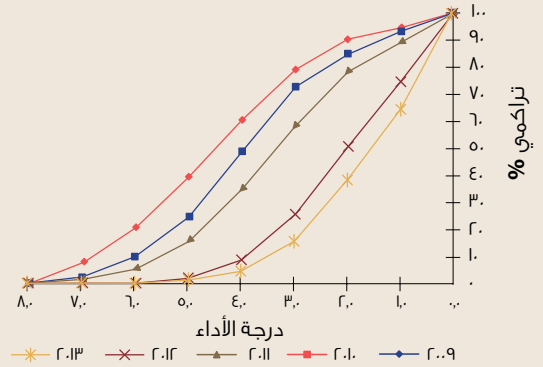
الشكل (٢٩): درجة الأداء في مادة اللغة العربية للصف ٣



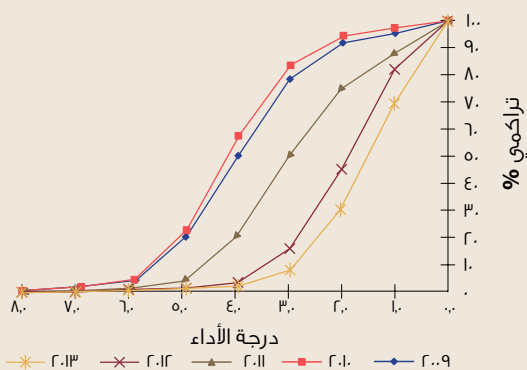
الشكل (٣٣): درجة الأداء في مادة اللغة الإنجليزية للصف ٦



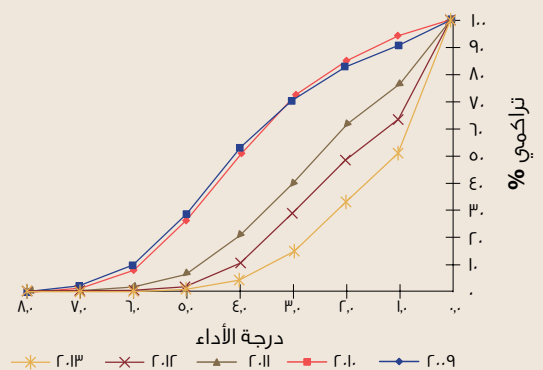
الشكل (٣٠): درجة الأداء في مادة الرياضيات للصف ٣



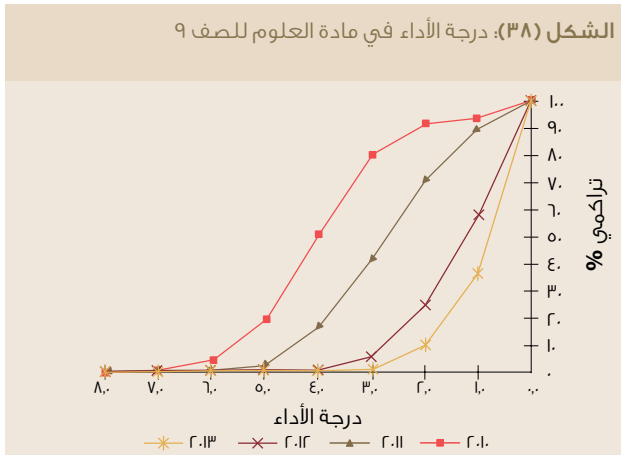
الشكل (٣٤): درجة الأداء في مادة العلوم للصف ٦



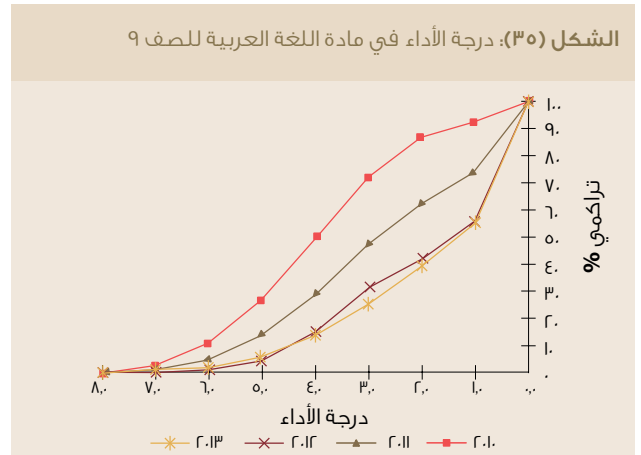
الشكل (٣١): درجة الأداء في مادة اللغة العربية للصف ٦



الشكل (٣٨): درجة الأداء في مادة العلوم للصف ٩



الشكل (٣٥): درجة الأداء في مادة اللغة العربية للصف ٩



ملاحظات عامة على درجة الأداء في المواد فيما يتعلق بالمهارات والكفايات (اللغات)، والموضوعات والمهارات (المواد التقنية) على عينة عشوائية تمثل ١٠٪ من مجموع الطلبة:

تخص البيانات في الجداول ٥-١٤ المواد التي تم أداء الامتحان فيها في الصفوف: الثالث والسادس والتاسع، وتشير - على وجه الخصوص - إلى «المهارات» (مثل: الاستماع، والقراءة والكتابة في مواد اللغات)، وإلى «الكفايات» في «المهارات» (مثل: «فهم المعنى الصريح»، «البناء والقواعد النحوية»، و«تحديد النقاط الرئيسة في المناقشة»).

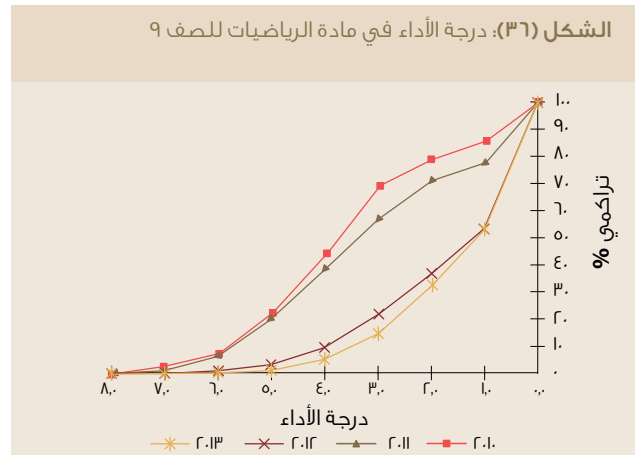
وتُعزّض درجة الأداء في المواد، والذي تم احتسابها بمقياس درجات يتراوح ما بين ٨.٠ و ٠.٠ لكل «مهارة» و«كفاية» في كل مادة من المواد في الجداول الآتية، ويجب ملاحظة أن المتوسط الوطني لدرجة الأداء في المادة يختلف عن متوسط الأداء في المهارات أو الكفايات، حيث يتم احتساب المتوسط الوطني لدرجة الأداء في المادة من واقع بيانات جميع الطلبة، فيما يتم احتساب درجة الأداء في المهارات والكفايات من عينة عشوائية تمثل نسبة ١٠٪ فقط من مجموع الطلبة. كما تستند الملاحظات العامة أدناه إلى البيانات المستخلصة من العينة العشوائية نفسها، وتستند بعض الكفايات في اللغات على منح درجة أو درجتين فقط، ما يعني أن درجة أداء الطالب فيها قد يتذبذب إلى حد كبير من سنة إلى أخرى.

درجة الأداء لمادة اللغة العربية (الجداول ٥ و ٦ و ٧) للصفوف: الثالث، والسادس والتاسع

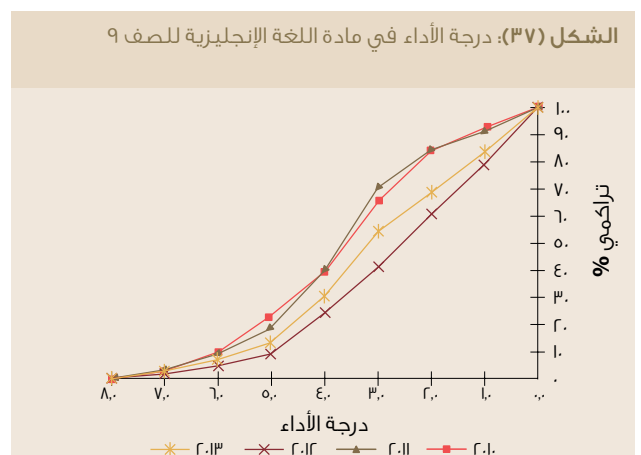
أهم الملاحظات على نتائج مادة اللغة العربية هي كالتالي:

- إن المتوسط الوطني لدرجة أداء الطلبة لهذا العام في مادة اللغة العربية كان منخفضاً بالنسبة للسنوات السابقة في الصفوف: الثالث والسادس والتاسع.

الشكل (٣٦): درجة الأداء في مادة الرياضيات للصف ٩



الشكل (٣٧): درجة الأداء في مادة اللغة الإنجليزية للصف ٩



الجدول (٥): نتائج مادة اللغة العربية للصف الثالث للأعوام ٢٠٠٩ - ٢٠١٣ حسب المهارات والكفايات

	٢٠١٣	٢٠١٢	٢٠١١	٢٠١٠	٢٠٠٩	
المهارات	١,٨	٣,٣	٤,٠	٣,٩	٣,٨	الكتابة
	١,٦	٢,١	٣,٧	٤,٠	٣,٩	القراءة
	١,٨	٢,٤	٤,٠	٤,٢	٤,٢	الاستماع
الكفايات	٢,٢	٢,٦	٣,٠	٣,٨	٤,٤	تقييم لغة الكاتب
	٥,٣	٦,٠	٤,٥	٣,٢	١,٣	تفاصيل المحادثة
	٢,١	٢,٥	٤,١	٣,٧	٤,٧	التعرف إلى نغمة الصوت
	٥,٣	٣,٩	٥,٣	٣,٣	٣,٢	متابعة التفاصيل أو التعليمات
	١,٧	٢,٣	٢,٩	٣,١	١,٢	معرفة معاني الكلمات
	٥,٦	٤,٢	٤,٧	٤,٩	٥,٥	الأفكار الرئيسة للمحادثة
	متوفر غير	متوفر غير	متوفر غير	٣,٨	٣,٤	الترتيب المنطقي للجملة *
	٢,٤	٢,٩	٤,٤	٢,٨	٣,٥	وضع علامات التقييم والتشكيل الصحيحة
	٣,٠	٢,٨	٥,١	٤,٧	٤,٣	اختيار / استرجاع المعلومات
	٣,٦	٢,٥	٤,٠	٣,٩	٣,٩	هجاء مجموعة من الكلمات
	٢,٥	٢,٦	٢,٢	١,٦	٢,٥	اقتراح الأحداث اللاحقة
	٣,٠	٢,١	٤,٨	٣,٦	٣,٠	فهم المعنى الصريح
	٢,٠	١,٩	٣,٣	٢,٦	٣,٧	فهم المعنى الضمني
	٤,٧	غير متوفر	٤,٠	٣,٩	٣,٧	استعمال مجموعة من الكلمات
	٥,٠	٣,٧	٤,١	غير متوفر	غير متوفر	كتابة قصة قصيرة
	٤,٢	٢,٩	٣,٨	غير متوفر	غير متوفر	كتابة رسالة بسيطة
	٢,٠	٢,٧	٣,٧	٤,١	٤,٠	المتوسط الوطني للمادة

* تفرعت هذه الكفاية إلى كفتين: كتابة قصة قصيرة وكتابة رسالة بسيطة

• تُمنَح بعض الكفايات درجات قليلة، ولهذا السبب، يمكن أن يتذبذب أداء الطلبة بشكل كبير من سنة إلى أخرى، ومن أمثلة ذلك، كفاية «تفاصيل المحادثة»، للصف الثالث وكفاية «تحديد النقاط الرئيسة في المناقشة»، للصف السادس وكفاية «تحديد النقاط الرئيسة» للصف التاسع؛ حيث تُمنَح كلُّ منها درجة واحدة فقط.

• في عام ٢٠١٣، ظهرت درجة أداء طلبة الصف الثالث في «الكتابة والاستماع» بشكل أفضل قليلاً من أدائهم في «القراءة». أما بالنسبة للصف السادس فإن درجة أداء الطلبة في «الكتابة» كان أفضل كثيراً من أدائهم في «القراءة» و«الاستماع». في حين ظهرت درجة الأداء الأفضل لطلبة الصف التاسع في «الكتابة».

• والملاحظ أن درجة أداء الطلبة في مهارة الكتابة يتحسن مع التقدم في الحلقات التعليمية.

• **الكفايات التي حقق فيها الطلبة أداءً جيداً وعلى نحو ثابت، هي:**

- للصف الثالث: الأفكار الرئيسة للمحادثة، ومتابعة التفاصيل أو التعليمات، وكتابة قصة قصيرة.
- للصف السادس: تحديد الفكرة العامة، والعرض والخط، والعناصر الأساسية للقصة.
- للصف التاسع: تحديد النقاط الرئيسة، وفهم محتوى النص.

• **الكفايات التي حقق فيها الطلبة أقل أداءً وعلى نحو ثابت، هي:**

- للصف الثالث: معرفة معاني الكلمات، والتعرف إلى نغمة الصوت، وفهم المعنى الضمني.
- للصف السادس: التعليق على ألفاظ الكاتب، وتحديد النقاط الرئيسة في المناقشة، وتحديد الخصائص.
- للصف التاسع: التعليق على القواعد النحوية، والتعليق على ألفاظ الكاتب واستخلاص الأفكار الرئيسة.

الجدول (٦): نتائج مادة اللغة العربية للصف السادس للأعوام ٢٠٠٩ - ٢٠١٣ حسب المهارات والكفايات

٢٠١٣	٢٠١٢	٢٠١١	٢٠١٠	٢٠٠٩	
٣,٥	٣,٢	٣,٦	٣,٨	٣,٧	المهارات الكتابة
٠,٥	١,٢	١,٦	٣,٩	٣,٩	القراءة
٠,٨	١,٨	٢,٩	٤,٣	٤,٩	الاستماع
٤,٤	٣,٨	٤,٢	٣,٩	٣,٩	الكفايات العناصر الأساسية للقصة
١,٠	١,٣	١,٧	٣,٤	٣,٦	التعليق على القواعد النحوية
٠,١	١,٨	١,٠	٢,٩	٣,١	التعليق على ألفاظ الكاتب
١,٢	٢,٤	٠,٩	٣,٤	٣,١	معاني الكلمات كما وردت في النص
٠,٤	٠,٥	٠,٨	٣,٣	٢,٨	تحديد الخصائص
١,٤	٢,٣	٣,٠	٤,٥	٤,٧	التمييز بين الحقيقة والرأي
٢,٦	٤,٥	٣,٧	٥,٩	٥,٣	تحديد التسلسل
٦,٢	٦,٥	٦,٩	٣,٨	٥,٩	تحديد الفكرة العامة
١,٤	٤,٤	٤,٠	٥,٠	٥,٦	تحديد النقاط الرئيسية
٤,١	٣,٨	٣,٧	٣,٦	٣,٦	التسلسل المنطقي للنقاش
٠,١	١,٠	١,٣	٤,٠	٤,٦	تحديد النقاط الرئيسية في المناقشة
٠,٨	١,٤	٢,٠	٣,٤	٣,٤	إصدار الحكم على النقاش
٥,٨	غير متوفر	٤,٦	٤,٨	٤,٠	العرض والخط
١,٨	غير متوفر	٣,٠	٣,١	٣,١	وضع علامات التقييم والتشكيل الصحيحة
٣,٣	١,٨	٤,٠	٤,٨	٤,٠	الهجاء
٤,٢	غير متوفر	٣,٩	٣,٧	٣,٨	البناء والقواعد النحوية
٣,٠	٢,١	٣,٦	٣,٤	٦,٢	تلخيص
١,٥	٢,٣	٢,٣	٣,٦	٣,٢	استيعاب المعنى الضمني
٤,٣	غير متوفر	٤,٠	٣,٨	٣,٩	استعمال اللغة التعبيرية
٤,١	غير متوفر	٣,٧	٣,٦	٣,٨	الكتابة لقارئ محدد
٠,٧	١,٦	٢,٠	٢,٥	٣,٢	غرض ووجهة نظر الكاتب
١,٠	١,٧	٢,٥	٣,٩	٤,٠	المتوسط الوطني للمادة

الجدول (٧): نتائج مادة اللغة العربية للصف التاسع للأعوام ٢٠١٠ - ٢٠١٣ حسب المهارات والكفايات

٢٠١٣	٢٠١٢	٢٠١١	٢٠١٠	
٤,٣	٣,٦	٤,٣	٣,٨	المهارات الكتابة
٠,٧	١,١	١,٩	٣,٨	القراءة
٢,٠	١,٧	٢,٨	٤,٨	الاستماع
٠,٩	١,٣	٢,٤	٣,٢	الكفايات التعليق على القواعد النحوية
١,٠	١,٢	٢,٠	٣,٧	التعليق على ألفاظ الكاتب
٤,١	٣,٦	٤	٣,٥	إعداد خطة بسيطة جيدة العرض
٤,٣	غير متوفر	٤,٤	٣,٩	التعبير عن الأفكار ذات العلاقة
٢,٨	٢,١	٣,٨	٤	إدعاء الرأي بموضوعية
١,١	١,٣	١,٨	٢,٧	تحديد التفاصيل والتعليق عليها
٥,٤	٢,٩	٣,٧	٦,٣	تحديد النقاط الرئيسية
١,٩	٢,٢	٢,٠	٣,٦	تحديد مواقف وآراء الكاتب والتعليق عليها
١,١	١,٣	٢,٣	٣,٧	فهم معاني الكلمات كما وردت في النص
١,٠	١,٤	٢,٠	٣,٦	استخلاص الأفكار الرئيسية
٤,٥	٣,٣	٢,٦	٤,٣	فهم محتوى النص
٤,٣	غير متوفر	٤,٣	٣,٧	استعمال أسلوب فيه ابتكار وتنوع
٤,٤	غير متوفر	٤,٣	٣,٧	الكتابة بصورة صحيحة في الإملاء والقواعد النحوية
١,١	١,٥	٢,٨	٤,٠	المتوسط الوطني للمادة

درجة الأداء لمادة الرياضيات (الجدول ٨ و ٩ و ١٠) للصفوف: الثالث، والسادس والتاسع
أهم الملاحظات على نتائج مادة الرياضيات هي كالتالي:

- إن المتوسط الوطني لدرجة أداء الطلبة لعام ٢٠١٣ في مادة الرياضيات كان منخفضاً بالنسبة للسنوات السابقة في الصفوف: الثالث والسادس والتاسع.
- في عام ٢٠١٣ وعلى غرار السنوات السابقة، يُعَدُّ أداء الطلبة في الموضوعات والمهارات متطابقاً تقريباً لجميع الصفوف: الثالث والسادس والتاسع.

علماً بأنه قد تم إجراء تعديلات على المنهج الوطني لمادة الرياضيات في عام ٢٠١٢ للصفين: السادس والتاسع، وهذا انعكس على مواصفات الامتحان وأوراق الأسئلة، وعليه لا يمكن مقارنة جميع الموضوعات بطريقة مباشرة مع تلك السنوات التي تسبق ٢٠١٢.

درجة الأداء لمادة اللغة الإنجليزية (الجدول ١١ و ١٢) للصفوف: السادس والتاسع

أهم الملاحظات على نتائج مادة اللغة الإنجليزية هي كالتالي:

- إن المتوسط الوطني لدرجة أداء الطلبة لعام ٢٠١٣ في مادة اللغة الإنجليزية للصف السادس كان منخفضاً بالنسبة للسنوات السابقة، في حين ارتفع المتوسط الوطني لدرجة أداء الطلبة في الصف التاسع هذا العام عنه في العام ٢٠١٢.
- بالنسبة لدرجة أداء الطلبة في المهارات لعام ٢٠١٣، ظهر الأداء الأفضل لطلبة الصف السادس في مهارة الكتابة، إلا أنه في الصف التاسع كانت الأفضلية لمهارتي القراءة والاستماع، ومن هنا نرى أنه على الرغم من تدني درجة أداء الطلبة في مهارة الكتابة مع تقدم العمر (من الصف السادس إلى الصف التاسع)، إلا أنه تحسن في مهارتي القراءة والاستماع.
- الكفايات التي حقق فيها الطلبة أداءً جيداً هي:
 - للصف السادس: كتابة القصة بناءً على مجموعة من الصور، والكتابة الموجهة القصيرة.
 - للصف التاسع: الاستماع للتفاصيل والقراءة السريعة والقراءة الدقيقة.
- الكفايات التي حقق فيها الطلبة أقل أداء هي:
 - للصف السادس: استيعاب الإشارات أو الملاحظات واستعمال القواعد النحوية في النص.
 - للصف التاسع: كتابة خطاب / رسالة بريد إلكتروني استطرادية والكتابة بشكل متواصل.

درجة الأداء لمادة العلوم (الجدول ١٣ و ١٤) للصفوف: السادس والتاسع

أهم الملاحظات على نتائج مادة العلوم هي كالتالي:

- إن المتوسط الوطني لدرجة أداء الطلبة في مادة العلوم لعام ٢٠١٣ انخفض عن السنوات السابقة في الصفيين: السادس والتاسع.
- في عام ٢٠١٣، كانت درجة الأداء في جميع الموضوعات والمهارات متشابهة تقريباً للصفيين: السادس والتاسع إلى جانب كونها منخفضة جداً.
- علماً بأنه في عام ٢٠١٢ تمّ مراجعة مواصفات الامتحان، لتقليص عدد الأسئلة في امتحانات مادة العلوم للصف التاسع، وكذلك تم تخفيض زمن الامتحان بالنسبة والتناسب مع تخفيض عدد الأسئلة.

الجدول (٨): نتائج مادة الرياضيات للصف الثالث للأعوام ٢٠٠٩ - ٢٠١٣ حسب الموضوعات والمهارات

٢٠٠٩	٢٠١٠	٢٠١١	٢٠١٢	٢٠١٣	
٤,٠	٤,٥	٣,٤	٢,٠	١,٨	الموضوعات
٣,٩	٤,٥	٣,٣	٢,٠	١,٧	الهندسة والقياس
٣,٨	٤,٧	٣,٣	٢,١	١,٩	الأعداد والجبر
٤,٠	٤,٥	٣,٣	٢,٠	١,٧	الإحصاء والاحتمال
٣,٩	٤,٤	٣,٣	١,٩	١,٧	المعارف
٤,٠	٤,٤	٣,٤	٢,١	١,٥	المعرفة الرياضية
					استعمال وتطبيق الرياضيات
					المتوسط الوطني للمادة

الجدول (٩): نتائج مادة الرياضيات للصف السادس للأعوام ٢٠٠٩ - ٢٠١٣ حسب الموضوعات والمهارات

٢٠٠٩	٢٠١٠	٢٠١١	٢٠١٢	٢٠١٣	
٤,١	٣,٩	٢,٥	١,٨	١,١	الموضوعات
٣,٨	٤,٣	٢,٤	١,٩	١,١	الهندسة والقياس
٣,٤	٣,٣	٢,٣	١,٨	١,٠	الإحصاء والاحتمال
٢,٣	٢,٧	١,٧	٢,٠	١,١	الأعداد والعمليات
٣,٧	٣,٩	٢,٤	١,٨	١,٠	الجبر
٣,٤	٣,٤	٢,١	١,٩	١,٠	المعارف
					المعرفة الرياضية
					استعمال وتطبيق الرياضيات
					المتوسط الوطني للمادة

الجدول (١٠): نتائج مادة الرياضيات للصف التاسع للأعوام ٢٠١٠ - ٢٠١٣ حسب الموضوعات والمهارات

٢٠١٠	٢٠١١	٢٠١٢	٢٠١٣	
٤,٦	٢,٣	١,٨	١,٦	الموضوعات
٤,٠	٣,١	١,٨	١,٦	تحليل البيانات والإحصاء
٣,٥	٣,٣	١,٨	١,٦	الهندسة والقياس
٣,٤	٢,٨	١,٧	١,٥	الأعداد والعمليات
٤,٢	٣,٢	١,٨	١,٥	الجبر
٣,١	٣,١	١,٨	١,٦	المعارف
٤,٠	٣,٩	١,٨	١,٧	المعرفة الرياضية
				استعمال وتطبيق الرياضيات
				المتوسط الوطني للمادة

الجدول (١٣): نتائج مادة العلوم للصف السادس للأعوام ٢٠٠٩-٢٠١٣ حسب الموضوعات والمهارات

٢٠١٣	٢٠١٢	٢٠١١	٢٠١٠	٢٠٠٩	
١,٥	١,٩	٢,٩	٤,١	٤,١	الموضوعات العلوم الطبيعية
١,٦	١,٩	٢,٨	٤,١	٣,٩	علم الحياة والبيئة
١,٥	١,٩	٢,٨	٤,١	٣,٩	علم الأرض والفضاء
١,٥	١,٩	٢,٩	٤,١	٤,٠	المهارات تذكر واستيعاب العلوم
١,٧	١,٩	٢,٩	٤,١	٤,٠	تطبيقات وتضمينات العلوم
١,٤	١,٩	٢,٨	٣,٩	٣,٨	مهارات التقصي والتحليل
١,٥	١,٩	٢,٩	٤,١	٤,٠	المتوسط الوطني للمادة

الجدول (١٤): نتائج مادة العلوم للصف التاسع للأعوام ٢٠١٠-٢٠١٣ حسب الموضوعات والمهارات

٢٠١٣	٢٠١٢	٢٠١١	٢٠١٠	
٠,٩	١,٤	٢,٨	٤,١	الموضوعات العلوم الطبيعية
١,٠	١,٤	٢,٧	٤,١	علم الحياة والبيئة
٠,٩	١,٤	٢,٧	٤	علم الأرض والفضاء
١,٠	١,٤	٢,٨	٤,١	المهارات تذكر واستيعاب العلوم
٠,٩	١,٤	٢,٧	٤,١	تطبيقات وتضمينات العلوم
١,٠	١,٤	٢,٧	٣,٩	مهارات التقصي والتحليل
٠,٧	١,٣	٢,٨	٤	المتوسط الوطني للمادة

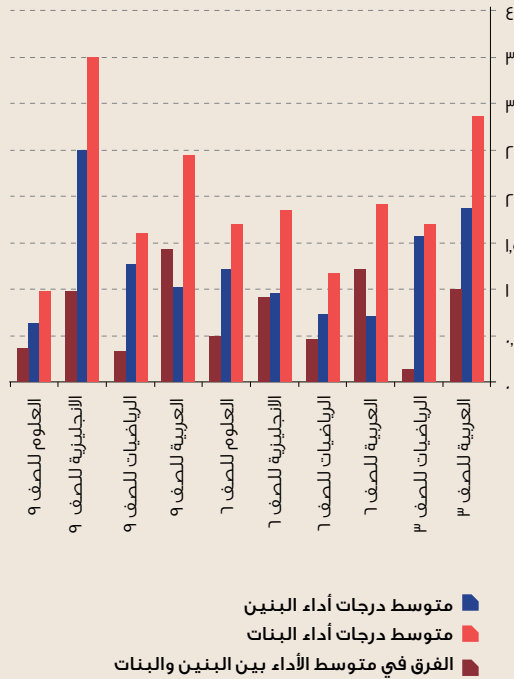
الجدول (١١): نتائج مادة اللغة الإنجليزية للصف السادس للأعوام ٢٠١٣-٢٠٠٩ حسب المهارات والكفايات

٢٠١٣	٢٠١٢	٢٠١١	٢٠١٠	٢٠٠٩	
٣,١	٢,٧	٢,٣	٢,٨	٢,٠	المهارات الكتابة
٠,٨	٢,١	٣,٢	٤,٢	٤,١	القراءة
١,١	٢,٣	٣,١	٤,٣	٤,٢	الاستماع
٢,٨	٢,١	١,٩	٢,٤	١,٥	الكفايات الكتابة الموجهة القصيرة
١,٢	٢,٤	٣,٣	٤,٨	٣,٧	تحديد التفاصيل (حوار)
١,٣	٢,٠	٢,٩	٣,٨	٣,٢	توصيل النصوص القصيرة المتعددة
١,٣	١,٠	١,١	١,٠	٢,٩	استرجاع التفاصيل (مونولوج)
١,٢	٢,٣	٣,١	٤,٠	٤,١	القراءة السريعة والقراءة الدقيقة
٣,٠	٢,٦	٢,٢	٢,٧	٢,٠	كتابة القصة بناءً على مجموعة من الصور
١,٨	٢,٧	٣,٠	٤,٠	٤,١	فهم التفاصيل والفكرة الرئيسة أو العامة
١,٦	٣,٦	٣,٥	٤,٨	٥,٢	فهم الحوارات القصيرة
١,١	٢,٢	٣,٢	٤,٧	٤,٢	استيعاب الإشارات أو الملاحظات
١,٣	٢,٢	٣,٠	٣,٩	٤,٠	استعمال اللغة في النص
١,١	٢,٣	٣,٢	٣,٨	٣,٩	استعمال القواعد النحوية في النص
١,٣	٢,٥	٣,٣	٤,١	٤,٠	المتوسط الوطني للمادة

الجدول (١٢): نتائج مادة اللغة الإنجليزية للصف التاسع للأعوام ٢٠١٣-٢٠١٠ حسب المهارات والكفايات

٢٠١٣	٢٠١٢	٢٠١١	٢٠١٠	
٢,٦	٢,٦	١,٩	٢,٩	المهارات الكتابة
٣,٣	٢,٨	٤,٧	٤,١	القراءة
٣,٤	٢,٨	٤,٩	٤,٢	الاستماع
٣,٤	٣	٤,٦	٤,٤	الكفايات الفهم العام
٤,٢	٣,٣	٥,٨	٥	الاستماع إلى التفاصيل
٢,٩	١,٥	٢,٣	٢,٦	الاستماع للتفاصيل وكتابة المعلومات الأساسية
٣,٦	٢,٩	٣,٨	٤,١	القراءة السريعة والقراءة الدقيقة
٢,٩	٢,٢	٢,٦	٢,٧	نقل المعلومات الأساسية
٣,٣	٢,٧	٤,٧	٤,٣	فهم النصوص الطويلة
٣,٣	٢,٩	٤,٨	٤,٣	استعمال المفردات والقواعد النحوية في النص
٢,٤	٢,١	١,٤	٢,٦	الكتابة بشكل متواصل
٢,١	٢,٥	٢,١	٣	كتابة خطاب/ رسالة بريد إلكتروني استطرادية
٣,٦	٣,٣	٤,١	٤	المتوسط الوطني للمادة

الشكل (٣٩): الفروق حسب جنس الطلبة في متوسط درجات الأداء في المواد للعام ٢٠١٣



درجة الأداء حسب جنس الطلبة (للفوف: ٣ و ٦ و ٩)

يوضح الجدول (١٥) والشكل (٣٩) متوسط درجات الأداء للبنات والبنين، والفروق بينهما في عام ٢٠١٣. وقد تم احتساب هذه الدرجات من نتائج كل الطلبة الذين أدوا الامتحانات الوطنية في عام ٢٠١٣ (مع تضمين المتغيبين). وتم احتساب متوسط الدرجات عن طريق تحليل مستوى أداء الطلبة في المواد، ثم تحليل متوسط الدرجات، ولا تُعدّ هذه الدرجات قابلة للمقارنة مع نتائج الأعوام السابقة، حيث كانت نتائج الأعوام السابقة تستند إلى تحليل درجة الأداء في الامتحانات لعينة عشوائية تمثل نسبة ١٠٪ فقط من مجموع الطلبة، وبالتالي فإن العينة تخلو من الطلبة المتغيبين.

وعلى غرار عام ٢٠١٢، كان أداء البنات أفضل من أداء البنين في الامتحانات الوطنية في جميع المواد، وكان الفارق أقل في المواد التقنية، مقارنة بمواد اللغات في كل الصفوف، وبلغ الفرق أعلاه في مادة اللغة العربية في جميع الصفوف، في حين كان الفرق بين أداء البنات والبنين متطابقا تقريبا في مادتي الرياضيات والعلوم للصفين السادس والتاسع، وكلما كبرت أعمارهم، ازدادت الفروق بين البنين والبنات في مواد اللغات لصالح البنات، مقارنة بالمواد التقنية.

ومع أنه لا يمكن تحديد أسباب هذه الفروق الجوهرية في الأداء بين البنين والبنات من واقع بيانات الامتحانات وحدها، إلا أن هذه الفروق تؤكد تقارير مراجعات إدارة مراجعة أداء المدارس الحكومية.

تقدم أداء الطلبة من الصف الثالث إلى الصف السادس، ومن الصف السادس إلى الصف التاسع:

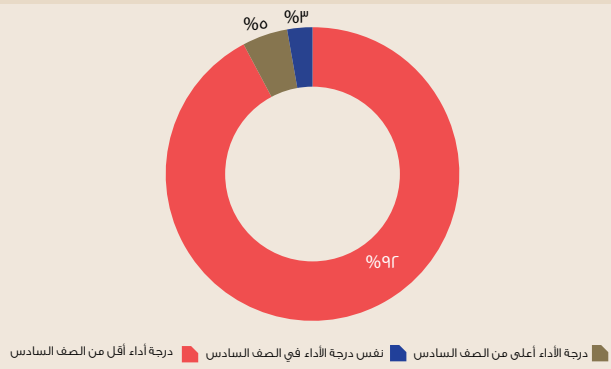
إن الطلبة الذين أدوا الامتحانات الوطنية في الصف السادس عام ٢٠١٣ قد أدوا الامتحانات الوطنية في الصف الثالث في عام ٢٠١٠، والطلبة الذين أدوا الامتحانات الوطنية في الصف التاسع عام ٢٠١٣ قد أدوا الامتحانات الوطنية في الصف السادس في عام ٢٠١٠ أيضًا؛ مما أتاح الفرصة لرصد تقدم الطلبة في المواد من الصف الثالث إلى الصف السادس، ومن الصف السادس إلى الصف التاسع، وذلك من خلال مقارنة درجة أداء الطلبة في المادة من دورة امتحانات وطنية أخرى؛ وعلى سبيل المثال، فقد يحقق الطالب درجة أداء أعلى في مادة اللغة العربية في الصف السادس مقارنة بما حققه من أداء في الصف الثالث، ومن ثم، يمكن استنتاج أن درجة الطالب قد تحسن في مادة اللغة العربية بين الصفين الثالث والسادس، والعكس صحيح، إذا كانت درجة أداء الطالب في الصف السادس أقل من أدائه في الصف الثالث، أو ظل على وتيرة واحدة، فبالتالي لم يتحسن مستواه.

الجدول (١٥): الفروق حسب جنس الطلبة في متوسط درجات الأداء في المواد للعام ٢٠١٣

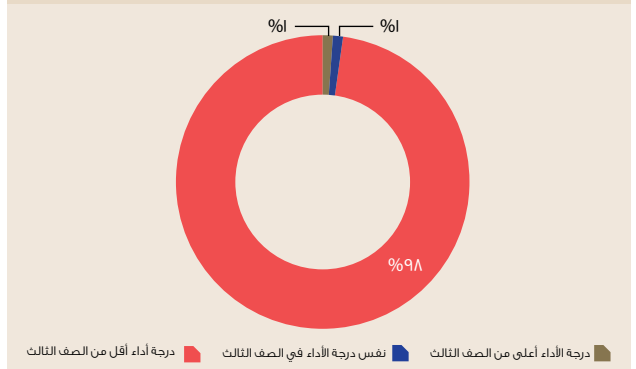
الصف	المادة	متوسط الأداء في المواد للبنات	متوسط الأداء في المواد للبنين	الفرق في متوسط الأداء بين البنين والبنات
٣	اللغة العربية	٢,٨٧	١,٨٧	١,٠٠
	الرياضيات	١,٧٠	١,٥٧	٠,١٣
٦	اللغة العربية	١,٩٢	٠,٧١	١,٢١
	الرياضيات	١,١٧	٠,٧٢	٠,٤٥
	اللغة الإنجليزية	١,٨٦	٠,٩٥	٠,٩١
	العلوم	١,٧٠	١,٢٢	٠,٤٨
٩	اللغة العربية	٢,٤٤	١,٠٢	١,٤٢
	الرياضيات	١,٦٠	١,٢٧	٠,٣٣
	اللغة الإنجليزية	٣,٤٩	٢,٥١	٠,٩٨
	العلوم	٠,٩٨	٠,٦٣	٠,٣٥

توضح الأشكال من ٤٠ إلى ٤٥ النسب المئوية للطلبة الحائزين درجات أداء أعلى أو أقل من دورة امتحانات وطنية لأخرى، أو الذين ظل أداءهم على الوتيرة نفسها من الأداء.

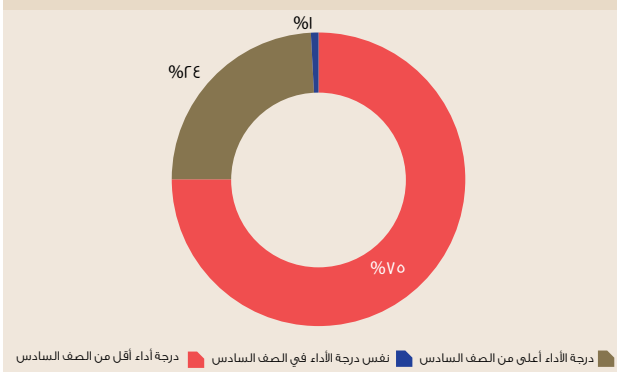
الشكل (٤٣): رصد تقدم أداء الطلبة من الصف ٦ إلى الصف ٩ في مادة الرياضيات



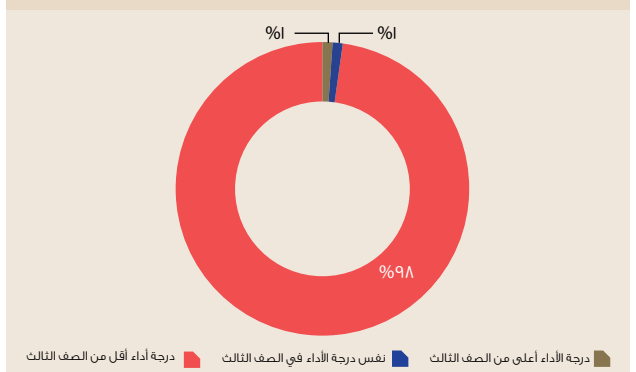
الشكل (٤٠): رصد تقدم أداء الطلبة من الصف ٣ إلى الصف ٦ في مادة اللغة العربية



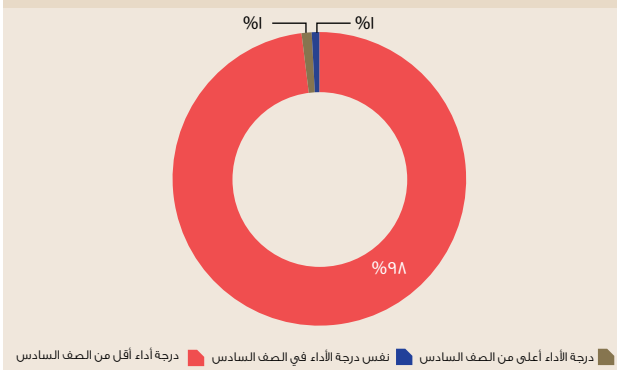
الشكل (٤٤): رصد تقدم أداء الطلبة من الصف ٦ إلى الصف ٩ في مادة اللغة الإنجليزية



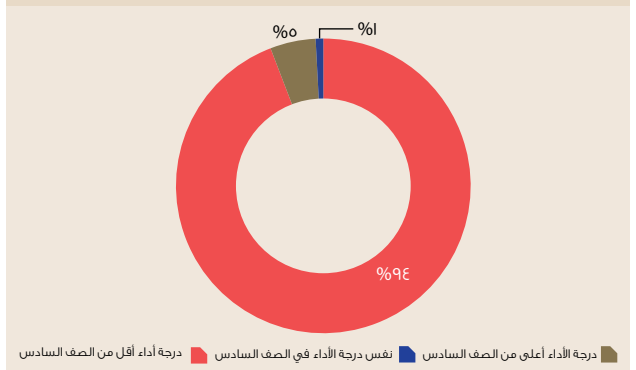
الشكل (٤١): رصد تقدم أداء الطلبة من الصف ٣ إلى الصف ٦ في مادة الرياضيات



الشكل (٤٥): رصد تقدم أداء الطلبة من الصف ٦ إلى الصف ٩ في مادة العلوم



الشكل (٤٢): رصد تقدم أداء الطلبة من الصف ٦ إلى الصف ٩ في مادة اللغة العربية



توضّح البيانات أن مقاييس ثبات جميع الامتحانات العشرة كانت جيّدة، ويمكن التعامل مع نتائجها بثقة، وفي المتوسط، ظلت نسب الانحراف المعياري ثابتة، ويُعدّ متوسط الدرجات للصف التاسع متدنّيًا على وجه الخصوص، حيث لم يبلغ متوسط الدرجات في أية مادة نسبة ٥٠٪، أو ما يقاربها، وعلى غرار عام ٢٠١٢، كان تدني مستوى الأداء أكثر وضوحًا في مادة الرياضيات، وهذا التدني لا يمكن أن يُعزى ببساطة إلى كون طريقة الامتحانات غير مألوفة، بل قد يدل على عدم توافق واضح بين متطلبات الامتحانات وقدرات الطلبة الذين أدوها، ومن حيث المبدأ، يمكن أن تُعزى أسباب هذا التدني في المستوى إلى:

- عدم واقعية متطلبات المنهج الوطني وإخفاق قدرة النظام التعليمي على تحقيقها.
- عدم الالتزام بتدريس المنهج الوطني، أو تدريسه بشكل غير جيّد.
- معدلات الغياب المرتفعة، لا سيما في الصف التاسع.
- تدني دافعية الطلبة في بذل أفضل ما لديهم من جهود، حيث لا يتم احتساب الدرجات التي يحصل عليها الطلبة في الامتحانات الوطنية ضمن درجاتهم المدرسية النهائية، كما أنها لا تُعد من متطلبات انتقاليهم إلى الصف التالي.

إنّ تقدم أداء الطلبة في الصفين السادس والتاسع، يبيّن انخفاض درجة الأداء من دورة إلى أخرى في جميع المواد تقريبًا، ما يدل على عدم تحسن الأداء من مرحلة مدرسية إلى أخرى، باستثناء مادة اللغة الإنجليزية؛ إذ حقق ربع عدد الطلبة تقريبًا في الصف التاسع درجة أداء أفضل مما أحرزوه في الصف السادس.

مستوى أداء الامتحانات

يُعدّ "مقياس كرونباخ" ألفا (α) مقياس ثبات الامتحانات الأكثر شيوعًا في العالم، والمعترف به دوليًا؛ وهو يقيس مستوى الاتساق الداخلي للامتحانات؛ أي مدى جودة ترابط درجات فقرات أسئلة الامتحانات الفردية مع الدرجات بشكل عام في المتوسط، ووفقًا للمعيار الدولي الأكثر شيوعًا؛ يجب ألا تقل قيمة ألفا (α) عن ٠,٧، أما القيم فوق ٠,٨ فتدل على الثبات الداخلي القوي.

ترتبط قيمة ألفا (α) بعدد فقرات أسئلة الامتحانات وبالانحراف المعياري للدرجات، وتنزّل إلى أن تكون أقل في الامتحانات التي تحتوي على عدد قليل من فقرات أسئلة الامتحانات، وبتركيز محدودٍ على الدرجات، مقارنة بالامتحانات التي تحتوي على فقرات أسئلة كثيرة وتوزيع أوسع للدرجات.

يوضّح الجدول (١٦) أدناه، قيم ألفا (α) للامتحانات من عام ٢٠٠٩ إلى ٢٠١٣، وقيم متوسط الدرجات والانحراف المعياري للدرجات التي حققها جميع الطلبة (معبرًا عنها بالنسب المئوية للدرجات القصوى التي حصل عليها الطلبة)، كما يحتوي الجدول أيضًا على الدرجات الخام القصوى.

الجدول (١٦): متوسط الدرجات والانحراف المعياري للأعوام ٢٠٠٩ – ٢٠١٣ ومقياس كرونباخ، ألفا (α) لعام ٢٠١٣

الصف	المادة	الدرجات الخام القصوى		متوسط الدرجات الخام					الانحراف المعياري					كرونباخ ٢٠١٣
		٢٠٠٩ – ٢٠١١	٢٠١٢ – ٢٠١٣	٢٠٠٩	٢٠١٠	٢٠١١	٢٠١٢	٢٠١٣	٢٠٠٩	٢٠١٠	٢٠١١	٢٠١٢	٢٠١٣	٢٠١٣
٣	اللغة العربية	٤٥	٤٥	٤٣	٣٨	٤٩	٤٥	٥١	٢٢	٢٢	٢٢	٢٤	٢٤	٩٢
	الرياضيات	٦٠	٦٠	٤٠	٥١	٣٨	٤٢	٤٧	١٩	٢٢	٢١	٢٠	٢١	٩٢
٦	اللغة العربية	٧٨	٧٨	٤٦	٤٢	٣٧	٣٩	٣٨	٢٠	١٩	٢٠	٢١	١٩	٩٢
	الرياضيات	٩٠	٩٠	٢٠	٢١	٢١	٢٤	٢٨	١٤	١٥	١٥	١٦	١٨	٩٤
	اللغة الإنجليزية	٦٥	٦٥	٣٣	٣٤	٢٩	٣١	٣٣	١٦	١٦	١٨	١٨	١٨	٨٢
	العلوم	٩٠	٨٥	٤٧	٤١	٤٢	٣١	٣٥	١٧	١٢	١٨	١٤	١٥	٨٩
٩	اللغة العربية	٧٦	٧٦	–	٣٩	٣٧	٣٥	٤١	–	١٩	٢٤	٢٤	٢١	٩١
	الرياضيات	٩٠	٩٠	–	١٧	١١	١٣	١٣	–	١٣	١٢	١٢	١١	٩٠
	اللغة الإنجليزية	٨٥	٨٥	–	٢٥	٢٠	٢٢	٢٩	–	١٩	١٧	١٩	٢١	٨٥
	العلوم	١٣٥	١٠٥	–	٣٣	٣٠	٢٧	٣٢	–	١٤	١٦	١٥	١٦	٩١

* في عام ٢٠١٣ تم خصم درجة واحدة، وبالتالي كانت الدرجات الخام القصوى ٨٩ درجة

امتحانات الصف الثاني عشر

أداء الطلبة وأسس التقييم

قامت إدارة الامتحانات الوطنية بتنفيذ الامتحانات الوطنية للصف ١٢ في اللغة العربية، واللغة الإنجليزية وحل المشكلات، ولا تستند هذه الامتحانات بطريقة مباشرة على المنهج الوطني، ولكنها تقيس الكفايات الرئيسية الواجب أن يكتسبها الطلبة في هذه المواد بعد استكمال ١٢ سنة من التعليم في مملكة البحرين، وقد صُممت الامتحانات الوطنية وفق المعايير الدولية، بحيث يمكن مقارنتها بمستويات الشهادات الدولية، فاللغة العربية وحل المشكلات تم مقايستها كل منهما بالمستوى البريطاني (AS)، واللغة الإنجليزية تم مقايستها وفق مستوى (B2) الخاص بالإطار الأوروبي الموحد للغات (CEFR)، علماً أن هذه المعايير متوقعة تحقيقها في المنهج الوطني. كما أن امتحان حل المشكلات متوافراً باللغة العربية وباللغة الإنجليزية لطلبة المدارس الخاصة.

وتتبع الامتحانات الوطنية للصف الثاني عشر نموذج تقييم مختلف عن الامتحانات الوطنية للصفوف: الثالث، والسادس والتاسع، حيث لا يتم إجراء امتحانات تمهيدية لها، بل يتم "منح الدرجات" بعد الامتحانات؛ ما يعني أن حدود درجات المستويات توضع من قبل لجنة من رؤساء التصحيح استناداً إلى الأدلة الإحصائية والأحكام المهنية، وتصدر اللجنة أحكامها بمقارنة أوراق الإجابة الفعلية للطلبة مع المحددات الوصفية للدرجات حسب ما هو وارد في مواصفات الامتحانات الوطنية للصف الثاني عشر. وهو يستند إلى النموذج المجرب والمختبر "لمنح الدرجات" في المملكة المتحدة والمعايير الدولية.

وتصدر النتائج بطريقة تحديد "مستوى الدرجة" و"الدرجات الموحدة" لكل مادة، وفي الامتحانات الوطنية للغة العربية واللغة الإنجليزية فقط، ويتم أيضاً إصدار النتائج بتحديد "مستوى الدرجة" و"الدرجات الموحدة" لكل ورقة امتحان، حيث تقيس كل ورقة امتحان مهارة معينة؛ مثل: القراءة، والكتابة والاستماع.

ويوضح الجدول (١٧) الدرجات والدرجات الموحدة للامتحانات الوطنية للصف الثاني عشر.

الجدول (١٧): المستويات ونطاق الدرجات الموحدة لامتحانات الصف ١٢

مستوى الدرجة	الدرجات الموحدة
A	٩٠٪ (٩٠ - ١٠٠)
B	٨٠٪ (٨٠ - ٨٩)
C	٧٠٪ (٧٠ - ٧٩)
D	٦٠٪ (٦٠ - ٦٩)
E	٥٠٪ (٥٠ - ٥٩)
U (بدون درجة = راسب)	أقل من ٥٠٪ (٤٩ - ٠)

أداء طلبة الصف الثاني عشر

تم تصحيح الامتحانات الوطنية للصف الثاني عشر في مملكة البحرين من قبل معلمين من مدارس المملكة. وبوجه عام، ظهر مستوى الأداء الأفضل للطلبة في اللغة العربية والأقل في حل المشكلات.

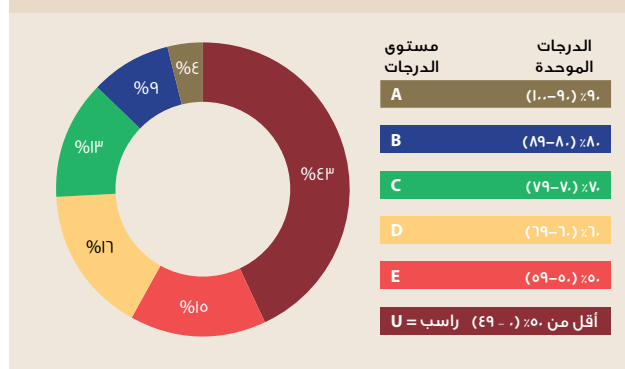
توضح الأشكال ٤٦-٩ أدناه مستوى أداء الطلبة في المدارس الحكومية والخاصة في الامتحانات الوطنية للصف الثاني عشر حسب المادة، ثم حسب جنس الطلبة. ومع هذا، لا يمكن مقارنة مستوى أداء طلبة المدارس الحكومية والخاصة بطريقة مباشرة نظراً إلى قلة عدد طلبة المدارس الخاصة الذين أدوا الامتحانات الوطنية هذا العام؛ إضافة إلى أن الطلبة من المدارس الخاصة المشاركة في الامتحانات الوطنية للصف الثاني عشر لا يمثلون بالضرورة عينة نموذجية لطلبة المدارس الخاصة في البحرين.

أداء طلبة المدارس الحكومية

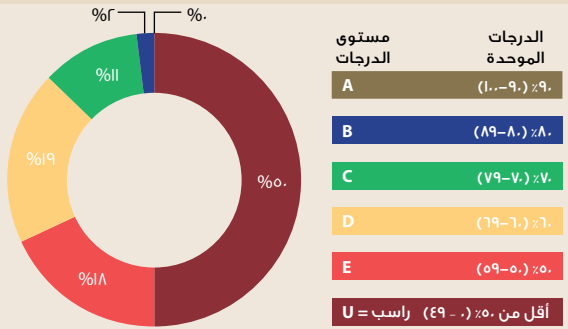
في مادة اللغة العربية، وحسب الموضح في الشكل ٤٦، حقق أكثر من ٥٠٪ من الطلبة في المدارس الحكومية درجة النجاح، مقابل ٤٣٪ منهم لم يحققوا درجة النجاح، وحقت نسبة ٤٪ من طلبة المدارس الحكومية درجة (A).

وحسب الموضح في الشكل ٤٧ لمادة اللغة الإنجليزية، حققت نسبة ١٧٪ فقط من طلبة المدارس الحكومية درجة النجاح، كما أحرزت قلة من طلبة المدارس الحكومية درجة (A).

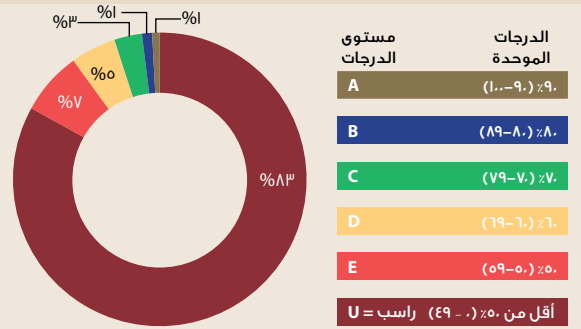
الشكل (٤٦): نتائج مادة اللغة العربية للصف ١٢ حسب مستوى الدرجات لطلبة المدارس الحكومية



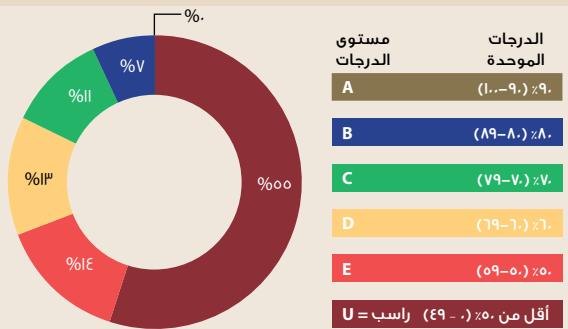
الشكل (٤٩): نتائج مادة اللغة العربية للصف ١٢ حسب مستوى الدرجات لطلبة المدارس الخاصة



الشكل (٤٧): نتائج مادة اللغة الإنجليزية للصف ١٢ حسب مستوى الدرجات لطلبة المدارس الحكومية

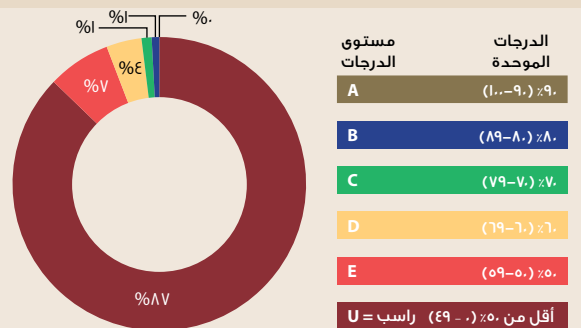


الشكل (٥٠): نتائج مادة اللغة الإنجليزية للصف ١٢ حسب مستوى الدرجات لطلبة المدارس الخاصة



في نتائج الامتحانات الوطنية لحل المشكلات، وحسب ما هو موضح في الشكل ٤٨، حققت نسبة ١٣% من طلبة المدارس الحكومية درجة النجاح، وبوجه عام، شكّل امتحان حل المشكلات تحدياً أمام الطلبة في مملكة البحرين، فقد حاز سبعة طلبة فقط من طلبة المدارس الحكومية الدرجة (A) في هذه المادة، بما يعادل نسبة ١%.

الشكل (٤٨): نتائج حل المشكلات (بنسخته العربية) للصف ١٢ حسب مستوى الدرجات لطلبة المدارس الحكومية



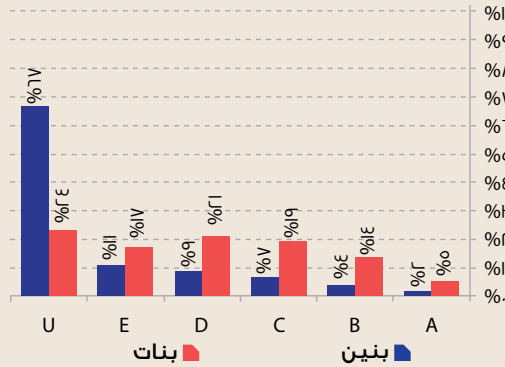
أما في امتحان حل المشكلات لطلبة المدارس الخاصة الذين أدوا الامتحان بنسخته الإنجليزية فقد حققت نسبة ١٤% منهم درجة النجاح (حسب الشكل ٥٢)، فيما حققت نسبة ٢٣% من الطلبة الذين أدوا الامتحان بنسخته العربية درجة النجاح (حسب الشكل ٥١)، ولم يحصل الطلبة في أي من المدارس الخاصة على درجة (A) أو (B) في امتحان حل المشكلات.

أداء طلبة المدارس الخاصة

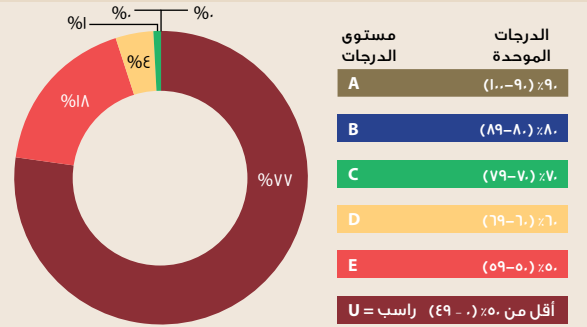
في مادة اللغة العربية، فإنّ الشكل ٤٩، يوضح أنه لم يحصل أي طالب في المدارس الخاصة المشاركة على درجة (A)، فيما حصلت نسبة ٢% منهم فقط على درجة (B)، كما لم تحقق نسبة ٥٠% من طلبة المدارس الخاصة المشاركة في مادة اللغة العربية درجة النجاح.

وحسب الموضح في الشكل ٥٠، للغة الإنجليزية فقد حققت نسبة ٤٥% من طلبة المدارس الخاصة درجة (E) على الأقل، في حين لم يحصل أي طالب في المدارس الخاصة على درجة (A).

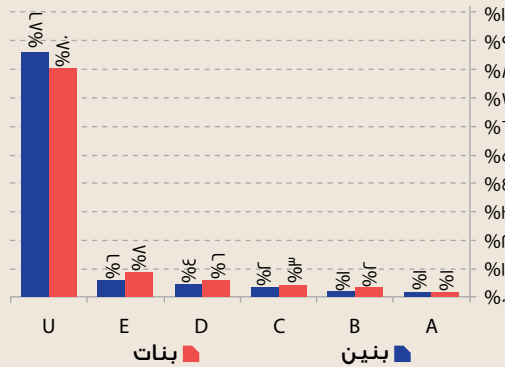
الشكل (٥٣): نتائج مادة اللغة العربية للصف ١٢ حسب جنس الطلبة للمدارس الحكومية



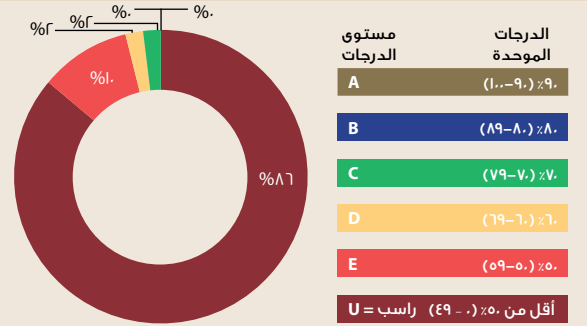
الشكل (٥١): نتائج حل المشكلات (بنسخته العربية) للصف ١٢ حسب مستوى الدرجات لطلبة المدارس الخاصة



الشكل (٥٤): نتائج مادة اللغة الإنجليزية للصف ١٢ حسب جنس الطلبة للمدارس الحكومية



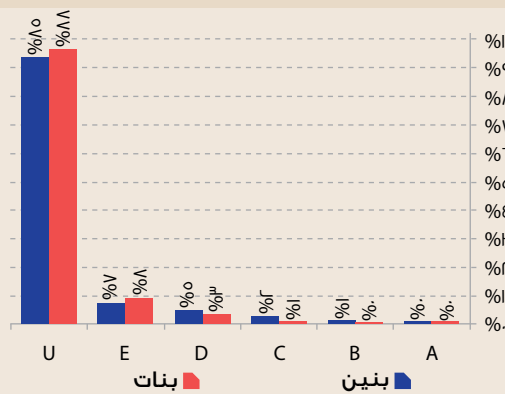
الشكل (٥٢): نتائج حل المشكلات (بنسخته الإنجليزية) للصف ١٢ حسب مستوى الدرجات لطلبة المدارس الخاصة



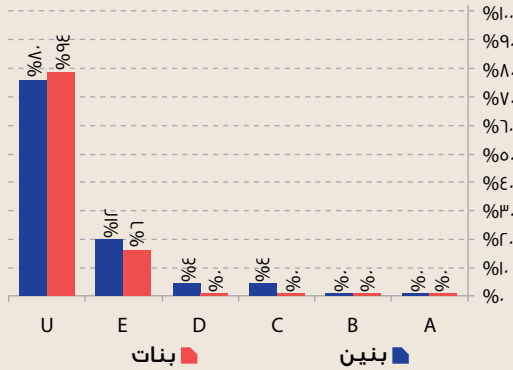
مستوى الأداء حسب جنس الطلبة

توضح الأشكال ٥٣-٥٩ أدناه النتائج بشأن مستوى الأداء حسب جنس الطلبة: ففي امتحان اللغة العربية، كان أداء البنات أفضل من أداء البنين في كل من المدارس الحكومية والخاصة، وينطبق الشيء نفسه على امتحان اللغة الإنجليزية، حيث ظهر تفوق البنات عن البنين في جميع المدارس الحكومية والخاصة، في حين كان أداء البنين أفضل من أداء البنات في امتحان حل المشكلات (بنسخته العربية) في المدارس الحكومية، حيث حصلت نسبة ١٢٪ فقط من البنات على درجة النجاح في حين حققت نسبة ١٥٪ من البنين درجة النجاح في هذا الامتحان، وينطبق الشيء نفسه على طلبة المدارس الخاصة، حيث حققت نسبة ٢١٪ من البنات - مقارنة بنسبة ٢٤٪ من البنين - درجة النجاح في امتحان حل المشكلات (بنسخته العربية)، ونسبة ٦٪ فقط من البنات، مقارنة بنسبة ٢٠٪ من البنين حققت درجة النجاح في امتحان حل المشكلات (بنسخته الإنجليزية). ويجب الأخذ في الحسبان أن عدد طلبة المدارس الخاصة قليل جدًا، حيث كان مجموعهم ١٤٩ طالبًا.

الشكل (٥٥): نتائج حل المشكلات (بنسخته العربية) للصف ١٢ حسب جنس الطلبة للمدارس الحكومية



الشكل (٥٩): نتائج حل المشكلات (بنسخته الإنجليزية) للصف ١٢ حسب جنس الطلبة للمدارس الخاصة



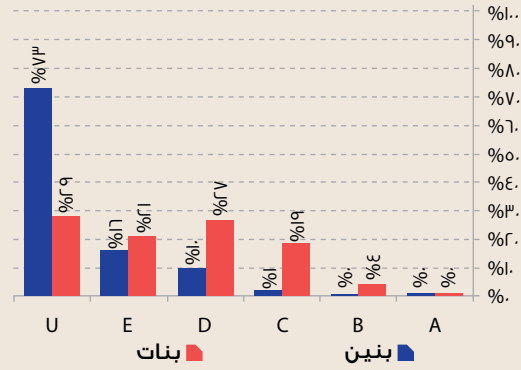
ملاحظات ختامية

على غرار السنوات الماضية، شكلت الامتحانات الوطنية تحديًا أمام الطلبة في الصفوف: الثالث، والسادس والتاسع، واستمر الانخفاض في الدرجات الخام للطلبة بالتناسب مع المجموع الكلي للدرجات، وعلى وجه الخصوص في مادة الرياضيات.

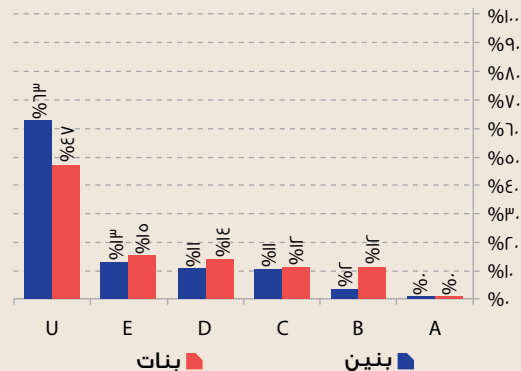
أما بالنسبة للصف الثاني عشر، فشكّلت هذه الامتحانات في دورتها الأولى تحديًا أمام الطلبة، فجاءت نتائجهم منخفضة بوجه عام في كل من امتحان اللغة العربية واللغة الإنجليزية وحل المشكلات، وبمقارنة نتائج الطلبة في الامتحانات يتبين أن أفضل أداء كان في امتحان اللغة العربية وأقلها كان في امتحان حل المشكلات.

وبالمثل، هناك فرق في الأداء بين مستوى أداء البنين والبنات في الصفوف: الثالث، والسادس والتاسع، حيث تفوقت البنات على البنين في جميع الصفوف والمواد، وأخذت الفجوة في اللغات تتسع بين مستوى أداء البنات والبنين لصالح البنات كلما ازدادت الفئات العمرية، في حين قلت الفجوة بينهما في المواد التقنية، وعلى غرار ذلك، ظهر تفوق البنات على البنين في اللغة العربية واللغة الإنجليزية في الصف الثاني عشر، في حين ظهر مستوى أداء البنين بشكل أفضل من البنات في امتحان حل المشكلات.

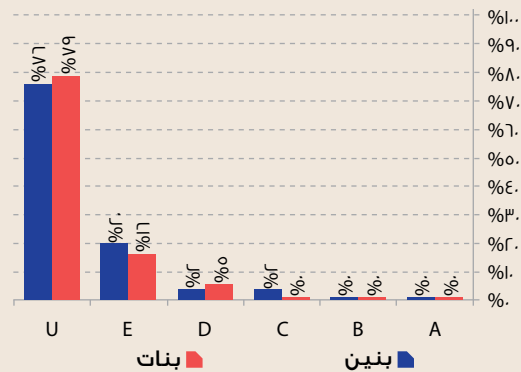
الشكل (٥٦): نتائج مادة اللغة العربية للصف ١٢ حسب جنس الطلبة للمدارس الخاصة



الشكل (٥٧): نتائج مادة اللغة الإنجليزية للصف ١٢ حسب جنس الطلبة للمدارس الخاصة



الشكل (٥٨): نتائج حل المشكلات (بنسخته العربية) للصف ١٢ حسب جنس الطلبة للمدارس الخاصة







مقدمة

شرعت إدارة مراجعة أداء مؤسسات التدريب المهني في تنفيذ الدورة الثانية من المراجعات، في شهر يناير ٢٠١٢، ومن المتوقع استكمال هذه الدورة في نهاية شهر يونيو ٢٠١٤. وخلال الدورة الأولى من المراجعات، من شهر سبتمبر ٢٠٠٨ إلى شهر ديسمبر ٢٠١١، قامت الإدارة بمراجعة عدد ٨٣ مؤسسة من مؤسسات التعليم والتدريب المهني، فيما يبلغ مجموع المؤسسات المعتمزة أن تخضع للمراجعة خلال الدورة الثانية من المراجعات ١٠٠ مؤسسة.

في العام الأكاديمي ٢٠١٢-٢٠١٣، قامت الإدارة بمراجعة عدد ٣٤ مؤسسة من مؤسسات التعليم والتدريب المهني، منها ٢٥ مؤسسة مرخصة من قبل وزارة العمل، و ٨ مؤسسات مرخصة من قبل وزارة التربية والتعليم، إلى جانب مؤسسة واحدة قائمة بذاتها. ومن ثم، بلغ إجمالي عدد مؤسسات التعليم والتدريب المهني التي تمت مراجعتها منذ بداية الدورة الثانية من المراجعات إلى نهاية شهر يونيو ٢٠١٣، عدد ٥٧ مؤسسة تدريبية. كما قامت الإدارة، في العام الأكاديمي ٢٠١٢-٢٠١٣، بإجراء ست زيارات متابعة للمؤسسات التي حصلت على حكم دون المرضي في زيارات المراجعة السابقة. وفيما يلي من هذا التقرير، توضح التفاصيل نتائج مراجعات وزيارات المتابعة لمؤسسات التدريب التي أجريت في العام الأكاديمي ٢٠١٢-٢٠١٣، إضافة إلى ملخص للنتائج التراكمية للمراجعات التي أجريت في الدورة الثانية في الفترة من شهر يناير ٢٠١٢ إلى شهر يونيو ٢٠١٣. كما يتضمن تحليلاً موجزاً لنتائج مراجعات الدورة الثانية مقارنة مع نتائج مراجعات الدورة الأولى.

وتجدر الإشارة إلى أنه في وقت كتابة هذا التقرير بلغ حجم سوق مؤسسات التعليم والتدريب المهني في البحرين ١٠٠ مؤسسة تدريبية، منها ٦٧ مؤسسة مرخصة من قبل وزارة العمل، و ٣١ مؤسسة مرخصة من قبل وزارة التربية والتعليم، إلى جانب مؤسساتين قائمتين بذاتهما. وتختلف مؤسسات التعليم والتدريب المهني المرخصة من قبل الوزارتين من حيث الحجم؛ إذ بينما تسجل قلة من المتدربين في بعض تلك المؤسسات، يتولى بعضها الآخر تدريب آلاف المتدربين سنوياً، وتعتبر غالبية المؤسسات التدريبية من مؤسسات التدريب الصغيرة الحجم بإجمالي عدد متدربين يبلغ ما بين ٥٠٠ إلى ١٠٠٠ متدرب في السنة. وتسجل الغالبية العظمى من المتدربين في الدورات والبرامج التدريبية المقدمة من مؤسسات تدريبية مرخصة من قبل وزارة العمل من العاملين بالقطاع الخاص، حيث يتكفل أرباب الأعمال أو وزارة العمل أو صندوق العمل (تمكين) بنفقات تدريبهم؛ فيما تقدم مؤسسات التدريب المرخصة من قبل وزارة التربية والتعليم، وبشكل أساسي، حصص التقوية، أو فصول المراجعة لطلبة المدارس وفقاً للمناهج المدرسية، أو فصول المراجعة للطلبة المسجلين في مؤسسات التعليم العالي بنظام الدوام الكامل أو الدوام الجزئي. كما تقدم غالبية مؤسسات التدريب المرخصة من قبل وزارة التربية والتعليم فصول تعليم اللغات، وهي تركز في الغالب على تعليم اللغة الإنجليزية. أما المؤسسات القائمتان بذاتهما فهما

أكبر مؤسستين تدريبيتين في مملكة البحرين؛ وتزاول إحداهما أنشطتها في قطاع الخدمات المصرفية، فيما تستهدف المؤسسة الأخرى خريجي المدارس الثانوية الطامحين إلى استكمال دراستهم، والحصول على شهادات عليا في مجالات مختلفة في قطاع التعليم والتدريب المهني.

تغطي البرامج أو الدورات المقدمة من مؤسسات التدريب المرخصة من قبل وزارة العمل مجموعة واسعة من المجالات المهنية، تتركز غالبيتها في مجال الإدارة أو المواد التجارية، وتقنية المعلومات، والصحة والسلامة، فيما تتضمن المجالات الأخرى الدورات التخصصية في الخدمات المصرفية والتمويل، والتأمين، وتجارة التجزئة، والهندسة، والضيافة والتموين، وتصنيف الشعر والتجميل، وتقدم قلة من المؤسسات المرخصة من قبل وزارة التربية والتعليم الدورات التي تؤدي إلى الحصول على المؤهلات البريطانية (شهادة الثانوية العامة الإنجليزية IGCSE، والشهادة الدولية للثانوية العامة الإنجليزية (IGCSE)، ومستويات A level)، إلا أن الدورات في اللغة الإنجليزية تعتبر هي الدورات الأكثر طرخاً من قبل المؤسسات المرخصة من قبل وزارة التربية والتعليم؛ إذ تقدم هذه المؤسسات بعض دورات الإعداد لنظام اختبار اللغة الإنجليزية الدولي (أيلتس IELTS)، أو دورات الإعداد لامتحانات اختبار اللغة الإنجليزية بوصفها لغة ثانية (TOEFL)، وكذلك بعض الدورات في اللغة الإنجليزية العامة أو اللغة الإنجليزية الخاصة بقطاع عمل معين. وتقدم بعض مؤسسات التدريب مجموعة من الدورات في اللغات الأخرى، مثل اللغة العربية، واللغة الإسبانية، واللغة الألمانية، واللغة الفرنسية. وتركز بعض مؤسسات التدريب الكبيرة الحجم المرخصة من قبل وزارة التربية والتعليم على تقديم حصص التقوية، والتي تتركز في الغالب على مراجعات لإعداد لامتحانات وزارة التربية والتعليم؛ فيما تشمل البرامج الأخرى الدورات في مجال الإدارة والمواد التجارية، والرياضيات وتدريب معلمي المراحل المبكرة، إلى جانب الدورات في الفنون الأدائية في الرقص، والموسيقى، والفنون.

وبوجه عام، تعتبر الدورات المقدمة من قبل مؤسسات التعليم والتدريب المهني دورات مصممة داخلياً، وغير معتمدة، وتقوم على أساس الحضور، إضافة إلى محدودية إجراءات التقييم الرسمية الرامية لقياس مستويات إنجاز المتدربين وتقدمهم. ومع هذا، فقد ازداد عدد المؤسسات التي تطمح إلى تقديم الدورات والبرامج المعتمدة من الخارج، والتي تؤدي إلى الحصول على الشهادات الدولية المعترف بها. وباستثناء قلة من مؤسسات التدريب المهني، ما زال سوق قطاع التعليم والتدريب المهني يفتقر إلى البرامج المصممة داخلياً ذات الساعات المعتمدة التي قد تؤدي إلى الحصول على شهادات مهنية معترف بها، والتي لا تُمنح بالأحرى على أساس الحضور.

إطار المراجعة للدورة الثانية من المراجعات

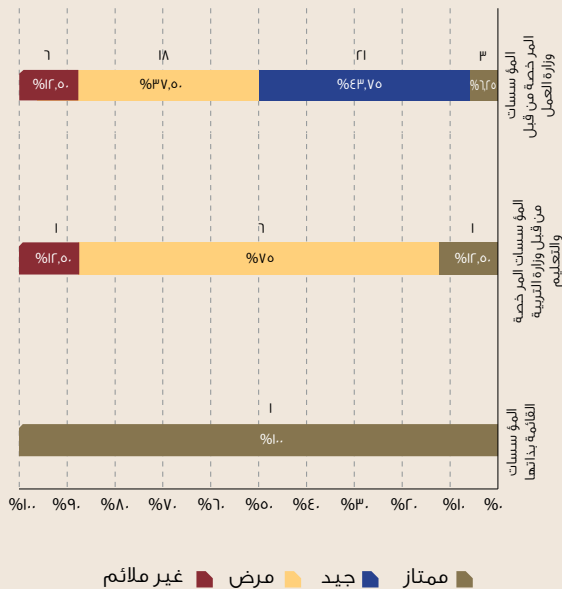
تستند المراجعات إلى " الإطار العام للمراجعة " الذي وضعته إدارة

إدارة مراجعة أداء مؤسسات التدريب المهني

لكل سؤال من الأسئلة على أداء المؤسسة بصورة عامة، وكيفية تفعيل الخطط المؤسسية والإدارية في تنظيم وتقييم طرق التعليم والتدريب، والبرامج المقدمة في مؤسسة التدريب، إضافة إلى مدى دعم المتدربين وإرشادهم لرفع إنجازهم، كذلك، يأخذ فريق المراجعة في الاعتبار، مدى قدرة المؤسسة على تحسين جودة التدريب، عند إصدار الحكم على الفاعلية بوجه عام.

ومن أصل مجموع المؤسسات التدريبية التي تمت مراجعتها خلال العام الأكاديمي ٢٠١٢-٢٠١٣، ظهرت ٣٠ مؤسسة بمستوى "مرض" أو أفضل في الفاعلية بوجه عام. ومن أصل مجموع مؤسسات التدريب المرخصة من قبل وزارة العمل، والتي تمت مراجعتها خلال الفترة من شهر يناير ٢٠١٢ إلى شهر يونيو ٢٠١٣ (الدورة الثانية من المراجعات)، حصلت ٤٢ مؤسسة على تقدير: "مرض" أو أفضل، حيث حازت ٢١ مؤسسة على تقدير: "جيد"، وثلاث مؤسسات على تقدير: "ممتاز". أما المؤسسات الست المتبقية، فقد ظهرت بمستوى "غير ملائم"، حسب المبين في الشكل (٦٠). وخلال الفترة ذاتها، قامت الإدارة بمراجعة ثماني مؤسسات مرخصة من قبل وزارة التربية والتعليم، حصلت سبع منها على تقدير: "مرض" أو أفضل، حيث حصلت ست مؤسسات على تقدير: "مرض". بالإضافة إلى ذلك، تمت مراجعة مؤسسة تدريب واحدة قائمة بذاتها، وحازت على تقدير: "ممتاز" في الفاعلية بوجه عام.

الشكل (٦٠): تحليل الدرجات الممنوحة للفاعلية بوجه عام في الدورة الثانية من المراجعات (تراكمي لـ ٥٧ مؤسسة تدريب)



مراجعة أداء مؤسسات التدريب المهني، وتتم المراجعات في مقار مؤسسات التدريب من قبل فريق من المراجعين، الذين تم اختيارهم وتدريبهم بعناية، وذلك تحت إدارة قائد للفريق. ويقوم فريق المراجعة بدراسة وتحليل مجموعة واسعة من الأدلة قبل إصدار الأحكام، ومنح الدرجات التي تتعلق بجودة عمل المؤسسة وما يتم تقديمه، ويشمل ذلك تحليل استمارات التقييم الذاتي، والمستندات ذات العلاقة بنظم معلومات الإدارة، وتحليل البيانات الخاصة بإنجازات المتدربين، وملاحظة حصص التدريب أو الدروس، والاجتماع مع الأطراف ذات العلاقة بمن فيهم الموظفون، والمتدربون، وأرباب الأعمال وأولياء الأمور. وبناءً على الأسئلة الرئيسة المحددة سلفاً، تصدر فرق المراجعة أحكامها بشأن الجوانب الخاصة لجودة ما تقدمه المؤسسات من برامج ودورات في كل من الجوانب الخمسة التالية:

- مدى إنجاز المتدربين.
- مدى فاعلية عملية التعليم و/أو التدريب.
- مدى جودة مجموعة البرامج المقدمة وتلبيتها لاحتياجات الأطراف ذات العلاقة.
- مدى جودة وفاعلية الدعم والإرشاد المقدم للمتدربين.
- مدى فاعلية القيادة والإدارة في المؤسسة.

كما يقوم فريق المراجعة بإصدار ملخص الدرجات الممنوحة بشأن فاعلية مؤسسة التدريب بوجه عام، والذي يشمل قدرة المؤسسة على تحسين جودة التدريب. ويتم إصدار نتائج الأسئلة الخمسة الرئيسة وملخص الدرجات الممنوحة بشأن الفاعلية بوجه عام وفقاً لمقياس مكوّن من أربع درجات:

١: ممتاز

٢: جيد

٣: مرض

٤: غير ملائم

مدى فاعلية مؤسسة التدريب بوجه عام

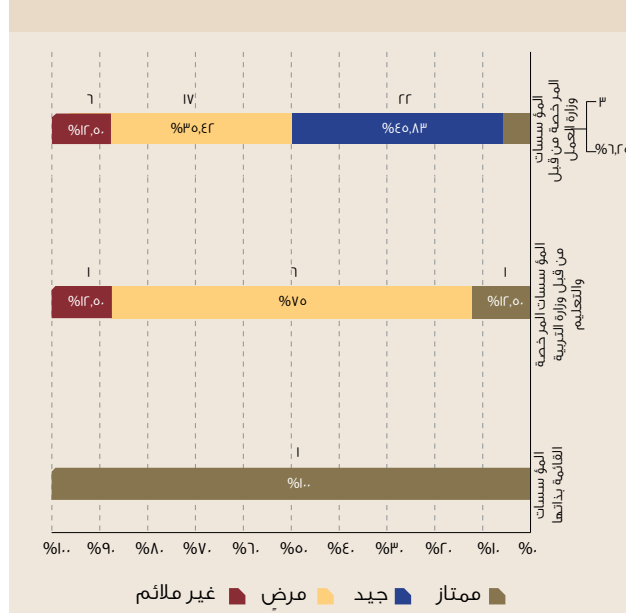
تعتبر فاعلية مؤسسة التدريب بوجه عام أكثر أحكام المراجعة أهمية، حيث تُقيم جودة ما تقدمه المؤسسة بشكل عام. ويستخدم فريق المراجعة الأحكام التي تم التوصل إليها لكل سؤال من الأسئلة الخمسة الرئيسة باعتبارها الأساس لإصدار الحكم على الفاعلية بوجه عام، ويركز المراجعون تحديداً على مدى إنجاز المتدربين، ومدى التقدم الذي أحرزوه في تعلمهم، مقارنة بمستواهم عند التحاقهم بالدورات. ويقوم المراجعون بتحليل مدى تأثير النتائج التي تم التوصل إليها

مدى إنجاز المتدربين

يركز هذا السؤال الرئيس على مدى ما يحققه المتدربون من تطوير للمهارات والمعارف المهنية المناسبة وذات الصلة، وما حصلوا عليه من المؤهلات التي ينشدها، كما يتضمن هذا الحكم تقييم مستوى التقدم الذي يحرزه المتدربون من الأفراد أو المجموعات، مقارنة بخبرة التحصيل المسبق وقدراتهم، إلى جانب مدى كفاءة المتدربين وتحفيزهم الذاتي، ومدى التزامهم تجاه خبرة التعلم المقدمة لهم.

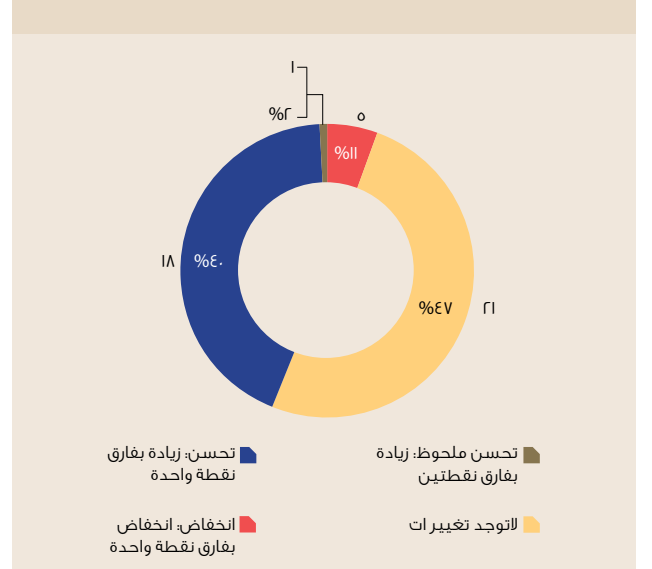
فقد حازت نسبة ٨٨٪ من مؤسسات التدريب المرخصة من قبل وزارة العمل، والتي تمت مراجعتها خلال العام الأكاديمي ٢٠١٢-٢٠١٣، على تقدير: "مرضٍ" أو أفضل في جانب إنجاز المتدربين، حازت نسبة ٥٢٪ منها على تقدير: "جيد" أو أفضل، ومن أصل ثمانية مؤسسات تدريب مرخصة من قبل وزارة التربية والتعليم تمت مراجعتها خلال الفترة نفسها، ظهر مستوى ست مؤسسات (٧٥٪) بشكل "مرضٍ"، وحازت مؤسسة واحدة فقط (١٢,٥٪) على تقدير: "ممتاز"، في حين لم تحصل أية مؤسسة من مؤسسات التدريب المرخصة من قبل وزارة التربية والتعليم على تقدير: "جيد" في هذا السؤال الرئيس. أما المؤسسة القائمة بذاتها التي تمت مراجعتها خلال الفترة نفسها، فقد حازت على تقدير: "ممتاز" في هذا السؤال الرئيس. ولبخص الشكل (٦٢) الدرجات التي حاز عليها جانب إنجاز المتدربين في جميع مراجعات الدورة الثانية، والتي أجريت حتى نهاية شهر يونيو ٢٠١٣.

الشكل (٦٢): تحليل الدرجات الممنوحة لإنجاز المتدربين في الدورة الثانية من المراجعات (تراكمي لـ ٥٧ مؤسسة تدريب)



ومن أصل جميع مؤسسات التدريب التي تمت مراجعتها في الدورة الثانية، هناك ٤٥ مؤسسة خضعت للمراجعات في الدورتين الأولى والثانية من المراجعات. وبمقارنة نتائج هذه المراجعات، نجد أن هناك تحسناً في درجات نسبة ٤٢٪ من المؤسسات بفارق نقطة واحدة على الأقل، حسب الموضح في الشكل (٦١). وتجدر الإشارة إلى أن مؤسستين من ثلاث مؤسسات حصلت على تقدير: "دون المرضي" في الدورة الأولى من المراجعات قد شهدتا تحسناً في جودة ما تقدمانه، وحصلتا على تقدير: "مرضٍ" في الدورة الثانية. وقد نجحت الغالبية العظمى من المؤسسات في المحافظة على وضعها السابق على الأقل. ومع هذا، فقد انخفضت درجات بعض المؤسسات بمعدل درجة واحدة. ويظهر في الدورة الثانية من المراجعات أن معظم المؤسسات قد قامت بتحسين الإجراءات والممارسات المتعلقة بتقييم مستوى التحصيل الأولي للمتدربين، والاحتفاظ بسجلات إنجاز المتدربين، وقياس مستوى التقدم الذي يحرزه المتدربون، إلى جانب تقديم الدعم الفعال لتحسين مستويات إنجاز المتدربين وتحصيلهم. وقد تم رصد بعض الممارسات الجيدة في استخدام عمليات التقييم القبلية والبعدي لقياس مستوى تقدم المجموعات، إضافة إلى توجهات الإنجاز الفردية، والتخطيط للدروس واتخاذ القرارات. ومع هذا، فما زال هناك عدد من مؤسسات التدريب يفتقر إلى آلية منهجية لإدماج كافة المعلومات المتوفرة عن مستويات تحصيل وإنجاز المتدربين في عمليات صنع القرار.

الشكل (٦١): التغييرات في النتائج من الدورة الأولى إلى الدورة الثانية للفاعلية بوجه عام



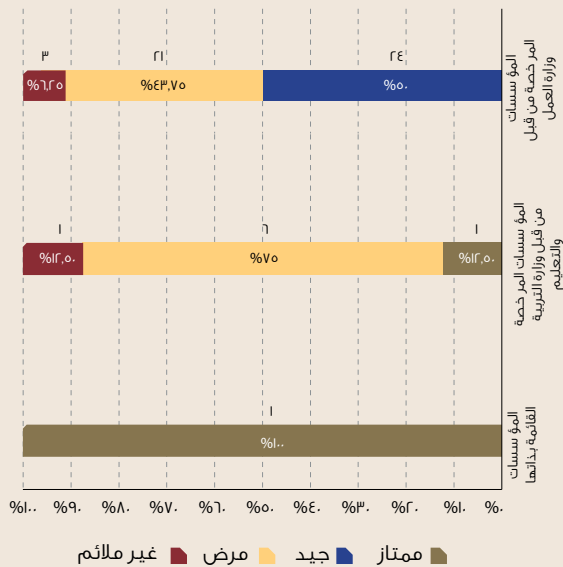
إدارة مراجعة أداء مؤسسات التدريب المهني

أو حصص التدريب، والاجتماع مع المتدربين الحاليين والسابقين، والمديرين والأطراف ذات العلاقة، ومراجعة عينات من أعمال المتدربين، ومواد التقييم وغيرها من المواد التعليمية والتدريبية ذات الصلة.

وفيما يتعلق بالمراجعات التي أجريت في العام الأكاديمي ٢٠١٢-٢٠١٣، فقد حازت نسبة تربو على ٩٠٪ من المؤسسات المرخصة من قبل وزارة العمل على تقدير: "مرضٍ" أو أفضل، في حين لم تحصل أية مؤسسة على تقدير: "ممتاز" في هذا الجانب. خلال هذا العام حازت مؤسسة واحدة فقط من المؤسسات المرخصة من قبل وزارة التربية والتعليم على تقدير: "ممتاز" في جانب فاعلية التعليم والتدريب.

ويخلص الشكل (٦٤) نتائج جميع المراجعات التي أجريت في الدورة الثانية لهذا السؤال الرئيس.

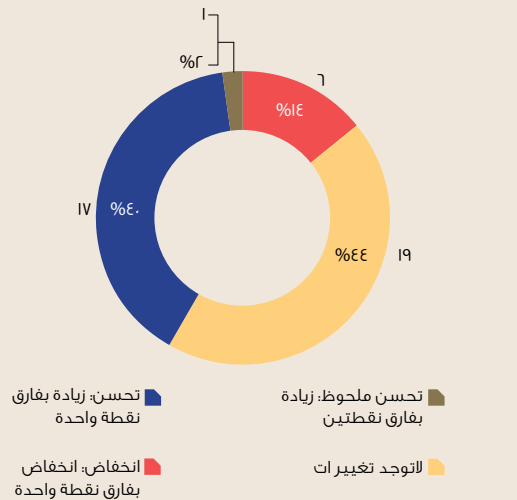
الشكل (٦٤): تحليل الدرجات الممنوحة لفاعلية التعليم والتدريب في الدورة الثانية من المراجعات (تراكمي لـ ٥٧ مؤسسة تدريب)



تجدر الإشارة إلى أنه فيما تسير الدرجات الممنوحة لفاعلية التعليم والتدريب على خطى جوانب المراجعة الأخرى نفسها، فإنها تعد منخفضة بوجه عام عند مقارنتها بالجوانب الأخرى. ويوضح الشكل (٦٥) التغييرات التي طرأت على هذا السؤال الرئيس للمؤسسات التي تمت مراجعتها وتقييمها في الدورتين الأولى والثانية، حيث ارتفع مستوى نسبة ٢٧٪ من المؤسسات بفارق نقطة واحدة، مقارنةً بالدرجات التي حصلت عليها في المراجعة السابقة. ويعتبر مستوى

وبمقارنة نتائج الدورتين الأولى والثانية من المراجعات لهذا السؤال الرئيس، نجد أن نسبة ٤٢٪ من المؤسسات قد ارتفع مستواها بواقع نقطة واحدة على الأقل، مقارنةً بالدرجات التي حصلت عليها في المراجعة الأولى، حسب المبين في الشكل (٦٣). ويُعزى هذا التحسن في الأغلب إلى إدخال عملية التقييم الأولى الرسمية لتقييم مستوى تحصيل المتدربين عند قبولهم في الدورات، والاستفادة من نتائجها في تحسين جودة ما تقدمه المؤسسات من برامج، وقياس مستوى التقدم الذي يحضره المتدربون. ومع ذلك، فما زالت بعض المؤسسات تفتقر إلى أدوات التقييم الأولى المناسبة و/أو لا تحتفظ بسجلات دقيقة لمستوى تقدم المتدربين؛ مما يعوق عملية التقييم الدقيقة لمستوى التقدم الذي يحضره المتدربون. وعلى الرغم من الأدلة التي تثبت محاولة بعض المؤسسات استيفاء قضايا معدلات الحضور والمواظبة المنخفضة، بيد أن الأثر الملموس لهذه المحاولات لم يظهر بجلاء إلى الآن في معظم المؤسسات.

الشكل (٦٣): التغييرات في النتائج من الدورة الأولى إلى الدورة الثانية للسؤال الرئيس: مدى إنجاز المتدربين



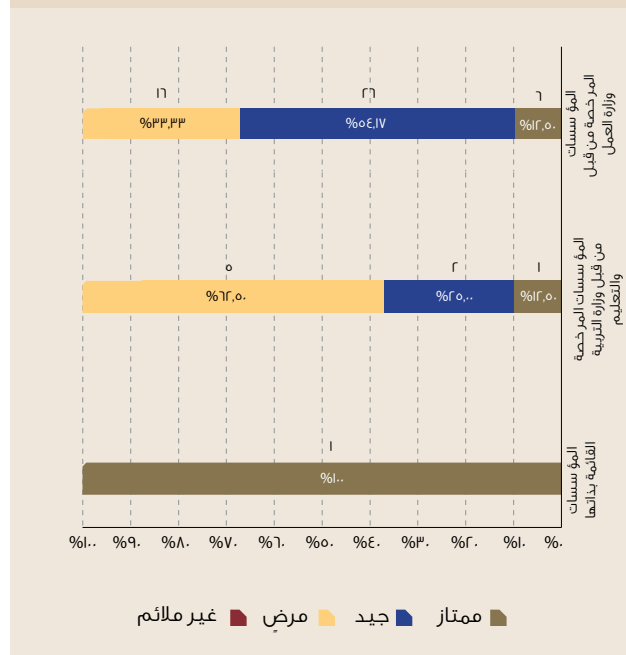
*مجموع ٤٣ مؤسسة تم تقييمها لهذا السؤال الرئيس في الدورتين الأولى والثانية

مدى فاعلية التعليم والتدريب

يركز المراجعون عند تقييم هذا السؤال الرئيس على مدى إعداد الدروس وحصص التدريب وتقديمها بشكل جيد، وكذلك على مدى تلبية احتياجات المتدربين من الأفراد ومتطلبات الدورات، ومدى تمكين المتدربين من تطوير مهارات حل المشكلات، وتعزيز خبراتهم وصقل فهمهم. كما يقوم المراجعون بتقييم مدى الاستفادة من المصادر والمواد التعليمية المتاحة في تعزيز خبرة التعلم للمتدربين. ومن أجل التوصل إلى هذا الحكم، يقوم المراجعون بملاحظة الدروس

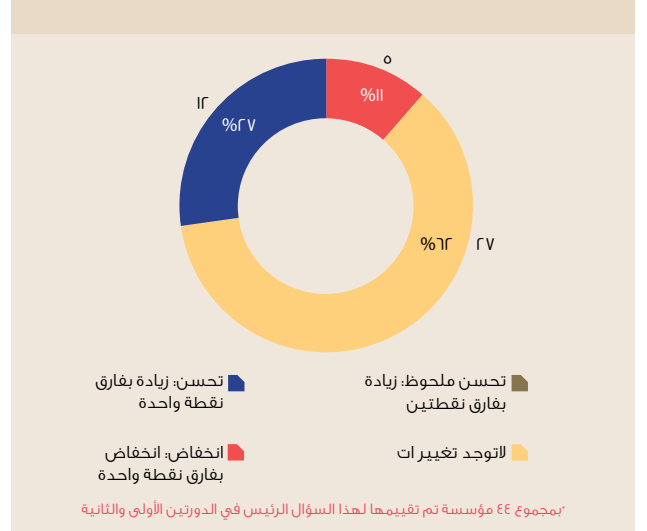
تجدر الإشارة إلى أن المؤسسات التي تمت مراجعتها قد حصلت على درجات أفضل في هذا السؤال الرئيس من كافة جوانب المراجعة الأخرى، حسب المبين في الشكل (٦٦)، إذ لم تحصل أية مؤسسة تدريبية على تقدير: "غير ملائم"، ويُعزى هذا الأمر أساساً إلى العلاقات القوية - رغم أنها غير رسمية - التي تربط معظم المؤسسات بالأطراف ذات العلاقة. وتظهر نتائج المراجعة استفادة المؤسسات المقدمة للبرامج المهنية، من الدراسات الوطنية لتحليل الفجوات التي نفذتها الجهات الحكومية الرسمية مثل صندوق العمل (تمكين). وحسب المبين في الشكل (٦٧)، نجد أن نسبة ٤٢٪ من المؤسسات التي خضعت للمراجعة في الدورتين الأولى والثانية، قد شهدت تحسناً فيما يتعلق بهذا السؤال الرئيس.

الشكل (٦٦): تحليل الدرجات الممنوحة لمدى تلبية البرامج لاحتياجات المتدربين والأطراف ذات العلاقة في الدورة الثانية من المراجعات (تراكمي لـ ٥٧ مؤسسة تدريب)



التقدم الذي أحرزته المؤسسات في هذا السؤال الرئيس أقل من الأسئلة الرئيسة الأخرى؛ ويُعزى هذا الأمر أساساً إلى أن المدرب مازال هو محور عملية التعليم والتدريب في معظم الدروس، ولا تتم تلبية الاحتياجات المختلفة للمتدربين بدرجة كافية؛ بل إنه في العديد من الدروس، تستهدف طرق التعليم والتدريب المتدربين من ذوي القدرات المتوسطة فقط، ومن ثم تخفق في تلبية احتياجات المتدربين المتفوقين أو ذوي المستوى الأقل. ويعتبر توظيف مدربين أكفاء ومؤهلين وذوي الخبرات والإلمام بتخصصاتهم المهنية والمواد التي يقومون بتدريسها، من مواطني القوة التي تم تحديدها بشكل متكرر في هذا الجانب. ويتعين على المؤسسات البناء على جانب القوة هذا، وتطوير هؤلاء المدربين لتمكينهم من تقديم طرق تعليم وتدريب تركز على المتدرب، وكذلك يتعين على المدربين الاحتفاظ بسجلات دقيقة وحديثة لإنجاز المتدربين، والاستفادة من هذه السجلات ومن نتائج عمليات التقييم القبلية في تقديم الحصص التدريبية التي تلبي الاحتياجات الفردية للمتدربين.

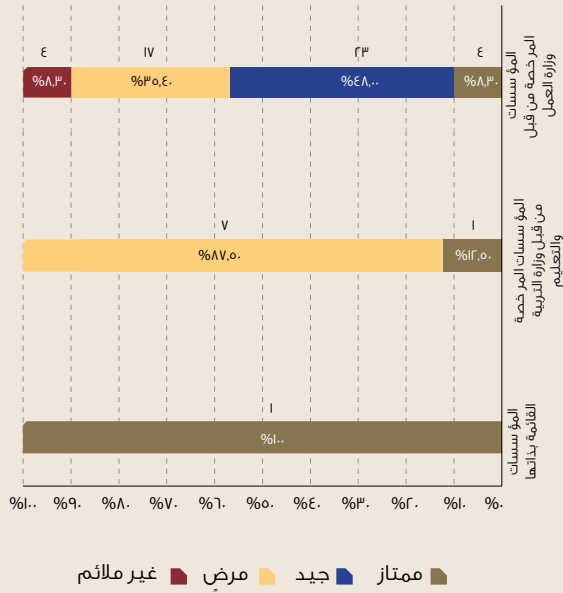
الشكل (٦٥): التغييرات في النتائج من الدورة الأولى إلى الدورة الثانية للسؤال الرئيس ٢: مدى فاعلية التعليم والتدريب



مدى تلبية البرامج لاحتياجات المتدربين والأطراف ذات العلاقة

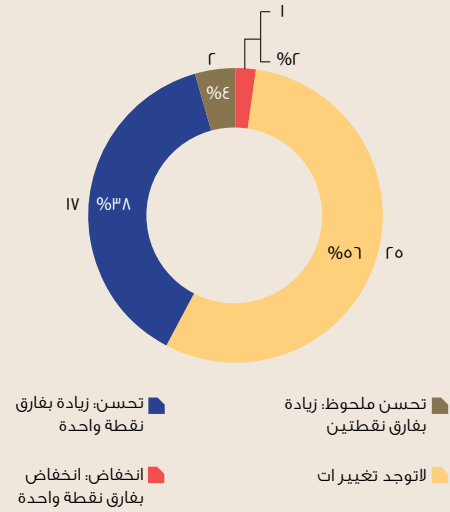
فيما يتعلق بالسؤال الرئيس الثالث، تقوم فرق المراجعة بمراجعة مدى ملاءمة وفعالية برامج التدريب التي تقدمها مؤسسات التدريب من خلال تقييم هيكل، ومحتوى وملاءمة البرامج، ومدى استجابتها لإحدى الاحتياجات الخارجية المعينة أو سد فجوة محددة في سوق العمل، إلى جانب مدى توفير الفرص المناسبة للمتدربين لإحراز مستوى تقدم أعلى. كذلك، يقوم المراجعون بتقييم مدى دعم البرامج بمجموعة من المصادر التعليمية والأنشطة الإثرائية التي تعزز هذه البرامج.

الشكل (٦٨): تحليل الدرجات الممنوحة لمدى دعم المتدربين وإرشادهم في الدورة الثانية من المراجعات (تراكمي لـ ٥ مؤسسة تدريب).



يلخص الشكل (٦٨) جميع الدرجات الممنوحة للمؤسسات التدريبية في الدورة الثانية من المراجعات، في حين يبين الشكل (٦٩) التغييرات في الأحكام للمؤسسات التي تمت مراجعتها في كلتا الدورتين الأولى والثانية، حيث نجد أن معظم المؤسسات (٤٠ مؤسسة من أصل ٤٥ مؤسسة) قد تمكنت على الأقل من المحافظة على سجل الدرجات السابق لها، مع ارتفاع مستوى ١٥ مؤسسة بواقع درجة أعلى، ومؤسسة واحدة بواقع درجتين. ومنذ زيارة المراجعة السابقة، قامت العديد من المؤسسات بتوسعة الدعم المقدم إلى المتدربين؛ مما كان له الأثر الإيجابي على خبرة التعلم المقدمة لهم.

الشكل (٦٧): التغييرات في النتائج من الدورة الأولى إلى الدورة الثانية للسؤال الرئيس ٣: مدى تلبيه البرامج لاحتياجات المتدربين والأطراف ذات العلاقة.

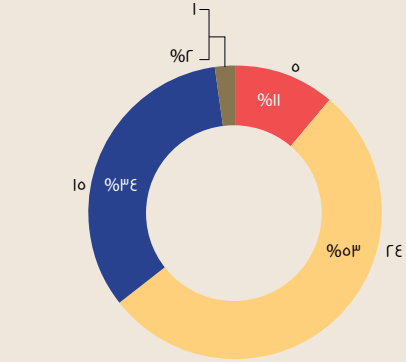


مدى دعم المتدربين وإرشادهم

تركز الأحكام المتعلقة بهذا السؤال الرئيس على مدى فاعلية الدعم والإرشاد المُقدَّمين لمساعدة المتدربين على الإنجاز بشكل أفضل، وكذلك على تقييم مدى توافر وتقديم الدعم الفعال للمتدربين بشأن الدورات والأمور الشخصية ذات الصلة، وبما فيها توفير النصح والإرشاد الأولي، والمعلومات الخاصة بالدراسات وفرص العمل في المستقبل، وجودة وأثر بيئة التعلم، إلى جانب مدى توافر الدعم المقدم لخبرة التعلم في المؤسسات.

في العام الأكاديمي ٢٠١٢-٢٠١٣، حصلت ٢٢ مؤسسة من أصل ٢٥ مؤسسة مرخصة من قبل وزارة العمل على تقدير: "مرضٍ" أو أفضل، فيما ظهر مستوى ثلاث مؤسسات بشكل "غير ملائم" في هذا السؤال الرئيس. وبينما لم تحصل أية مؤسسة من المؤسسات المرخصة من قبل وزارة التربية والتعليم على تقدير: "غير ملائم" في هذا السؤال الرئيس، فقد حازت جميع المؤسسات تقريباً على تقدير: "مرضٍ"، ومؤسسة واحدة على تقدير: "ممتاز"، في حين لم تظهر أية مؤسسة بشكل "جيد" في هذا السؤال الرئيس.

الشكل (٦٩): التغييرات في النتائج من الدورة الأولى إلى الدورة الثانية للسؤال الرئيس ٤: مدى دعم المتدربين وإرشادهم.

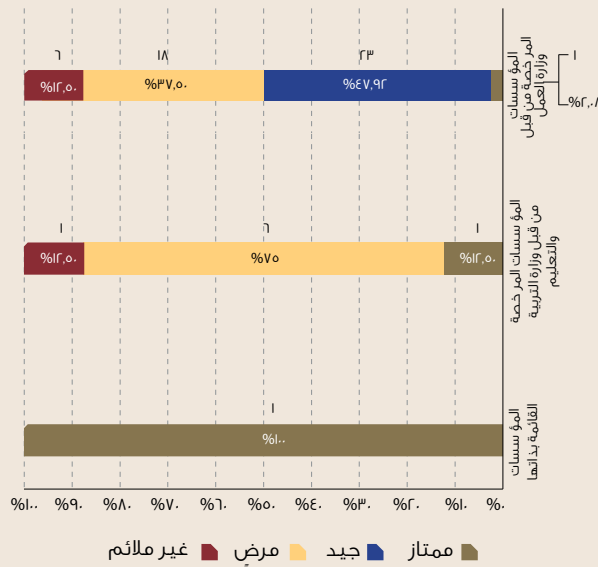


مدى فاعلية القيادة والإدارة في رفع إنجاز جميع المتدربين ودعمهم

إن جودة القيادة والإدارة هي محور هذا السؤال الرئيس، حيث يقوم المراجعون بتقييم مدى ملاءمة الهياكل التنظيمية والعمليات وأثرها على المتدربين، إلى جانب تقييم قدرة فريق الإدارة في المؤسسة على ضمان جودة ما يتم تقديمه (جودة عمليتي التعليم والتدريب، ومجموعة ومدى ملاءمة البرامج المقدمة، وفاعلية دعم المتدربين وإرشادهم)، وأثر ذلك على إنجاز المتدربين ونجاحهم. فضلاً عن ذلك، يقوم المراجعون بتقييم إجراءات الصحة والسلامة في المحافظة على بيئة تعلم وأماكن عمل آمنة وصحية للمتدربين والموظفين.

يستعرض الشكل (٧٠) ملخصاً لنتائج جميع مراجعات الدورة الثانية التي أجريت حتى نهاية شهر يونيو ٢٠١٣، حيث حصلت نسبة ٨٨٪ من المؤسسات التدريبية على تقدير: "مرضٍ" أو أفضل في فاعلية القيادة والإدارة.

الشكل (٧٠): تحليل الدرجات الممنوحة لمدى فاعلية القيادة والإدارة في رفع إنجاز جميع المتدربين ودعمهم في الدورة الثانية من المراجعات (تراكمي لـ ٥٧ مؤسسة تدريب).

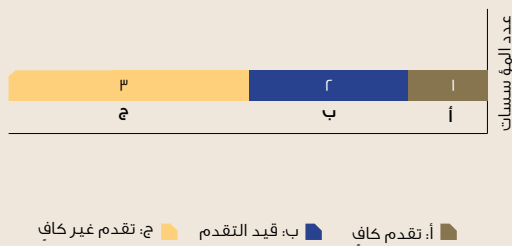


وبمقارنة الدرجات الممنوحة لهذا السؤال الرئيس للمؤسسات التدريبية التي تمت مراجعتها في كلتا الدورتين الأولى والثانية من المراجعات، نجد أن العدد الأكبر من المؤسسات التي انخفض مستواها بواقع نقطة واحدة، مقارنة بالدرجات التي حصلت عليها في المراجعة الأولى موجودة في هذا الجانب، حسب المبين في الشكل (٧١). ففي بعض الحالات، تأثرت الأحكام نتيجة للتغييرات التي طرأت على فرق القيادة والإدارة؛ مما أثر بدوره على استقرار هذه المؤسسات. ومع ذلك، ظهرت مراقبة فرق الإدارة لجودة ما يتم تقديمه بشكل محدود في العديد من المؤسسات، على الرغم من تقديم المدربين لخبرة التدريب الجيدة، ومستوى الإنجاز المرضي أو الأفضل للمتدربين. وتجدر الإشارة إلى تطبيق معظم المؤسسات لطرق التقييم القبلية والبعدي لقياس مستوى تقدم المتدربين، والاحتفاظ بسجلات إنجاز المتدربين على وجه الخصوص. ومع ذلك، فقد استفادت قلة من المؤسسات التدريبية فقط من البيانات المتوفرة في إجراء تحليل التوجهات، ووضع الأهداف القصيرة والطويلة الأجل، إلى جانب صنع القرار. وفيما تقوم المؤسسات بتوظيف الموظفين الأكفاء والمؤهلين، وتوزيعهم بشكل فعال على معظم المؤسسات التي تمت مراجعتها، يخفق عددٌ منها في مراقبة أداء المدربين بشكل ناقد، ومن ثم يحظى المدربون بالحد الأدنى من الإرشاد بشأن الجوانب التي تحتاج إلى تحسين في معظم الحالات، بل لا يحظون بالإرشاد - مطلقاً - في بعض الأحيان.

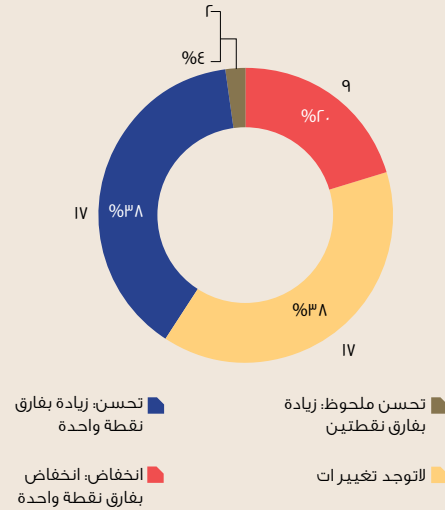
إدارة مراجعة أداء مؤسسات التدريب المهني

المؤسسات مستوى تحسن ملموس في استيفاء التوصيات الواردة في تقرير المراجعة. وتُعزى هذه التحسينات أساساً إلى وضع خطة التحسين التفصيلية ذات الأهداف الواضحة، والمواعيد الزمنية المحددة، وتخصيص المسؤوليات المنوطة بكل فرد في المؤسسة، والمراقبة والمتابعة المستمرة لتنفيذها من قبل فرق القيادة والإدارة.

الشكل (٧٢): تحليل الدرجات الممنوحة لزيارات المتابعة في العام الأكاديمي ٢٠١٢-٢٠١٣



الشكل (٧١): التغييرات في النتائج من الدورة الأولى إلى الدورة الثانية للسؤال الرئيس ٥- مدى فاعلية القيادة والإدارة في رفع إنجاز جميع المتدربين ودعمهم.



ما بعد عملية المراجعة

بصرف النظر عن نتائج المراجعة، فإنه يجب على جميع مؤسسات التدريب استكمال خطة العمل، المبنية على أساس التوصيات الواردة في تقرير المراجعة، حيث تقوم إدارة مراجعة أداء مؤسسات التدريب المهني بمراجعة خطط العمل المقدمة من المؤسسات التدريبية، وتقديم التغذية الراجعة بشأن محتويات، وهيكل، وشمولية هذه الخطط للتوصيات الواردة في تقرير المراجعة على وجه الخصوص. وقد أثبتت هذه العملية جدواها باعتبارها إحدى الوسائل الفعالة للغاية في متابعة نتائج المراجعة، ومساعدة مؤسسات التدريب في جهودها المستمرة نحو تحسين جودة ما تقدمه. بالإضافة إلى ذلك، فقد تخضع مؤسسات التدريب الحاصلة على تقدير: "غير ملائم" في الفاعلية بوجه عام لزيارتي متابعة على الأكثر من قبل فرق الإدارة؛ لتقييم مدى فاعلية المؤسسة في تنفيذ خطة العمل المتفق عليها، واستيفاء التوصيات الواردة في تقرير المراجعة. ويتم إصدار الأحكام بشأن مستوى التقدم الذي أحرزته المؤسسة وفقاً لمقياس مكوّن من ثلاث درجات:

أ: تقدم كافٍ.

ب: قيد التقدم.

ج: تقدم غير كافٍ.

وفي العام الأكاديمي ٢٠١٢-٢٠١٣، تم إجراء ست زيارات متابعة، ويُلخص الشكل (٧٢) نتائج هذه الزيارات، حيث شهدت نسبة ٥٠% من هذه

بناء القدرات: واصلت إدارة مراجعة أداء مؤسسات التدريب المهني أنشطة بناء القدرات التي تهدف إلى نشر ثقافة الجودة وإدخال التحسينات المستمرة، وتؤكد الإدارة في أنشطتها على أن ضمان جودة ما يتم تقديمه هي في الأساس مسؤولية مؤسسة التدريب ذاتها. كما شاركت الإدارة في تخطيط وتنظيم المؤتمر السنوي الثاني للهيئة، والذي عُقد في شهر فبراير ٢٠١٣، هذا إلى جانب مشاركتها في عرض ورقة بحثية بعنوان: "انعكاسات حول تحسين الممارسات في الدورة الثانية من مراجعات مؤسسات التدريب المهني"، ودعوة خمسة متحدثين قدموا الأوراق البحثية التالية: "الكفاية من منظور رب العمل لأغراض التوظيف والتقدم المهني"، "الخبرات الدولية لضمان جودة قطاع التعليم والتدريب المهني"، "خطوات نحو تصميم نظام مراقبة الأداء وتنفيذه - تجربة الأردن"، "مفهوم الجودة الشامل لقطاع التعليم والتدريب المهني - العلاقة مع المعايير المهنية"، و"ضمان جودة التعليم والتدريب المهني - حلول تقنية". كما قدم موظفو الإدارة بالتعاون مع أحد الخبراء الدوليين في برامج إصلاح التعليم وسياسات التعليم والتدريب المهني، ورشة عمل تحضيرية للمؤتمر بعنوان: "الارتقاء بمستوى التعليم والتدريب المهني من مستوى مرض إلى مستوى جيد هدفاً وطنياً" بحضور ٣٢ مشاركاً من ١٥ مؤسسة مختلفة. وقد عكست التغذية الراجعة التي تم جمعها في نهاية ورشة العمل، مستوى ارتياح جيد أو أفضل من جميع المشاركين.

وفي إطار أنشطة المراجعة المستمرة، نفذت الإدارة وبانتظام العديد من مبادرات بناء القدرات في العام الأكاديمي ٢٠١٢-٢٠١٣، وجهت الإدارة

تلك المرخصة من وزارة العمل، تحسناً في جودة ما تقدمه من برامج، وشهدت الدرجات الممنوحة لها تحسناً في الدورة الثانية من المراجعات. ويمكن أن يُعزى هذا التحسن إلى الأسباب التي تشمل على سبيل المثال لا الحصر، التحليل الناقد لعمليات المؤسسات، والإجراءات المطردة لتأسيس العمل المؤسسي المنتظم في العديد من عملياتها.

وخلال المراجعات، كانت هناك أدلة واسعة على المحاولات التي تبذلها مؤسسات التدريب لاستيفاء التوصيات الواردة في تقرير المراجعة السابق، والاستفادة من الممارسات الجيدة المحددة في تقارير المراجعة المنشورة. وقد ساهمت ورش عمل بناء القدرات التي تنظمها إدارة مراجعة أداء مؤسسات التدريب المهني، في زيادة اطلاع المؤسسات على عملية المراجعة ومتطلباتها. وعلى الرغم مما ورد أعلاه، نقدم فيما يلي قائمة بالجوانب المشتركة التي تحتاج إلى تطوير بين المؤسسات المختلفة، حسب المبين من المراجعات التي أجريت في الدورة الثانية. ويمكن تلخيص هذه الجوانب فيما يلي:

- تظل الخطط الإستراتيجية وخطط العمل أحد الجوانب التي تحتاج إلى تحسين في العديد من مؤسسات التدريب. وعلى الرغم من أن لدى غالبية مؤسسات التدريب بعض أنواع التخطيط التي تساعدها على مزاولة أنشطتها، فإنها غير مبنية على أهداف إستراتيجية واضحة، بل تفتقر بعض الخطط بوضوح إلى مؤشرات الأداء الرئيسية والمواعيد الزمنية المحددة، والأطراف المسؤولة عن التنفيذ؛ مما يحد من قدرة الإدارة على قياس ومراقبة مستوى التقدم الذي تحرزه هذه المؤسسات بدرجة فعالة. علاوة على ذلك، لا ترتبط خطط العمل التي تم وضعها بالفعل بالخطط الإستراتيجية لمؤسسات التدريب دائماً.
- على الرغم من إدخال معظم مؤسسات التدريب بعض الإجراءات الخاصة بتقييم مستوى التحصيل المسبق للمترشحين، إلى جانب إجراء عمليات التقييم البعدية، فإنه لا يتم التحقق من معظم أدوات التقييم بطريقة مناسبة، ولا تتم الاستفادة الكاملة من نتائجها في خطط الدروس وتقديمتها، وإجراء تحليل التوجهات، ووضع الأهداف القصيرة والطويلة الأجل، إضافة إلى صنع القرار.
- تقوم المؤسسات - بشكل عام - باستخدام وتوظيف مدربين يتمتعون بالخبرة والكفاءة والمؤهلات المهنية المناسبة في مجالات تخصصاتهم والمعرفة بالمواد التي يقومون بتدريسها. غير أن المدرب ما زال هو محور العملية التعليمية والتدريبية في معظم الدروس، ولا تتم تلبية الاحتياجات المختلفة للمترشحين بدرجة كافية؛ بل إنه في العديد من الدروس، تستهدف طرق التعليم والتدريب المترشحين ذوي القدرات المتوسطة فقط، ومن ثم تخفق في تلبية احتياجات المترشحين المتفوقين أو

الدعوة إلى جميع مؤسسات التدريب التي ستخضع للمراجعة في غضون المرحلة المقبلة بالإضافة إلى مؤسسات التدريب المرخصة حديثاً لحضور ورشة تدريبية لمساعدتها في تنفيذ عملية التقييم الذاتي، واستكمال استمارات التقييم الذاتي للمؤسسة وملف بيانات إنجاز المترشحين، حيث نظمت الإدارة ورشتي عمل لتدريب المؤسسات على تنفيذ عملية التقييم الذاتي في تاريخ ١٩ ديسمبر ٢٠١٢، و١٩ يونيو ٢٠١٣، بحضور ٢٥ و ٢٧ مشاركاً في كلتا الورشتين على التوالي.

ومن أجل إعداد مؤسسة التدريب لزيارة المراجعة الميدانية، يقوم فريق المراجعة أيضاً بعقد اجتماعات للتخطيط لزيارة المراجعة؛ يتم خلالها استعراض كافة التفاصيل المتعلقة بعملية المراجعة، وتبسيط الضوء على الأسئلة الرئيسية التي يصدر فريق المراجعة الأحكام استناداً إليها، وكذلك الأدلة التي تصدر الأحكام بناءً عليها، إلى جانب الرد على أية استفسارات لدى مؤسسة التدريب. كما تكمل وتعزز هذه الأنشطة، في الغالب، بعقد اجتماعات فردية مع ممثل مؤسسة التدريب - أي الشخص المكلف من المؤسسة بالتواصل مع إدارة مراجعة أداء مؤسسات التدريب المهني - لمناقشة الأمور التي تم تبسيط الضوء عليها في استمارة التقييم الذاتي للمؤسسة. كما تقدم الإدارة التغذية الراجعة الكتابية بشأن استمارة التقييم الذاتي، والاستمارات ذات الصلة الأخرى بصيغة إيجاز ما قبل المراجعة، لمساعدة المؤسسة على الاستعداد لعملية المراجعة. بالإضافة إلى ذلك، تقدم الإدارة التغذية الراجعة للمؤسسات بشأن خطة العمل بعد المراجعة؛ مما يساعد المؤسسة في تنفيذ التوصيات الواردة في تقرير المراجعة.

كما قامت إدارة مراجعة أداء مؤسسات التدريب المهني بتنظيم ورشتي عمل لتدريب المستشارين الخارجيين الذين سيشاركون في فرق المراجعة. وكان الهدف من ورشة العمل الأولى، والتي تم تنظيمها في تاريخ ٢٨ مارس ٢٠١٣، بحضور خمسة مستشارين، هو إطلاعهم على أحدث السياسات والإجراءات الخاصة بالمراجعة، إلى جانب طرق التقييم، في حين عُقدت ورشة العمل الثانية على مدار يومين في ٢٦-٢٧ مايو ٢٠١٣، لتدريب المستشارين المعيّنين حديثاً على إطار عمل، وسياسات وإجراءات المراجعة، بحضور ثمانية مستشارين.

وقد قامت إدارة مراجعة أداء مؤسسات التدريب المهني بتوفير العديد من فرص التطوير المهني لأعضائها، حيث شاركوا في عدة ورش تدريب داخلية وخارجية، كما شاركوا في مؤتمرات محلية وعالمية.

ملاحظات ختامية

تعكس النتائج التراكمية للمراجعات التي أجريت في كلتا الدورتين الأولى والثانية، تحسناً ملموساً في جودة مؤسسات التعليم والتدريب المهني، حيث تظهر نسبة مهمة من مؤسسات التدريب، ولا سيما

ذوي المستوى الأقل؛ لذا، يتعين على المؤسسات تطوير قدرات المدربين لتقديم حصص تدريبية يكون فيها المتدرب هو محور العملية التعليمية والتدريبية. وكذلك يتعين على المدربين الاحتفاظ بسجلات دقيقة وحديثة لإنجاز المتدربين، والاستفادة من هذه السجلات. بالإضافة إلى ذلك، يجب على مؤسسات التدريب توظيف عمليات التقييم القبلية والمستمرة في التخطيط لحصص التدريب، وتصميمها بطريقة تلبى الاحتياجات الفردية للمدربين.

- فيما تقوم المؤسسات الأكثر كفاءة بتنفيذ أنظمة ضمان جودة داخلية نشطة وفعالة، فما زالت معظم مؤسسات التدريب في مراحل التطوير الأولى لهذه الأنظمة. وقد كشفت الدورة الثانية من المراجعات النقاب عن التحسن الواضح في جودة عملية التقييم الذاتي التي تجريها العديد من المؤسسات؛ نظرًا لوجود أدلة تشير إلى انغلاق الفجوة بين الدرجات التي تمنحها المؤسسات لأنفسها في استمارات التقييم الذاتي، وتلك الممنوحة من قبل فرق المراجعة. إلا أنه ما زال يتعين على بعض المؤسسات الاستفادة من عمليات التقييم الناقدة والمبنية على الأدلة، والتي تحدد بوضوح الجوانب التي تحتاج إلى تحسين.





مقدمة

تقوم إدارة مراجعة أداء مؤسسات التعليم العالي بإجراء ثلاثة أنواع من المراجعات، وتحديداً هي:

١- مراجعة الجودة المؤسسية، حيث تُقيّم مؤسسة التعليم العالي بالكامل، فيما يتعلق بفعالية ترتيبات ضمان الجودة المُتخذة في هذه المؤسسة.

٢- مراجعة البرامج في الكلية، حيث تصدر الأحكام على جودة برامج التعلم والمعايير الأكاديمية في برامج أكاديمية محددة.

٣- المراجعة التتبعية المؤسسية، حيث تتم مراجعة التحسينات التي أحرزتها مؤسسات التعليم العالي بعد سنة واحدة على الأقل من تسلم التوصيات الواردة في تقرير المراجعة المؤسسية لهذه المؤسسات.

وفي العام الأكاديمي ٢٠١٢-٢٠١٣، قامت إدارة مراجعة أداء مؤسسات التعليم العالي بإجراء "مراجعة البرامج في الكلية" على مستويات البكالوريوس والماجستير في مجالات العلوم الصحية، وعلوم الحاسوب وتقنية المعلومات، التي تقدمها مؤسسات التعليم العالي في مملكة البحرين. كما قامت الإدارة بإجراء "المراجعات التتبعية المؤسسية"، وبهذا يتم استكمال الدورة الأولى من مراجعة الجودة المؤسسية في البحرين.

مراجعة البرامج في الكلية

تركّز مراجعة البرامج في الكلية على المعايير الأكاديمية لكل برنامج، وتدريبه وجودة الترتيبات المُتخذة لضمان جودة كافة برامج التعلّم على مستوى البكالوريوس والماجستير في أي كلية من الكليات، وفي جانب تخصصي محدد. وفي هذا الإطار، فإن كلمة "كلية" تُستخدم لتقابل مفردات أخرى مثل "Faculty" أو "School"، أو أي مصطلح مرادف آخر؛ للإشارة إلى المؤسسة التي تطرح برنامج تعليم عالٍ. كما تدخل كافة البرامج التي تؤدي إلى منح شهادة البكالوريوس، أو الماجستير ضمن هذا الإطار وتخضع للمراجعة، باستثناء برامج الماجستير التي تقتصر على متطلب البحث العلمي فقط. كما تتم مراجعة كافة البرامج التي تطرحها كل كلية في وقت متزامن.

ويتم إجراء "مراجعة البرامج في الكلية"، باستخدام أربعة مؤشرات، لكل منها عدد من المؤشرات الفرعية التي تتوافق مع أفضل الممارسات الدولية. والمؤشرات الأربعة هي كما يلي:

المؤشر (١): برنامج التعلّم:

يُظهر البرنامج ملاءمة للهدف من حيث الرسالة، والجدوى، والمنهج الدراسي، وطرق التدريس، ومخرجات التعلّم المطلوبة، والتقييم.

المؤشر (٢): كفاءة البرنامج:

يُعَدّ البرنامج كفؤاً من حيث عدد الطلبة المقبولين، واستخدام المصادر المُتاحة، والتوظيف، والبنية التحتية، ودعم الطلبة.

المؤشر (٣): المعايير الأكاديمية للخريجين:

الخريجون مستوفون للمعايير الأكاديمية المتوافقة مع البرامج المماثلة في البحرين، وعلى المستوى الإقليمي، والدولي.

المؤشر (٤): فاعلية إدارة وضمان الجودة:

تساهم الترتيبات المُتخذة لإدارة البرنامج، بما فيها ضمان الجودة والتحسين المستمر، في إعطاء الثقة بالبرنامج.

وتتمثل التعديلات الأخرى التي أُجريت على المؤشر (١): "برنامج التعلّم"، في أن الحكم في هذا المؤشر هو حكم مُحدّد، بمعنى إذا كان هذا المؤشر غير مُستوفى، وبصرف النظر عما إذا كانت المؤشرات الأخرى مستوفاة أم لا، فسيكون الحكم على البرنامج الأكاديمي بأنه: "غير جدير بالثقة"، حسب ما هو مبين في الجدول (١٨).

الجدول (١٨): معايير الأحكام الختامية لمراجعة البرامج في الكلية

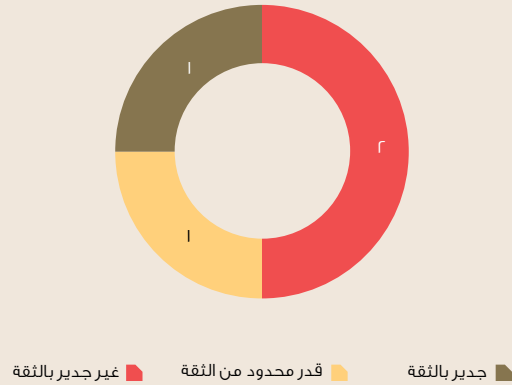
المعايير	الحكم
جميع المؤشرات الأربعة مستوفاة	جدير بالثقة
استيفاء اثنين أو ثلاثة من المؤشرات، بما فيها المؤشر رقم (١)	قدّر محدود من الثقة
استيفاء مؤشر واحد فقط أو عدم استيفاء كافة المؤشرات	غير جدير بالثقة
في جميع الحالات عندما يكون المؤشر رقم (١) غير مُستوفى	

نتائج مراجعة "البرامج في الكلية" في مجال العلوم الصحية

قامت إدارة مراجعة أداء مؤسسات التعليم العالي بمراجعة أربع كليات؛ تطرح سبعة برامج أكاديمية في مجال العلوم الصحية، في العام الأكاديمي ٢٠١٢-٢٠١٣.

من أصل البرامج الأكاديمية السبعة التي تطرحها الكليات الأربع في مجال العلوم الصحية، وحسب الموضع في الشكل (٧٣)، حازت ستة برامج على حكم: "جدير بالثقة"، في حين حصل برنامج واحد فقط على حكم: "غير جدير بالثقة".

الشكل (٧٤): نتائج المراجعات الأربع في الكليات التي تقدم برامج علوم الحاسوب وتقنية المعلومات.



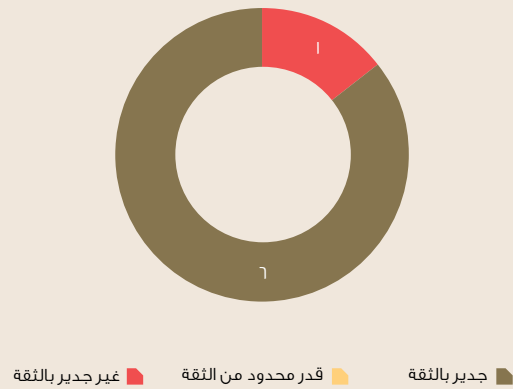
وقد استوفت ثلاثة برامج من البرامج الأربعة على مستوى البكالوريوس، المؤشر (١) (برنامج التعلم)، فيما استوفى برنامجان المؤشر (٢) (كفاءة البرنامج). أما المؤشر (٣) (المعايير الأكاديمية للخريجين) والمؤشر (٤) (فاعلية إدارة وضمان الجودة)، فقد تم استيفاءهما في برنامج واحد فقط. من ناحية أخرى، لم يستوف برنامج الماجستير أيًا من المؤشرات الأربعة. والأمر الأول الذي يجب ملاحظته في هذا الصدد أن المؤشر (١) (برنامج التعلم) لم يكن على المستوى المناسب فحسب، بل أيضًا نطاق وعمق دراسة برنامج الماجستير، إذ لم يتوافر ثمة دليل على تحقيق مخرجات التعلم المطلوبة للبرنامج. إن الدراسة على مستوى الماجستير يفترض فيها أن توفر للطلبة الفرصة لتطوير المعارف المتقدمة في مجال تخصص محدد؛ لإعدادهم لدراسة الدكتوراه لمن يرغب منهم في ذلك. كما أن هذا النوع من البرامج يُعد فرصة للطلبة البحرينيين للتخصص في مجال معين، ومن ثم، المساهمة في إضافة المعارف والمهارات إلى مملكة البحرين. وإذا لم تُستوف المعايير الأكاديمية للخريجين بالكامل، فقد يؤثر هذا سلبيًا على فرص التوظيف لهم في المستقبل. علاوة على ذلك، ففي عصر العولمة والحركة المصاحبة للمهنيين، فإنه يجب ضمان تخرج الطلبة وهم مسلحون بالمعارف والمهارات ذات الصلة، سواء على مستوى البكالوريوس أو الماجستير؛ مما يتيح لهم فرص المنافسة في سوق العمل العالمي.

النتائج التراكمية لمراجعة ثلاثة عشر برنامجًا في مراجعة "البرامج في الكلية"

منذ بدء مراجعات "البرامج في الكلية" في العام الأكاديمي ٢٠١٢-٢٠١٣، قامت الإدارة بالمراجعة الكاملة لعدد تسع كليات تقدم ١٣ برنامجًا في مجالات الطب، والعلوم الصحية وعلوم الحاسوب وتقنية المعلومات.

وقد استوفت البرامج الستة التي حازت على حكم: "جدير بالثقة" جميع المؤشرات الأربعة. وقد كانت خمسة برامج منها في مجال التمريض؛ منها أربعة على مستوى البكالوريوس، وبرنامج واحد على مستوى الماجستير. في حين كان البرنامج الآخر على مستوى البكالوريوس، وفي مجال العلاج الطبيعي. أما البرنامج الذي حصل على حكم: "غير جدير بالثقة"؛ فقد كان في مجال أخلاقيات وقانون الرعاية الصحية، وعلى مستوى الماجستير، فلم يستوف أيًا من المؤشرات الأربعة.

الشكل (٧٣): نتائج المراجعات السبع في الكليات التي تقدم برامج العلوم الصحية.



نتائج مراجعة "البرامج في الكلية" في مجال علوم الحاسوب وتقنية المعلومات

شرعت إدارة مراجعة أداء مؤسسات التعليم العالي في مراجعة البرامج المقدمة على مستوى البكالوريوس والماجستير في كليات علوم الحاسوب وتقنية المعلومات في شهر يناير ٢٠١٣، والبالغ عددها تسع كليات في مؤسسات التعليم العالي التي تزاوُل أنشطتها في مملكة البحرين. ومن ثم، فقد تمت مراجعة البرامج الأكاديمية في خمس كليات من هذه الكليات التسع، ونشر ثلاثة تقارير مراجعة لها إلى الآن، حيث تقدم ثلاث كليات منها أربعة برامج؛ وقد حاز برنامج واحد على حكم: "جدير بالثقة"، وبرنامج واحد على حكم: "قدر محدود من الثقة"، في حين حصل برنامجان على حكم: "غير جدير بالثقة"، حسب المبين في الشكل (٧٤).

على جهود المملكة الرامية إلى تنويع مصادرها الاقتصادية. وفي حالة برنامج البكالوريوس في الطب، فإن لهذا تأثيرات أكثر خطورة على مواطني مملكة البحرين.

المراجعات التتبعية لمؤسسات التعليم العالي

في الأعوام الأكاديمية ٢٠٠٨-٢٠١١، قامت إدارة مراجعة أداء مؤسسات التعليم العالي بإجراء مراجعة الجودة المؤسسية لعدد ١٤ مؤسسة من مؤسسات التعليم العالي، ونشر جميع تقارير مراجعة الجودة المؤسسية البالغ عددها ١٤ تقريرًا. (يقدم التقرير السنوي ٢٠١١، تحليلًا لنتائج المراجعة المؤسسية لأداء مؤسسات التعليم العالي). وبحسب الموضوع في " دليل مراجعة مؤسسات التعليم العالي"، فإنه يُشترط على المؤسسات التعليمية أن تقدم إلى إدارة مراجعة أداء مؤسسات التعليم العالي خطط التحسين بعد ثلاثة أشهر من نشر التقارير؛ تحدد فيها كيف ستقوم المؤسسة باستخدام النتائج التي تم التوصل إليها في تقارير المراجعة، لتحسين وضمان جودة أنشطتها على المستوى المؤسسي، وفي المهام الرئيسية للمؤسسة تحديدًا وهي: عمليتا التعليم والتعلم، والبحث ومشاركة المجتمع.

وفي الأعوام الأكاديمية ٢٠٠٩-٢٠١٢، تسلمت إدارة مراجعة أداء مؤسسات التعليم العالي خطط التحسين من أربع عشرة مؤسسة، وقامت الإدارة بتحليلها وعقد اجتماعات المتابعة البناءة مع الإدارة العليا للمؤسسات؛ لمناقشة جدوى تطبيقها، والرد على أية استفسارات لدى المؤسسات بشأن الجوانب الواردة في تقرير المراجعة والمتعلقة بخططها في التحسين. ومن أصل أربع عشرة مؤسسة تمت مراجعتها، قررت مؤسستان إغلاق أبوابها بعد تخرُّج طلابها الحاليين.

وعقب تسليم ومناقشة خطة التحسين، يجب على المؤسسة، بعد سنة واحدة على الأقل من نشر تقرير المراجعة المؤسسية، أن تقوم بتقديم تقرير مستوى التقدم إلى إدارة مراجعة أداء مؤسسات التعليم العالي، توضح فيه كيف قامت بتحقيق الأهداف التي وضعتها في خطة التحسين، وعلى وجه الخصوص، بيان الإجراءات التي تم اتخاذها للتطرق إلى القضايا الواردة في تقرير المراجعة، ومستوى التقدم الذي تم إحرازه في استيفاء التوصيات الواردة به. وتقوم الإدارة بتحليل هذه التقارير، وإجراء المراجعات التتبعية للمؤسسات؛ للتحقق مما ورد في هذه التقارير.

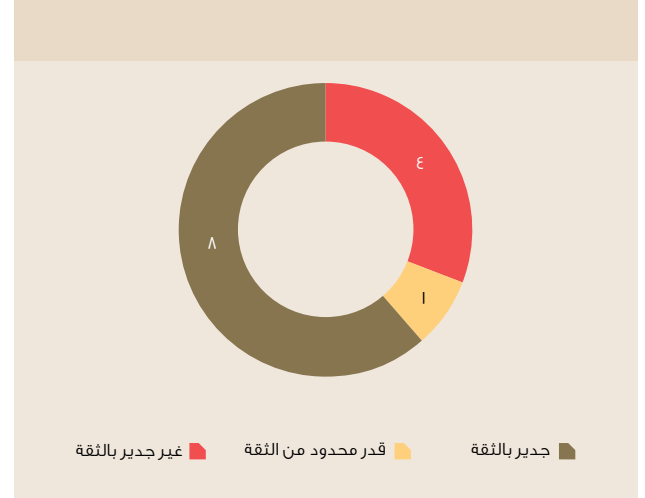
في العام الأكاديمي ٢٠١٢-٢٠١٣، قامت إدارة مراجعة أداء مؤسسات التعليم العالي بتنفيذ المراجعة التتبعية لمؤسستي تعليم عال حكوميتين، حيث أحرزت كلتاها مستوى تقدم ملائم بوجه عام في استيفاء التوصيات الواردة في تقارير المراجعة الأصلية. وفي حين أحرزت إحدى المؤسستين مستوى تقدم جيّد في موضوعي مساندة الطلبة والأبحاث، فما زال على المؤسسة الأخرى أن تُولى جودة التعليم والتعلم المزيد من العناية والاهتمام. وقد استوفت كلتا المؤسستين بشكل عام النتائج الواردة في خطة التحسين المقدمة من قبلهما.

وإذا تم تجميع نتائج التقارير التي حازت عليها المؤسسات التعليمية، وحسب المبين في الجدول (١٩) والشكل (٧٥)، فإنه من أصل ١٣ برنامجًا، حازت ٨ برامج على حكم: "جدير بالثقة"، وبرنامج واحد على حكم: "قدر محدود من الثقة"، في حين حصلت أربعة برامج على حكم: "غير جدير بالثقة".

الجدول (١٩): نتائج عمليات مراجعة البرامج الأكاديمية حسب المستوى ومجال التخصص في الطب والعلوم الصحية وعلوم الحاسوب وتقنية المعلومات

المراجعة حسب المستوى ومجال التخصص	جدير بالثقة	قدر محدود من الثقة	غير جدير بالثقة
برنامجان في مجال البكالوريوس في الطب	١	صفر	١
٥ برامج في مجال البكالوريوس في العلوم الصحية	٥	صفر	صفر
برنامجان في مجال الماجستير في العلوم الصحية	١	صفر	١
٣ برامج في مجال البكالوريوس في علوم الحاسوب وتقنية المعلومات	١	١	١
برنامج في مجال البكالوريوس في علوم الحاسوب وتقنية المعلومات	صفر	صفر	١
المجموع: ١٣ مراجعة	٨	١	٤

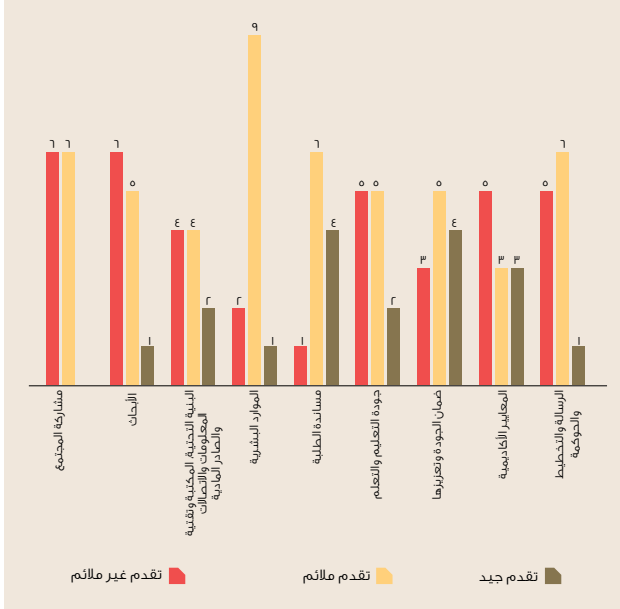
الشكل (٧٥): النتائج التراكمية لمراجعة ١٣ برنامجًا أكاديميًا



وقد استوفت البرامج الثمانية الحائزة على حكم: "جدير بالثقة" جميع المؤشرات الأربعة. أما البرنامج الذي حصل على حكم: "قدر محدود من الثقة"، فلم يستوفِ كلاً من المؤشر (٣) (المعايير الأكاديمية للخريجين) والمؤشر (٤) (فاعلية إدارة وضمان الجودة). وفي البرامج الأربعة التي حصلت على حكم: "غير جدير بالثقة"، فقد استوفى برنامج واحد فقط مؤشراً واحداً - المؤشر (١) (برنامج التعلم)، في حين لم تستوفِ البرامج الثلاثة الأخرى أيًا من المؤشرات الأربعة. وتجدر الإشارة إلى أن برنامجين من هذه البرامج الثلاثة كانا على مستوى الماجستير، والبرنامج الثالث كان على مستوى البكالوريوس في الطب؛ مما يؤثر سلبيًا - حسب ما ذكرنا آنفاً - ليس على الطلبة أنفسهم، بل أيضاً

إدارة مراجعة أداء مؤسسات التعليم العالي

الشكل (٧٧): النتائج التراكمية لمستوى التقدم في عمليات المراجعة التتبعية المؤسسية لعدد ١٢ مؤسسة تعليم عالٍ حسب الموضوع للأعوام الأكاديمية ٢٠١٠-٢٠١٣*



*في الشكل (٧٧) عند جمع الأرقام إلى ١٠ أو ١١ حسب العمود، فهذا يعني أن مؤسسة واحدة أو مؤسستين لم يحصلوا على أية توصية في هذا الموضوع.

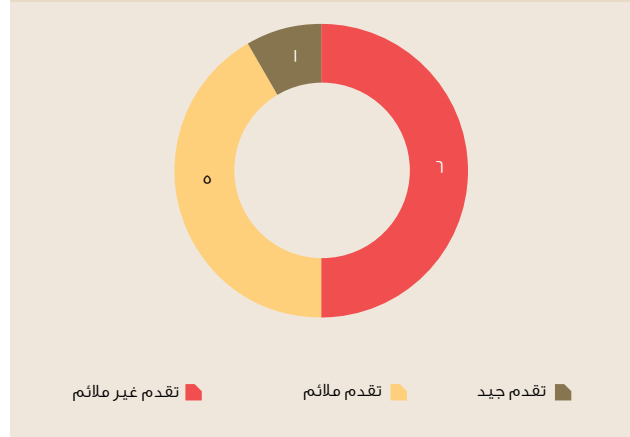
ونتناول فيما يلي كل موضوع حسب الترتيب الموضح سابقاً.

فيما شكّلت التحسينات في موضوع "الرسالة والتخطيط والحوكمة" تحدياً لمعظم مؤسسات التعليم العالي، فقد أحرزت ست مؤسسات (٥٠٪)، مستوى تقدم ملائم في استيفاء التوصيات الواردة في تقارير المراجعة لها، في حين حققت مؤسسة واحدة فقط مستوى تقدم جيد. وما زالت خمس مؤسسات تواجه العديد من التحديات فيما يتعلق بهذا الموضوع؛ ففي حين تم الفصل الدقيق بين الأدوار المنوطة بمجلس الأمناء وفريق الإدارة في كثير من الأحيان إلا أن هذا الفصل كان بشكل نظري، حيث لا تزال الصورة مبهمّة من الناحية العملية في الوقت الحاضر. وفيما تم تعيين رؤساء جدد لهذه المؤسسات، فإنهم لم يظهروا ثمة أدلة بيّنة على القيادة الأكاديمية القوية. كما كان للقدرات المحدودة بين هياكل حوكمة المؤسسات التعليمية وإدارتها، أثر سلبي مباشر على جودة ما تقدمه هذه المؤسسات من برامج بشكل عام؛ ومن ثم يجب استيفاء هذا الجانب على الفور.

وفي حين تملك معظم المؤسسات - في الوقت الحاضر - خططاً إستراتيجية ترتبط بخطط عملها؛ تتسم آليات مراقبة تنفيذ هذه الخطط بعدم النضج في الغالب. وفيما زادت عمليات المقايسة الخارجية، إلا أنها تُعد شكلية وذات نطاق ضيق في أحوال كثيرة، وما

وقد قامت الإدارة بتنفيذ عمليات المراجعة التتبعية للمؤسسات الاثنيتي عشرة جميعاً، وإذا ما تم تجميع مستوى التقدم الذي أحرزته المؤسساتان الحكومتان اللتان أُجريت لهما المراجعات التتبعية في العام الأكاديمي ٢٠١٢-٢٠١٣ مع المؤسسات العشر التي أُجريت لها مراجعات تتبعية في الأعوام الأكاديمية ٢٠١٠-٢٠١٢، فإنه يتضح أن مؤسسة واحدة فقط قد أحرزت مستوى تقدم جيد؛ مما يعني استيفاء معظم التوصيات الواردة في تقرير المراجعة لها بنجاح، وخمس مؤسسات قد أحرزت مستوى تقدم ملائم؛ مما يعني أن معظم التوصيات قد تم استيفائها كلياً أو جزئياً، في حين حققت ست مؤسسات مستوى تقدم غير ملائم؛ مما يعني أنها لم تستوف معظم التوصيات، أو إحدى التوصيات الرئيسية الواردة في تقارير المراجعة لها بشكل كافٍ، بحسب المبين في الشكل (٧٦).

الشكل (٧٦): النتائج التراكمية لعمليات المراجعة التتبعية المؤسسية لعدد ١٢ مؤسسة تعليم عالٍ للأعوام الأكاديمية ٢٠١٠-٢٠١٣



هذا، ويتم تجميع نتائج تقارير المراجعة المؤسسية وفق تسعة موضوعات، بحسب المبين في الشكل (٧٧). وهذه الموضوعات كما يلي:

- الرسالة والتخطيط والحوكمة
- المعايير الأكاديمية
- ضمان الجودة وتعزيزها
- جودة التعليم والتعلم
- مساندة الطلبة
- الموارد البشرية
- البنية التحتية، والمصادر المادية وغيرها
- الأبحاث
- مشاركة المجتمع

يتعين أيضًا تأسيس ثقافة الجودة في جميع أقسام العديد من مؤسسات التعليم العالي.

أما فيما يتعلق بموضوع **"جودة التعليم والتعلم"**، فقد أحرزت مؤسساتان مستوى تقدم جيد، وخمس مؤسسات مستوى تقدم ملائم؛ وهو أمر يثير القلق أن تخفق خمس مؤسسات في تحقيق مستوى التقدم المتوقع منها في الفترة ما بين نشر تقارير مراجعة الجودة المؤسسية الأصلية وتقارير المراجعة التتبعية المؤسسية. وقد أظهرت النتائج التراكمية لتقارير مراجعة الجودة المؤسسية الأصلية ضعف جودة عمليتي التعليم والتعلم بشكل عام؛ وهو أمر ما زال مستمرًا لدى العديد من المؤسسات؛ إذ تعتبر جودة عمليتي التعليم والتعلم والتعلم العالية، ولا سيما على مستوى البكالوريوس، عنصرًا أساسيًا للطلبة الطموحين والراغبين في إحراز النجاح. ومن ثم، يجب تطوير مجموعة من الآليات المؤسسية لدعم جودة عمليتي التعليم والتعلم، والتي تشمل جملة من إستراتيجيات التعليم والتعلم المتنوعة والمبتكرة، وطرق التقييم النشطة والشفافة، والمناهج الحديثة ذات الصلة التي تتسم بالعمق والسعة التي تتناسب مع مستوى المؤهلات الممنوحة.

ومن أصل المؤسسات الإحدى عشرة التي حازت على توصيات في موضوع **"مساعدة الطلبة"**، حققت أربع مؤسسات مستوى تقدم جيد، وست مؤسسات مستوى تقدم ملائم، في حين لم تحقق مؤسسة واحدة فقط مستوى تقدم كاف في هذا الجانب. وعلى الرغم من أن لدى هذه المؤسسات آليات لمساعدة الطلبة المعرضين لخطر الإخفاق الأكاديمي، فما زالت هذه الآليات في حاجة إلى بلورة في بعض الحالات. ويعتبر هذا أمرًا مهمًا لتحقيق التوافق في المساعدة المقدمة إلى الطلبة في كافة أقسام المؤسسة، وبالتالي مراقبتها ومراجعتها لإدخال التحسينات المطلوبة في هذا الجانب.

وقد شهد موضوع **"الموارد البشرية"** تحسنًا يصل إلى درجة تحقيق عشر مؤسسات من أصل ١٢ مؤسسة تقدمًا في عدد الموظفين، حيث أحرزت مؤسسة واحدة مستوى تقدم جيد، في حين أحرزت تسع مؤسسات مستوى تقدم ملائم. ومع هذا، فما زالت زيادة أعباء التدريس الفعلية، وعدم توافق مؤهلات وخبرة أعضاء هيئة التدريس مع البرامج الأكاديمية التي يقومون بتدريسها، تشكل خطرًا كبيرًا يعصف بالبرامج والمعايير الأكاديمية.

أما فيما يخص موضوع **"البنية التحتية والمصادر المادية"**، فلم تحصل مؤسساتان؛ إحداهما مؤسسة تعليم عال حكومية، والأخرى مؤسسة تعليم عال خاصة، على أية توصية في تقرير المراجعة الأصليين لهما، بل حازتا على تزيكات في هذا الجانب. ومن أصل المؤسسات العشر الأخرى، أحرزت مؤسساتان مستوى تقدم جيد، وأربع مؤسسات مستوى تقدم ملائم، في حين أحرزت المؤسسات الأربع المتبقية مستوى تقدم غير ملائم. وتكمن المشكلة الرئيسة في أن

زال الأداء في حاجة إلى المقايضة على مستوى المؤسسة، والكلية والقسم مقابل نقاط مرجعية لضمان الجودة. وفي حال الإخفاق في القيام بذلك، فإن هذا الأمر سوف يشكل خطرًا جسيمًا على ضمان جودة المؤسسة.

ومن أصل المؤسسات الإحدى عشرة التي حازت على توصيات في موضوع **"المعايير الأكاديمية"**، حققت ثلاث مؤسسات مستوى تقدم جيد، وثلاث مؤسسات مستوى تقدم ملائم، في حين لم تحقق خمس مؤسسات مستوى تقدم كاف في هذا الجانب. وفي معظم هذه المؤسسات، تعتبر عمليات التقييم الختامية هي النموذج السائد. وفيما تُنفذ عمليات التقييم التكوينية بشكل ظاهري، فإنها تُعد مقصورة – على نحو نموذجي – على أعمال الطلبة التي يتم إعدادها لهم؛ للوقوف على الجوانب التي تحتاج إلى تحسين، وبينما تعتبر هذه ممارسة جيدة، بيد أنها تحدث بعد عملية التقييم، ولا توفر أية فرصة لإجراء المداخلات أثناء خبرة التعلم للطلبة. لذا، يتعين أن يكون هناك فهم شامل لمفهوم عمليات التقييم التكوينية، وطريقة عملها، ثم تضمينها في هذه الممارسة؛ حتى يتسنى إجراء التعديلات اللازمة على عملية التعلم.

والأمر الآخر محل الاهتمام هو مستوى التقييم، ولا سيما مستوى الطلبة في السنة الأخيرة من التخرج، حيث يفتقر الطلبة في الغالب إلى مهارات التفكير العليا وحل المشكلات، أو تكاد تكون هذه المهارات معدومة في بعض الحالات؛ مما ينعكس سلبيًا على المعايير الأكاديمية، وينتج عنها عدم التوافق بين المؤهلات التي يتم الحصول عليها والمهارات والكفاءات المكتسبة من قبل الخريجين. ومن ثم، يتعين التعامل مع هذا الأمر بمنهجية متعددة العناصر تشمل تطوير وتنفيذ نظام تدقيق خارجي نشط لتقييم مستوى إنجاز مخرجات التعلم المطلوبة.

وقد شهد موضوع **"ضمان الجودة وتعزيزها"**، تحسنًا في ٧٥٪ من مؤسسات التعليم العالي؛ وقد حققت أربع مؤسسات من ١٢ مؤسسة مستوى تقدم جيد، وخمس مؤسسات مستوى تقدم ملائم، في حين حققت ثلاث مؤسسات مستوى تقدم غير ملائم في هذا الجانب. وقد قامت جميع مؤسسات التعليم العالي، في الوقت الراهن، بإنشاء مكاتب ضمان الجودة، وتكليف موظفين بمسؤوليات ومهام ضمان الجودة، إلى جانب تشكيل لجان ضمان الجودة أيضًا. وفي حين قامت بعض المؤسسات بتطوير وتنفيذ نظام ضمان الجودة، إلا أن العديد منها قام بتطوير بعض عناصر هذا النظام فقط. ولدى معظم المؤسسات مجموعة من السياسات والإجراءات، ويتمثل التحدي الذي يواجهه هذه المؤسسات الآن في الالتزام بهذه السياسات والإجراءات، إضافة إلى وضع الآليات الخاصة بتقييم تنفيذ هذه السياسات والإجراءات، ومراجعتها عند اللزوم؛ لأنه إذا لم يتم القيام بهذا الأمر، فلن يتم ضمان جودة ما تقدمه هذه المؤسسات من برامج. وما زال

وبالتالي ستكون الأحكام أساساً جديداً لتصنيف هذه المؤسسات.

بناء القدرات:

واصلت إدارة مراجعة أداء مؤسسات التعليم العالي تقديم برامج بناء القدرات بهدف توفير الدعم لكافة مؤسسات التعليم العالي للتحضير للمراجعة. وفيما يتعلق ببناء القدرات، فقد قامت الإدارة بتنظيم ورش العمل واجتماعات المساندة لعدد ٦ مؤسسات من مؤسسات التعليم العالي التي تم إجراء مراجعة لبرامجها في العلوم الصحية، وعلوم الحاسوب، وتقنية المعلومات. كما عقدت الإدارة ورشة عمل للمؤسسات التي من المقرر إجراء مراجعات برامج إدارة الأعمال في كلياتها في العام الأكاديمي ٢٠١٣-٢٠١٤، ضمن "إطار مراجعة البرامج في الكلية" وإعداد تقرير التقييم الذاتي لبرامج تقنية المعلومات. كما غطت ورش العمل توقعات محفظة الأدلة التي تشمل تقرير التقييم الذاتي المعتمد إعداداً من قبل المؤسسات. كذلك، عقدت الإدارة الاجتماعات المساندة لمؤسستين من مؤسسات التعليم العالي التي كان من المقرر إجراء مراجعة زيارة المتابعة المؤسسية لها.

كما شرعت الإدارة في تنفيذ برنامج تدريب المراجعين المحليين المعتمد انضمامهم إلى لجان الخبراء في مراجعات البرامج في الكلية. ولتحقيق هذا الغرض، قامت الإدارة بتنظيم ورشة عمل في شهر أكتوبر ٢٠١٢، بعنوان: "تدريب المراجعين المحليين" في مجال تقنية المعلومات بحضور المراجعين المحليين المقترح انضمامهم للجان المراجعة. وعلى غرار أعضاء لجان الخبراء الآخرين، فإن هؤلاء المراجعين المحليين هم من ذوي الاختصاص العلمي الدقيق في المواد أو في التعليم العالي. وقد وجهت الدعوة إلى المراجعين المقترحين بصفتهم الشخصية، وليس باعتبارهم ممثلين عن مؤسساتهم أثناء إجراء عمليات المراجعة، ويتم اختيار المراجعين المحليين من صفوف أعضاء هيئة التدريس في مجالات تخصصاتهم. وبالتوافق مع أفضل الممارسات الدولية، سيشمل لفظ "المراجعين المحليين" أعضاء هيئة التدريس من البحرينيين وغير البحرينيين العاملين في مملكة البحرين، ومن المقرر تسجيل أسماء المشاركين الذين يكملون التدريب في سجل الإدارة للمراجعين المحليين والإقليميين والدوليين. كما عقدت الإدارة ورشة عمل تحضيرية للمؤتمر بعنوان: "جاهزية المراجع الخارجي" في شهر فبراير ٢٠١٣، كان الغرض منها إلقاء الضوء على الكفايات المطلوبة من قبل المراجع.

ملاحظات ختامية

إذا تم تجميع نتائج أدوات ضمان الجودة الخارجية المستخدمة من قبل إدارة مراجعة أداء مؤسسات التعليم العالي، تحديداً وهي: مراجعة الجودة المؤسسية، ومراجعة البرامج في الكلية، والمراجعة التتبعية المؤسسية، فإنها تقدم صورة شاملة لوضع مؤسسات التعليم

بعض المؤسسات ما زالت عملية التعليم العالي فيها تتم في مبان ضيقة وغير ملائمة للغرض، وتفتقر إلى وسائل الترفيه والمكتبات المناسبة؛ مما يؤثر - على نحو كبير - على خبرة التعلم المقدمة للطلبة، ومن ثم يجب اتخاذ الخطوات العاجلة لتوفير بيئة تعلم عالية الجودة لهم.

ومن أصل عمليات المراجعة التتبعية المؤسسية لعدد ١٢ مؤسسة تعليم عالي، فقد أحرزت مؤسسة واحدة فقط مستوى تقدم جيد في موضوع "الأبحاث"، وهي جامعة البحرين؛ وفي حين حققت خمس مؤسسات تعليم عالي مستوى تقدم ملائم، لم تحقق ٥٠٪ من المؤسسات مستوى التقدم المتوقع منها في هذا الجانب. ومن التحديات التي تواجه المؤسسات صياغة مفهوم الأبحاث بطريقة تدمج مع برامج التعليم والتعلم، ومن ثم إلحاقه بالنظام المؤسسي ككل. علاوة على ذلك، تتبنى معظم المؤسسات تقريباً الأسلوب الكمي البحث وبطريقة عشوائية فيما يتعلق بالأبحاث. ويظهر الأمر الأول الافتقار إلى النظام المؤسسي، فيما يعكس الأمر الثاني الافتقار إلى جودة الأبحاث، وكلاهما لا يكفي لتحسين جودة البرامج التعليمية. لذا، يتعين تنفيذ أدوات القياس الكيفية، مثل مراجعة النظير "المحايدة"، لمخرجات الأبحاث وفقاً لأفضل الممارسات الدولية. وكذلك، يجب وضع إستراتيجيات مؤسسية متجانسة للأبحاث التي تدعم تقديم برامج التعليم والتعلم ذات الجودة العالية، وتنفيذها، فضلاً عن تطوير طرق مراقبتها وتقييمها.

أما فيما يتعلق بموضوع "مشاركة المجتمع"، فلم تحرز أية مؤسسة مستوى تقدم جيد، في حين حققت ٥٠٪ من المؤسسات مستوى تقدم ملائم، و ٥٠٪ مستوى تقدم غير ملائم في هذا الجانب. وتظهر نتائج تقارير مراجعة الجودة المؤسسية وتقارير المراجعة التتبعية المؤسسية اللاحقة، وجود ارتباط في جميع مؤسسات التعليم العالي بشأن وسائل المشاركة المجتمعية، وأسلوب صياغتها في كل مؤسسة بطريقة تدمجها مع المهمتين الرئيسيتين الآخرين للمؤسسة تحديداً وهما: عمليتا التعليم والتعلم، والبحث، وما يعنيه إلحاقها بالنظام المؤسسي ككل. ومن ثم، يتعين استيفاء هذا الجانب. علاوة على ذلك، يجب وضع إستراتيجية متجانسة لتنفيذه، إضافة إلى تطوير طرق مراقبته وتقييمه.

استناداً إلى نتائج الدورة الأولى للمراجعات المؤسسية، والتي تمت خلال الفترة من نوفمبر ٢٠٠٨ إلى يناير ٢٠١١، فقد تم تصنيف مؤسسات التعليم العالي إلى ثلاث فئات متدرجة تبين موقع هذه المؤسسات في خارطة التعليم العالي في مملكة البحرين في تلك الفترة. والجدير بالذكر أن هذه التصنيفات هي تصنيفات مرحلية تنتهي بانتهاء الزيارات التتبعية هذا العام وتعد لاغية، كما وإن الهيئة ستبدأ في تنفيذ الدورة الثانية للمراجعات المؤسسية لمؤسسات التعليم العالي، والتي ستصدر أحكاماً حول جودة أداء هذه المؤسسات،

العالي في مملكة البحرين.

أنشطتها إلا في العقد الأخير، فمن الأهمية بمكان أن تولي هذه المؤسسات الأولوية لتعزيز عمليتي التعليم والتعلم. ومع هذا، تعتبر الأبحاث هي محور عملية التدريس في مؤسسات التعليم العالي؛ وهذا ما يميز مؤسسات التعليم العالي عن غيرها من المؤسسات التعليمية. لذا، يجب على الهيئة الأكاديمية مواكبة أحدث الابتكارات في مجالات تخصصاتهم؛ مما يعني أن تدور الأبحاث في فلك عملية التدريس على مستوى التعليم العالي. ومن ثم، يتعين بذل المزيد من الجهود البحثية في هذا الصدد.

مشاركة المجتمع – إن برامج مشاركة المجتمع المستدامة المرتبطة بالبرامج التعليمية لا تفيد الطلبة والأطراف ذات العلاقة فقط، بل تساهم أيضاً في ازدهار المجتمع المدني بسرعة بالغة. كذلك، يساهم ابتكار المفاهيم الواضحة وتطوير وتنفيذ أنشطة مشاركة المجتمع القائمة على أساس الاحترام والثقة المتبادلة بين جميع الأطراف ذات العلاقة في ازدهار ونهضة المواطنين قاطبة.

إن المبادئ الأساسية الثلاثة لرؤية البحرين الاقتصادية ٢٠٣٠: الاستدامة، والتنافسية والعدالة؛ هي نفس المبادئ التي يمكن تطبيقها على مؤسسات التعليم العالي في البحرين. ولخض تطبيق مبدأ الاستدامة، فيجب على المؤسسات توفير خبرة التعلم العالية الجودة في جميع برامجها الأكاديمية. وسوف تتسم المؤسسات بالتنافسية إذا قدمت البرامج التي تُكسب المعارف والمهارات المطلوبة لمنافسة الخريجين بنجاح في الاقتصاد العالمي في القرن الحادي والعشرين، فيما سيتحقق مبدأ العدالة إذا قامت المؤسسات بمزاولة أنشطتها بشفافية وبطريقة أخلاقية تم فيها معاملة الجميع بطريقة متساوية.

حتى يتسنى تحقيق المخرجات المطلوبة، فإن المؤسسات في حاجة إلى قيادة ذات نزاهة أكاديمية وإدارية قوية. إن ترتيبات ضمان الجودة التي تتسم بالحيوية والشفافية مطلوبة جنباً إلى جنب مع الهيئة الأكاديمية التي تركز نفسها لتطوير المؤسسة التعليمية البحثية. ويجب أن تدعم البرامج التعليمية بالمناهج الدراسية ذات التصميم المناسب، إضافة إلى طرق التقييم ومخرجات التعلم المطلوبة التي ستضمن، عند تنفيذها، اكتساب الخريجين للمعايير الأكاديمية المناسبة. وعند تجميع هذه العناصر معاً، سوف تنعم البحرين بنظام تعليم عالٍ "يمكّن جميع البحرينيين من تحقيق طموحاتهم التي يصبون إليها".

بينما أحرزت معظم المؤسسات بعض التقدم في إدارة جودة ما تقدمه من برامج أكاديمية، فإن مدى التحسن يختلف من مؤسسة لأخرى؛ إذ لم تبدأ المؤسسات رحلة التحسن من نفس القاعدة الأساسية؛ لذلك فإن مسار الصعود لبعض هذه المؤسسات في أن تصبح مؤسسة تعليمية عالية الجودة غاية في الصعوبة. وكذلك، يمكن أن يتحقق هذا الأمر لبعض من هذه المؤسسات فقط، من خلال إدخال التحسينات التدريجية التي سوف تستغرق وقتاً طويلاً؛ للوصول إلى الحد الأدنى من جودة التعليم. وعلى الرغم من أن المؤسسات قد حققت مستوى تقدم ملائم في استيفاء التوصيات الواردة في تقارير المراجعة، فيجب أن نضع في الاعتبار أن بذلهم بقاعدة أساسية منخفضة جداً قد يعني أن المؤسسات لا تزال غير قريبة من توفير خبرة التعلم العالية الجودة لطلابها. ومن الأدلة على ذلك استمرار حصول المؤسسات على حكم: "غير جدير بالثقة" أو "قدّر محدود من الثقة" في مراجعات البرامج الأكاديمية. ومن المرجح أن يكون للمؤسسات ذات الأداء الضعيف تأثير سلبي على حياة ووظائف الشباب البحرينيين.

ونوضح فيما يلي بعض الجوانب المهمة التي يتعين استيفائها إذا رغبت مؤسسات التعليم العالي في تطوير وتقديم نظام تعليم عالي الجودة في مملكة البحرين.

القيادة والإدارة – تعتبر مؤسسات التعليم العالي مؤسسات معقدة، ومن ثم تحتاج إلى رؤساء جامعات يملكون مجموعة فريدة من المهارات والدراية، وعلى قدر عالٍ من التقدير أكاديمياً كونهم القادة الأكاديميين لهذه المؤسسات، وفي الوقت ذاته، الرؤساء التنفيذيين لها، وبالتالي يجب أن تتوفر لديهم المهارات الإدارية الملائمة والنزاهة الأكاديمية.

جودة التعليم والتعلم – يجب النظر إلى جودة التعليم والتعلم بمفهومها الأوسع نطاقاً؛ إذ إنها لا تشير إلى البرامج التعليمية، وعلم أصول التدريس وعمليات التقييم فقط، بل تشمل أيضاً متطلبات القبول، والموظفين، والتطور المهني، ومساندة الطلبة، والمكتبات، وتقنية المعلومات والاتصالات، إضافة إلى بيئة التعلم بوجه عام. كذلك، تعتبر ترتيبات ضمان الجودة لجميع هذه العناصر أمراً مهماً، ولا يجب النظر إليها باعتبارها أنشطة متفرقة؛ وهذه هي الحالة التي يكون فيها "الكل أكبر من حاصل مجموع الأجزاء". وحتى ينعم الطلبة بخبرة تعلم عالية الجودة، فإنه يتعين على المؤسسات تطوير وتنفيذ إستراتيجية تعليم وتعلم شاملة تتناسب مع مجموعة مؤهلات البرامج الأكاديمية الممنوحة، وتشمل كافة جوانب عمليتي التعليم والتعلم.

الأبحاث – بالنظر إلى أن قطاع التعليم العالي في البحرين لم يصل إلى مرحلة النضج، حيث لم تبدأ مؤسسات التعليم العالي مزاولة





تطوير الإطار الوطني للمؤهلات

الإطار الوطني للمؤهلات هو منظومة شاملة لرصد جميع أنماط التعلم الناتجة عن تحصيل مؤهلات مصنفة على مستويات متسلسلة بحسب مخرجات التعلم؛ لتربط تصاعدياً وأفقياً جميع أنواع المؤهلات الوطنية وتلك الممنوحة من خارج المملكة مع مستويات الإطار العشرة، كما هو موضح في الشكل (٧٨). ويكمن الغرض من الإطار الوطني للمؤهلات في وضع منظومة أكثر انسجاماً، وشفافية، وسهلة الفهم، وذات جودة للمؤهلات؛ تلبّي كلاً من المتطلبات الوطنية والدولية.

الشكل (٧٨): مستويات الإطار الوطني للمؤهلات



في عام ٢٠١٢ قررت اللجنة الوطنية لتطوير التعليم والتدريب وضع مسؤولية إدارة الإطار الوطني للمؤهلات تحت مظلة الهيئة (هيئة ضمان جودة التعليم والتدريب آنذاك) وقد صدر المرسوم الملكي رقم (٨٣) لسنة ٢٠١٢ والمرسوم الملكي رقم (٢٤) لسنة ٢٠١٣ بتنظيم الهيئة الوطنية للمؤهلات وضمان جودة التعليم والتدريب. وبناءً على ذلك أنشئت الإدارة العامة للإطار الوطني للمؤهلات بهدف توفير الانسجام والتوافق والوضوح لنظام المؤهلات في مملكة البحرين من خلال تعزيز جودة وقيمة المؤهلات، كما تطمح إلى ضمان ثقة الأطراف ذات العلاقة في المؤهلات البحرينية التي يتم تسكينها على الإطار الوطني للمؤهلات.

وتنقسم مراحل الإطار الوطني للمؤهلات إلى ثلاث مراحل: مرحلة التصميم (٢٠١٠-٢٠١١)، ومرحلة الإعداد (المرحلة التجريبية: ٢٠١٢-٢٠١٤) ومرحلة التشغيل (٢٠١٤). وقد أسفرت مرحلة التصميم عن الحصول على موافقة اللجنة الوطنية لتطوير التعليم والتدريب على هيكل

الإطار الوطني للمؤهلات، وعدد مستوياته، إلى جانب الرؤية، والرسالة، والأهداف والمبادئ الأساسية للإطار الوطني للمؤهلات. وكان الإطار حينذاك - كمشروع - تحت إشراف صندوق العمل (تمكين) وقامت الهيئة الأسكتلندية للمؤهلات (SQA) بتقديم الدعم والمشورة الفنية للمشروع.

مرحلة الإعداد للإطار الوطني للمؤهلات

في العام الأكاديمي ٢٠١٢-٢٠١٣ وبعد وضع الإطار الوطني للمؤهلات تحت مظلة الهيئة الوطنية للمؤهلات وضمان جودة التعليم والتدريب، عملت الإدارة العامة للإطار الوطني للمؤهلات جاهدة على مرحلة الإعداد للإطار الوطني للمؤهلات. وتركزت مهامها في هذه المرحلة على ما يلي:

- تطوير المعايير، والإجراءات، والأدلة الإرشادية استناداً إلى السياسات التي تم وضعها في المرحلة الأولى، إلى جانب تشكيل مجموعات العمل.
- اختيار المؤسسات المشاركة في مرحلة التطبيق التجريبي.
- اختيار المؤهلات المعتمدة تسكينها مرحلياً على الإطار الوطني للمؤهلات ضمن مرحلة التطبيق التجريبي.
- بناء قدرات المؤسسات التعليمية والتدريبية السبع عشرة المختارة لمرحلة التطبيق التجريبي للإطار الوطني للمؤهلات، لدعم عمليات اختبار وتقييم المعايير، والإجراءات والأدلة الإرشادية التي تمت صياغة مسوداتها.
- تأسيس الإدارة العامة للإطار الوطني للمؤهلات، وتعيين وتدريب موظفيها.
- تطوير العمليات والأنظمة الإدارية الداخلية من أجل العمل على الإدراج المؤسسي، وتسكين المؤهلات على الإطار الوطني للمؤهلات.

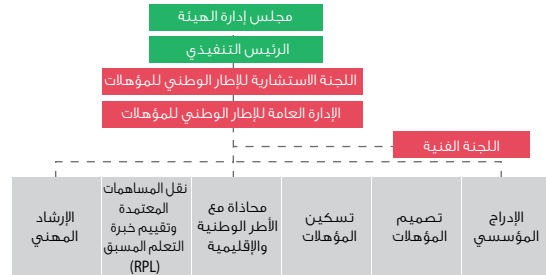
حوكمة الإطار في مرحلة التطبيق التجريبي

تتكون منظومة حوكمة الإطار خلال مرحلة التطبيق التجريبي من اللجنة الاستشارية للإطار واللجنة الفنية ومجموعات العمل كما هو موضح في الشكل (٧٩)، وقد أصدر صاحب السمو الملكي رئيس الوزراء الموقر القرار رقم ٥٢ لسنة ٢٠١٣، بتشكيل اللجنة الاستشارية للإطار الوطني للمؤهلات برئاسة الرئيس التنفيذي للهيئة وعضوية ممثلين عن قطاعي التعليم والتدريب في القطاعين العام والخاص.

الإدارة العامة للإطار الوطني للمؤهلات

تغطي كافة القطاعات التعليمية والتدريبية. ويوضح الشكل (٨٠) عدد المؤسسات المشاركة حسب القطاعات التعليمية والتدريبية.

وقد رشحت المؤسسات التجريبية ٧٩ مؤهلاً للمشاركة في التطبيق التجريبي ضمن مرحلة الإعداد للإطار الوطني للمؤهلات. ويوضح الشكل (٨١) عدد المؤهلات المشاركة في مرحلة التطبيق التجريبي حسب القطاعات التعليمية والتدريبية.



الشكل (٧٩): حوكمة وإدارة الإطار الوطني للمؤهلات في مرحلة التطبيق التجريبي.

وتختص اللجنة الاستشارية بالنظر في كل ما يتعلق بالإطار الوطني للمؤهلات وخاصة الموافقة على السياسات والإجراءات والإرشادات المتبعة في الإطار لإدراج المؤسسات وتسكين مؤهلاتها على الإطار.

وتشرف اللجنة الفنية على التعديلات المقترحة على مجموعة السياسات والإجراءات وآليات العمل المرتبط بالإطار على ضوء نتائج التطبيق التجريبي تمهيداً لرفعها إلى اللجنة الاستشارية.

أما مجموعات العمل فتقوم بالمساهمة في تطوير معايير الإطار على ضوء السياسات والإجراءات التي تم وضعها في مرحلة التصميم واقتراح التعديلات اللازمة عليها على ضوء نتائج التطبيق التجريبي للإطار ورفعها إلى اللجنة الفنية.

التطبيق التجريبي خلال مرحلة الإعداد للإطار الوطني للمؤهلات

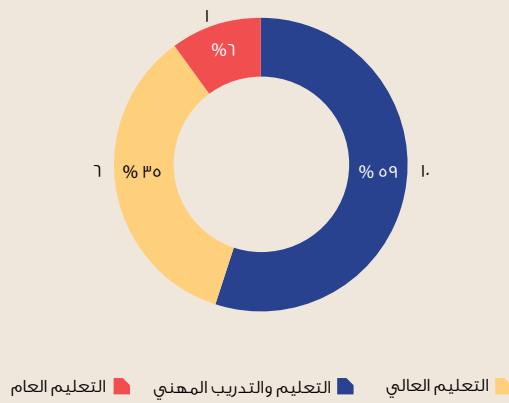
تم تدشين مرحلة التطبيق التجريبي رسمياً في ٤ أكتوبر ٢٠١٢، بحضور مسؤولي الإدارة العليا للأطراف الرئيسة ذات العلاقة في قطاعي التعليم والتدريب في البحرين.

وقد وقع الاختيار على عدد من المؤسسات والمؤهلات لاختبار سياسات، ومعايير وإجراءات الإطار الوطني للمؤهلات، بعد مصادقة اللجنة الفنية للإطار الوطني للمؤهلات على المعايير التالية لاختبار المؤسسات والمؤهلات لمرحلة التطبيق التجريبي:

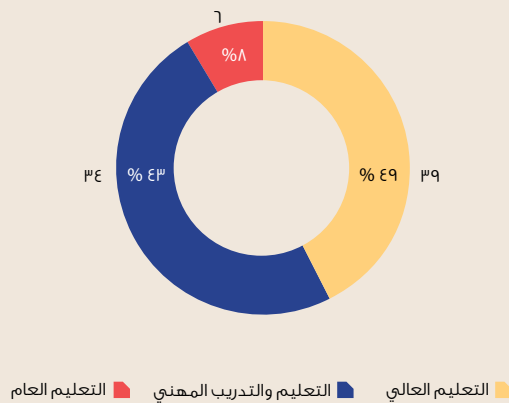
- بوجه عام، أن تكون المؤسسات اجتازت مراجعات ضمان الجودة من قبل الهيئة الوطنية للمؤهلات وضمان جودة التعليم والتدريب.
- أن تكون المؤهلات محلية التصميم؛ أي أن تكون مؤهلات بحرينية محضة.
- أن تشمل مرحلة التطبيق التجريبي خليطاً من مؤسسات تقدم برامج التعليم العام، والتعليم والتدريب المهني والتعليم العالي؛ وأن تكون هذه المؤسسات من القطاعين العام والخاص.
- أن تشمل مرحلة التطبيق التجريبي مؤهلات مختلفة لتسكينها في كل المستويات العشرة للإطار الوطني للمؤهلات.

هذا، وقد صادقت اللجنة الفنية على المؤسسات السبع عشرة المختارة لمرحلة التطبيق التجريبي للإطار الوطني للمؤهلات، والتي

الشكل ٨٠: المؤسسات المشاركة في مرحلة التطبيق التجريبي



الشكل ٨١: المؤهلات المشاركة في مرحلة التطبيق التجريبي.



وتغطي المؤهلات المشاركة في مرحلة التطبيق التجريبي كافة المستويات العشرة للإطار الوطني للمؤهلات، وتحديداً: عدد ٣٤ مؤهلاً من قطاع التعليم العالي؛ وعدد ٣٩ مؤهلاً من قطاع التعليم والتدريب المهني، وعدد ٦ مؤهلات من قطاع التعليم العام.

مبدأ الشراكة

يحرص الإطار الوطني للمؤهلات على العمل في جميع مراحله بمبدأ "الشراكة" مع الأطراف ذات العلاقة بقطاعي التعليم والتدريب. وقد تم تطبيق مبدأ الشراكة منذ المراحل الأولى لتطوير الإطار؛ إذ تُعد مشاركة الأطراف الرئيسية ذات العلاقة في تطوير الإطار وصنع القرار عنصرًا أساسيًا للتنفيذ الناجح له. وقد كان مبدأ الشراكة واضحًا في جميع أنشطة مرحلة التصميم والسمة السائدة في مرحلة الإعداد، وسيكون القوة الدافعة في مرحلة التشغيل. وتم تطبيق مبدأ الشراكة في مرحلة الإعداد في صور عديدة، وتحديدًا من خلال تشكيل اللجنة الفنية، ومجموعات العمل التشاورية الست واللجنة الاستشارية والتي تم اختيار أعضائها جميعًا من الجهات ذات العلاقة بقطاعي التعليم والتدريب في مملكة البحرين.

مجموعات العمل

تم تشكيل ست مجموعات عمل تشاورية للمساهمة في تطوير معايير الإطار الوطني للمؤهلات والأنشطة ذات الصلة. وقد عقدت هذه المجموعات ٢٤ اجتماعًا خلال العام الأكاديمي ٢٠١٢-٢٠١٣؛ وهذه المجموعات كما يلي:

١. مجموعة عمل الإدراج المؤسسي

تتمثل مهمة مجموعة عمل الإدراج المؤسسي في تقديم المشورة والمساعدة في تطوير المعايير الخاصة بترتيبات ضمان الجودة الداخلية في المؤسسات، ولاسيما تلك المتعلقة بتسهيل تسكين المؤهلات على الإطار الوطني للمؤهلات، وفقًا لأفضل الممارسات الدولية.

١١. مجموعة عمل تصميم المؤهلات

يُكمن الغرض من تشكيل مجموعة عمل تصميم المؤهلات في توفير التوجيه والتغذية الراجعة إلى الهيئة بشأن الأنشطة الرئيسية، والسياسات، والإجراءات والترتيبات المتعلقة بتصميم المؤهلات ومتطلبات التحقق الخاصة بالإطار الوطني للمؤهلات.

١١١. مجموعة عمل تسكين المؤهلات

تتمثل مهمة مجموعة عمل تسكين المؤهلات في توفير التوجيه والتغذية الراجعة إلى الهيئة بشأن الأنشطة الرئيسية، وتجربة طريقة تسكين المؤهلات على الإطار الوطني للمؤهلات. كما تشمل هذه المهمة تقديم التوصيات بشأن الأدلة الإرشادية والبرامج التدريبية والساعات المعتمدة.

١٧. مجموعة عمل محاذاة أطر المؤهلات

تتمثل مهمة مجموعة عمل محاذاة أطر المؤهلات في مقارنة الإطار الوطني للمؤهلات مع إطارين من أطر المؤهلات الدولية الناضجة، وتحديدًا هما: إطار الاعتماد والمؤهلات الاسكتلندي (SCQF) والإطار

الوطني للمؤهلات في إيرلندا (NFQ). وسوف تشمل المخرجات الرئيسية من هذه المجموعة تقارير المقارنة الثلاثة التالية:

- تقرير مقارنة الإطار الوطني للمؤهلات مع إطار الاعتماد والمؤهلات الاسكتلندي (SCQF).
- تقرير مقارنة الإطار الوطني للمؤهلات مع الإطار الوطني للمؤهلات في إيرلندا (NFQ).
- خريطة الطريق للإطار الوطني للمؤهلات: تلخيص الوضع الحالي للإطار الوطني للمؤهلات وأهدافه المستقبلية.

٧. مجموعة عمل نقل الساعات المعتمدة والاعتراف بخبرة التعلم

المسبق

تُكَلِّف مجموعة عمل نقل الساعات المعتمدة والاعتراف بخبرة التعلم المسبق، بتقديم المشورة والتوصيات إلى الهيئة، بشأن تطوير الأنظمة والآليات الخاصة بنقل الساعات المعتمدة، والاعتراف وتقييم خبرة التعلم المسبق للمتعلمين.

٧١. مجموعة عمل الإرشاد والتوجيه المهني

تتمثل مهمة مجموعة عمل الإرشاد والتوجيه المهني في بلورة الأفكار وتقديم التوصيات إلى الهيئة، وصياغة حزمة المعلومات والمواد الداعمة إلى الأطراف ذات العلاقة بشأن الإطار الوطني للمؤهلات، والمصممة خصيصًا لتلبية احتياجات الأطراف المستهدفة (المتعلمين، وأولياء الأمور، والمستشارين وأرباب الأعمال).

بناء القدرات

ضمن خطة بناء القدرات الوطنية، قامت الإدارة بتنظيم مجموعة من ورش العمل المكثفة للمؤسسات المشاركة في مرحلة التطبيق التجريبي بشأن المعايير والمنهجية الخاصة بالإدراج المؤسسي، والموافقة على المؤهلات وإجراءات تسكينها.

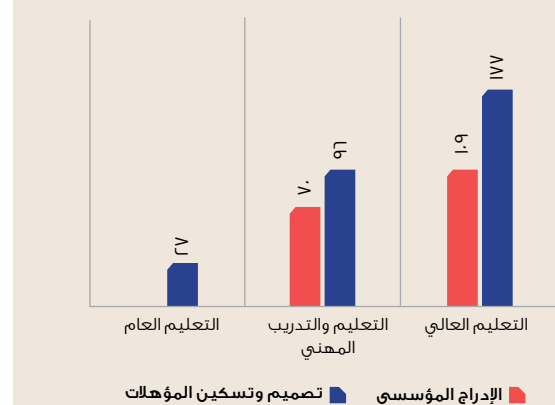
ويوضح الشكل (٨٢) مشاركة ممثلي المؤسسات المختارة لمرحلة التطبيق التجريبي، في ورش عمل بناء القدرات حسب القطاعات التعليمية والتدريبية.

وقد حضر حوالي ٣٠٠ عضو من أعضاء هيئة التدريس والهيئة الأكاديمية سلسلة ورش عمل ليوم واحد بشأن تصميم وتسكين المؤهلات. وكان الغرض الرئيس لهذه الورش هو تعريف المشاركين بسياسات وإجراءات تصميم وتسكين المؤهلات التي تمت صياغة مسودتها، إلى جانب إطلاعهم على إجراءات تسكين المؤهلات على الإطار الوطني للمؤهلات.

بالإضافة إلى ذلك، فقد حضر ١٧٩ منتسباً من المختصين العاملين في ضمان الجودة في المؤسسات التعليمية والتدريبية المشاركة في مرحلة التطبيق التجريبي، ندوة تعريفية بشأن الإدراج المؤسسي؛ إضافة إلى ورش عمل خاصة بالإجراءات المعتمدة اختبارها.

كما تم تنسيق برنامج للزيارات عقب انتهاء ورش عمل بناء القدرات، حيث قام فريق مكون من الخبراء الدوليين الرئيسيين بصحبة موظفي الإدارة بزيارة كل مؤسسة من المؤسسات المشاركة في هذه الورش؛ لمتابعة استكمالها للمهام المطلوبة لهذه المرحلة.

الشكل (٨٢): مشاركة ممثلي المؤسسات





• مشاركة المجتمع.

• دور عمليات التقييم في تحسين نظم التعليم.

وقد ألقى سعادة السيد عبد العزيز بن محمد الفاضل وزير شؤون مجلسي الشورى والنواب رئيس مجلس إدارة الهيئة الوطنية للمؤهلات و ضمان جودة التعليم والتدريب الكلمة الافتتاحية للمؤتمر، والتي أكد فيها على أن المؤسسات التعليمية والتدريبية في المملكة تقف على أرضية خصبة لإحداث النقلة النوعية في التعليم والتدريب، مستنداً في ذلك على وجود إرادة سياسية ماضية في عزمها بكل قوة لتنمية المواطنين، وتلبية طموحات لا حدود لها.

ثم ألقت الرئيس التنفيذي للهيئة الوطنية للمؤهلات و ضمان جودة التعليم والتدريب الدكتورة جواهر المضحكي كلمة بهذه المناسبة عبرت فيها عن تقديرها للجهود والناتج التي حصدها المملكة على صعيد تطوير قطاعي التعليم والتدريب في المملكة. وفتت إلى أن هذين القطاعين يشهدان تحدياً جديداً يكمن في التأكيد على نشر ثقافة الجودة، والانتقال إلى مرحلة إدارتها ذاتياً من قبل مؤسسات التعليم والتدريب، من خلال تضمينها ثقافة سائدة في الممارسات التعليمية والتدريبية لتلك المؤسسات، منوهة إلى أن هذين القطاعين بدأ فعلاً باستشراف تلك المرحلة على خريطة تطوير التعليم والتدريب.

وبمشاركة واسعة من خبراء إقليميين وعالميين في مجال ضمان جودة التعليم والتدريب والامتحانات الوطنية من ١١ دولة، تركزت محاور المؤتمر بالكامل على تبادل الأفكار العملية، والمناقشات الرسمية وغير الرسمية بشأن أفضل الممارسات في مجال ضمان الجودة، وكذلك الخروج بحلول محتملة للمشكلات والتحديات التي من شأنها المساهمة في دفع جهود التحسين وتطوير قطاعي التعليم والتدريب.

تحت رعاية سمو الشيخ محمد بن مبارك آل خليفة، نائب رئيس مجلس الوزراء رئيس اللجنة الوطنية لتطوير التعليم والتدريب، قامت الهيئة الوطنية للمؤهلات و ضمان جودة التعليم والتدريب بتنظيم مؤتمرها الثاني في مملكة البحرين تحت شعار: "جودة التعليم والتدريب: الفرص والتحديات"، في ٢٠ و ٢١ فبراير ٢٠١٣.

وتمثل الغرض من المؤتمر في تعزيز تطبيق المعايير الدولية لضمان الجودة في قطاعي التعليم والتدريب الوطني، إضافة إلى إتاحة الفرصة للمؤسسات التعليمية والتدريبية التي تزاوّل أنشطتها في مملكة البحرين؛ لاستكشاف التحديات والفرص التي تواجه هيئات ضمان الجودة على الأصعدة المحلية، والإقليمية والدولية.

وقد ساهم المؤتمر في رفع مكانة قطاع التعليم في مملكة البحرين، حيث إن التعليم بات المحور الرئيس لكافة المشاريع التنموية الرئيسة، وذلك ضمن إطار تنسيقي من الجهود الرامية إلى تعزيز دور العنصر البشري الوطني وتأهيله لتحريك ودفع عجلة التنمية في البلاد.

وقد تناولت جلسات المؤتمر الموضوعات التالية:

- القيادة التربوية.
- المناهج الدراسية والتقييم في القرن الحادي والعشرين.
- الإطار الوطني للمؤهلات في البحرين: التأثير المحتمل على قطاع التعليم والتدريب المهني في مملكة البحرين.
- التقييم القائم على أساس الكفاءات والمخرجات.
- مراقبة أداء مؤسسات التعليم والتدريب المهني - التقنيات والعمليات.
- ضمان الجودة وتعزيزها.
- إستراتيجيات التعليم والتعلم.

وفي اليوم الثاني للمؤتمر، تم عقد ست جلسات رئيسية.

وفي ورقته البحثية بعنوان: "التعليم العالي في البحرين: التحديات الحالية والآفاق المستقبلية"، استعرض البروفيسور رياض حمزة، الأمين العام لمجلس التعليم العالي، التحديات التي تواجه قطاع التعليم العالي استناداً إلى النتائج الرئيسية لمؤسسات التعليم العالي في عام ٢٠١٢، وناقش القضايا التي تطرحها المؤسسات، والطلبة والقطاع التعليمي بشكل عام في الوقت الحاضر، وذلك على خلفية المنافسة العالمية، والتي تشهد نموًا متسارعًا، والحافز نحو تحسين المعايير الأكاديمية للطلاب.

أما الدكتورة هيلين اكليس، مدير التطوير بقسم الامتحانات الدولية بجامعة كمبردج، المملكة المتحدة، فقد قدمت ورقة بحثية بعنوان: "مهارات التعليم والمقررات القائمة على أساس المهارات باعتبارها وسيلة لتعزيز فعالية المناهج"، ناقشت فيها موضوع حاجة الطلبة اليوم إلى اكتساب المهارات المناسبة، إضافة إلى محتوى المواد، سواء رغبوا في استكمال تعليمهم الجامعي أو الولوج إلى سوق العمل بعد الانتهاء من مرحلة التعليم الإلزامي. إن الاستيعاب السريع للمهارات القابلة للنقل في القرن الحادي والعشرين"، باعتبارها أساس التعليم السليم يدل على أن المعلمين في حاجة إلى أن يأخذوا الطرق التي يمكن للطلبة من خلالها اكتساب هذه المهارات مأخذ الجد.

قدم البروفيسور جورج سبوتل من جامعة بريمن الألمانية، ورقة بحثية بعنوان: "مفهوم الجودة الشامل لقطاع التعليم والتدريب المهني: العلاقة مع المعايير المهنية"، استعرض فيها هذا الموضوع في سياق التعاون والمنافسة الاقتصادية العالمية، حيث تعتبر الكفاءة المهنية هي العنصر الرئيس لمواجهة التحديات الناشئة، واستغلال الفرص المتنامية، ثم تناول موضوع إطار العمل العالي الجودة، إضافة إلى العديد من المعايير والمؤشرات التي تغطي جوانب الجودة في عمليات التدريب المهني.

وفي ورقته البحثية بعنوان: "ضمان جودة التعليم والتدريب المهني - حلول تقنية"، قدّم السيد جون كير، مدير شركة كير للاستشارات في المملكة المتحدة، توضيحاً للتقنيات المستخدمة في هذا القطاع في الوقت الراهن، وعلى سبيل المثال، التقييم الإلكتروني، وأنظمة المتابعة، والتقييم الذاتي، والحقائب التعليمية الإلكترونية، ثم استعرض طريقة الاستفادة من هذه التقنيات في بناء نظام فعال واقتصادي لتكلفة لضمان جودة التعليم والتدريب المهني، ولا سيما فيما يتعلق بتحسين جوانب الشفافية، وبالتالي ترسيخ قبول وثقة الجمهور. واختتم السيد كير هذه الورقة البحثية بالتأكيد على أنه لا يمكن بناء نظام آمن وفعال لضمان الجودة إلا من خلال الأشخاص والتقنية فقط.

وقد شارك في المؤتمر ما يربو عن ٣٨٠ مشاركاً من المختصين في مجال تحسين جودة التعليم، ومن العديد من الدول المتقدمة، ووفود من المدارس، ومؤسسات التدريب المهني، ومؤسسات التدريب العالي، ومراكز الامتحانات الوطنية، وكذلك نخبة من الخبراء الإقليميين والدوليين من مؤسسات التعليم والتدريب وهيئات ضمان الجودة. وقد وفرت هذه النخبة من الخبراء من القطاعات المختلفة الفرص لاستكشاف التحديات التي تواجه هيئات ضمان الجودة على الصعيدين المحلي والدولي، إضافة إلى تبادل الخبرات، ومشاركة أفضل الممارسات، وخلق الفرص أمام صناع القرار في الجهات المانحة للتراخيص في قطاعي التعليم والتدريب للاطلاع على أحدث التطورات وإستراتيجيات التحسين الناجحة بوجه عام؛ فضلاً عن تبادل المشاركين للأفكار والرؤى المختلفة حول كيفية تحسين أداء المؤسسات وتعزيز أفضل الممارسات فيها.

وكانت البروفيسورة ماريلا جوسي ليميتير، رئيس الشبكة العالمية لهيئات ضمان جودة التعليم العالي، المتحدث الرئيس في الجلسة الرئيسية الأولى، وقدمت ورقة بحثية بعنوان: "ضمان الجودة: السعي الدءوب نحو الأهمية والصلة"، والتي تناولت فيها التغيرات الاجتماعية في عالم اليوم المتغير وانعكاسها على التعليم العالي وما يشكله من عامل مهم في النمو الوطني للأمم. كما ركزت في ورقتها على التحديات الرئيسية التي تواجه ضمان الجودة في مؤسسات التعليم العالي من منظور الالتزام الفعال نحو تحسين الجودة.

وكانت البروفيسورة نادية بدرأوي، رئيس الشبكة العربية لضمان الجودة في التعليم العالي، والدكتورة جانيث براون، الرئيس التنفيذي للهيئة الأسكتلندية للمؤهلات، هما المتحدثتان الرئيسيتان في الجلسة الرئيسية الثانية للمؤتمر.

وذكرت البروفيسورة نادية بدرأوي في ورقتها البحثية بعنوان: "أثر العولمة على قطاع التعليم العالي الوطني والإقليمي"، أن مفهوم العولمة احتل مكان الصدارة في جميع أنحاء العالم خلال العقد الماضي، وقد أثرت العديد من القوى على العولمة في قطاع التعليم العالي، مثل تعدد اللغات، والتوسع في استخدام تقنية المعلومات والاتصالات، إضافة إلى أثرها على نقل البرامج في كافة مؤسسات التعليم العالي.

من جانبها، قدمت الدكتورة جانيث براون ورقة بحثية بعنوان: "الإطار الوطني للمؤهلات: المزايا لقطاع التعليم والتدريب المهني"، إذ تناولت فيها المؤسسات الرئيسية في قطاع التعليم والتدريب المهني، ثم ناقشت مزايا الإطار الوطني للمؤهلات لكل مجموعة من المؤسسات، بما في ذلك الأفراد، وأرباب الأعمال في قطاعات الصناعة والتجارة، بل المؤسسات ذاتها، إلى جانب الحكومات والمؤسسات التابعة لها، والجماعات، بل المجتمع بشكل أشمل. علاوة على ذلك، فقد تناولت الورقة البحثية الدوافع وراء تطوير أطر المؤهلات بالبحث والمناقشة.

أما الدكتور فيصل آل سعود، مدير المركز الوطني للتقييم في التعليم العالي، المملكة العربية السعودية، فقدّم ورقة بحثية بعنوان: "تحليل أداء الطلبة البحرينيين بناءً على أبعاد اختبار القدرات العام"، استعرض فيها الأبعاد المقاسة باختبار القدرات العام ومكوناته الفرعية مقارنة بصدق بناء وفرضيات الاختبار، والتي يمكن من خلالها تحديد مصداقية كل جزء أو بُعد من أبعاد الأجزاء. وركزت الورقة البحثية على قياس مستوى الأداء العام في الاختبار وفي الأجزاء الشفهية والكمية، إضافة إلى التحقق من نسبة الطلاب الذين تم إدراجهم تحت أقسام مختلفة من الدرجات، علاوة على مقارنة أداء كل من البنين والبنات.

قدمت البروفيسورة جاكى لامبي من جامعة ساوث هامبتون بالمملكة المتحدة، ورقة بحثية بعنوان: "تحسين أداء المدارس: أهمية الثقافة"، تناولت فيها تعريف "الثقافة" باعتبارها العامل الأساسي الذي يدفع أو يعوق عملية تحسين المدارس، واستعرضت أربعة جوانب للثقافة يتعين على قادة المدارس الانخراط فيها: لتحقيق المخرجات المثمرة لجميع المتعلمين. كما أكدت على أن النظام/القيادة لا يعني مجرد قيادة مدرسة واحدة أو أكثر، بل توجيه دفة نظام التعليم بأسره؛ مما يستلزم تضيق الفجوة في الأداء أكثر منه رفع التحصيل الأكاديمي. واختتمت ورقتها بالقول بأن رفاهية جميع الأطفال، والمجتمع في المستقبل والتعليم تفرض النقلة الثقافية والتغييرات الجوهرية في ثقافات المؤسسات، والأنظمة والمجتمعات، وأشارت إلى هذه المهام باعتبارها الأعمال الجديدة الموكلة إلى القادة لتحقيق الاستدامة.

كما قدم العديد من الخبراء في مجال ضمان الجودة أوراقاً بحثية متعلقة بقطاع التعليم والتدريب، والتي تمت مراجعتها من قبل النظراء المختصين في هذا المجال.

تجدر الإشارة إلى أن المؤتمر استهل أعماله بعقد خمس ورش عمل تحضيرية تناولت الموضوعات التالية:

- قياس التحصيل الأكاديمي للطلبة.
- تحديد الارتقاء بمستوى التعليم والتدريب المهني من مستوى مرض إلى مستوى جيد هدفًا وطنيًا .
- نتائج الامتحانات الوطنية بمملكة البحرين: تفسيراتها والاستفادة منها.
- إستراتيجيات التعليم والتعلم.
- مراجعة البرامج الأكاديمية: جاهزية المراجع الخارجي.

وبالإضافة إلى ورش العمل الخمس المذكورة أعلاه، فقد اشتملت أجندة المؤتمر على عقد ٣٣ جلسة متوازية تناولت كافة الجوانب المتعلقة بقطاع التعليم والتدريب.





ترتيبات ضمان الجودة أقل في المدارس الحائزة على تقدير: "مرض"، إلا أنها فعالة بدرجة كافية. لذا، يتعين اتخاذ الخطوات المدروسة "لرفع مستواها". أما البرامج التعليمية في المدارس التي حصلت على تقدير: "غير ملائم"، فيتعين اتخاذ الخطوات الجذرية اللازمة في برامجها التعليمية لتحقيق مخرجات التعلم المطلوبة. وهناك عدد كافٍ من المدارس ذات الأداء الجيد على الأقل لتقديم رؤية، ولتكون نقطة الانطلاق نحو إدخال التحسينات في المجتمع المدرسي في البحرين.

وتنضوي الخطط الموجزة على استكمال مراجعة أداء جميع المدارس الحكومية البالغ عددها ٢٠٦ مدرسة، حيث تعتزم إدارة مراجعة أداء المدارس الحكومية مراجعة ٧٣ مدرسة حكومية خلال العام الأكاديمي ٢٠١٣-٢٠١٤، ومن ثم استكمال الدورة الثانية من المراجعات في الفصل الدراسي الأول من العام الأكاديمي التالي ٢٠١٤-٢٠١٥، عند استكمال مراجعة العشرين مدرسة المتبقية.

إن إدارة مراجعة أداء المدارس الخاصة ورياض الأطفال - وعلى نحو متواصل - قوة دافعة رئيسة في تعزيز جودة الخدمات التعليمية، من خلال السعي الدؤوب نحو نشر ثقافة الجودة وبناء القدرات، وبالتعاون مع إدارة مراجعة أداء المدارس الحكومية، تطمح إدارة مراجعة أداء المدارس الخاصة إلى خلق ثقافة المناظرات والمناقشات المستمرة التي تتبادل فيها المدارس الخبرات استناداً إلى الممارسات الجيدة المحددة في مراجعات المدارس. ومن المقرر أن يناقش ملتقى إدارتي مراجعة المدارس المقرر عقده في شهر فبراير ٢٠١٤، دور القيادة العليا باعتبارها أهم عوامل التغيير في المدارس، إلى جانب إتاحة الفرص لقيادة المدارس والمستشارين لمشاركة خبراتهم، ولا سيما القادة الذين استطاعوا أن يعبروا بمدارسهم إلى بر الأمان، على الرغم من الأمواج العاتية التي واجهتهم. فضلاً عن ذلك، تتوفر فرصة رائعة للتعلم من خلال تبادل الخبرات الناجحة والعملية في المدارس ورياض الأطفال على الصعيدين المحلي والدولي. هذا علاوة على أنشطة بناء القدرات الأخرى من ورش عمل وملتقيات ومنتديات علمية ومشاركة فاعلة لمنتسبي الإدارة في المؤتمرات المحلية والدولية.

يحرز عدد قليل جداً من المدارس الخاصة التي تمت مراجعتها المستوى الجيد ولكن أداء معظمها لا يرتقي بها إلى تحقيق الطموحات الدولية القائمة على أساس رؤية البحرين الاقتصادية. ففي حين تزاوَل المدارس المختلفة عملها من القواعد الأساسية والمستويات المتنوعة من المصادر، فإنه يتعين إدخال التحسينات العاجلة إذا رغبت المدارس التي حصلت على تقدير: "غير ملائم" في تحقيق المستويات المرضية المتوقعة في البحرين على الأقل.

في هذا الجزء الختامي من التقرير السنوي، سيتم عرض نبذة عن خطط وأنشطة كل إدارة من إدارات الهيئة للعام الأكاديمي ٢٠١٣ - ٢٠١٤. كما يتضمن التقرير دور الهيئة على الصعيد الإقليمي والدولي من خلال تمثيلها وعضويتها في العديد من شبكات ومؤسسات ضمان الجودة المختلفة في جميع أرجاء العالم.

خطط موجزة ٢٠١٣-٢٠١٤

في العام الأكاديمي ٢٠١٣-٢٠١٤، سوف تعمل إدارة مراجعة أداء المدارس الحكومية، على إحاطة كافة الأطراف ذات العلاقة بالتعليم في البحرين بمستوى التقدم الذي أحرزته المدارس في دورة المراجعة. وبما أن التقرير السنوي للهيئة يُعد أحد المكونات الأساسية للمشاركة في هذه المعلومات، فستواصل إدارة مراجعة أداء المدارس الحكومية إصدار تقارير المراجعة التي تتسم بالجودة، والموضوعية بشأن أداء جميع المدارس في المملكة والاستفادة منها في الملتقيات وورش العمل، لتبادل أفضل الممارسات والدروس المستفادة بين المدارس.

رغم أن ٣٥٪ من المدارس الحكومية قد أحرزت تقدماً، إلا أن معدل التقدم لا يتوافق مع رؤية البحرين الاقتصادية ٢٠٣٠، والتي تتطلع لسد الفجوة والوصول إلى الطموحات الدولية. وفي حين لم تبدأ المدارس المختلفة من نفس القاعدة الأساسية، فإن التحدي الذي يواجه الكثير من المدارس لا يتمثل في تقديم التعليم الفعال فحسب، بل الأكثر أهمية، هو ضمان أن يكون لجودة ما تقدمه أثر مباشر على خبرة التعلم للطلبة وتطورهم الشخصي في الفصول الدراسية. ومن المقرر أن يناقش ملتقى إدارتي مراجعة المدارس المقرر عقده في شهر فبراير ٢٠١٤ بعنوان: "تحديات الجودة في المدارس وقيادة التغيير" موضوع تحسين المدارس من نقاط بداية مختلفة، مع التركيز على الحاجة الملحة لتحسين أداء المدارس الحائزة على حكم: "غير ملائم".

ويتعين أن تحقق جميع المدارس في البحرين مستوى تقدم مرض على الأقل حتى لا توجد مدارس حائزة على حكم: "غير ملائم" في نظام التعليم بالمملكة، ويحصل الطلبة على التعليم الراقى الذي يطمحون إليه. وتعتبر عملية "التغيير المرحلي" مهمة؛ لأنه على الرغم من إحراز المدارس التي حصلت على تقدير: "غير ملائم" بعض التقدم في استيفاء التوصيات الواردة في تقارير المراجعة لها، إلا أنه دون تحقيق: "تقدم كاف"، لن تبرز مستوى تعليمي "مرض" لطلابها.

لدى المدارس الحائزة على تقدير: "جيد" أو "ممتاز" فريق قيادة قوي وفعال، يركز تركيزاً صارماً على عملية التعليم ذات الأثر المباشر والبعيد المدى على نتائج الطلبة، وتعتبر النظرة المستقبلية لهذه المدارس جيدة. وتتسم ترتيبات ضمان الجودة في المدارس الأكثر فاعلية بالتنسيق، والنشاط والشفافية. وعلى الرغم من أن

التعليم والتدريب المهني في المملكة.

هذا، وستواصل الإدارة أنشطة بناء القدرات من خلال تنظيم ورش العمل ومنتدياتها السنوية، وكذلك من خلال المشاركة في مؤتمرات الهيئة وأنشطتها.

وفي إطار جهودها الرامية إلى تقييم وتحسين التعليم والتدريب المهني المقدم في مملكة البحرين، وتوافقاً مع حق كافة المواطنين البحرينيين في الحصول على التعليم والتدريب العالي الجودة، تعتزم إدارة مراجعة أداء مؤسسات التدريب المهني إجراء الدراسات التمهيدية للمؤسسات التدريبية التي تقدم خدماتها لذوي الاحتياجات الخاصة في البحرين، وإجراء المراجعات التجريبية لهذه المؤسسات.

في العام الأكاديمي ٢٠١٣-٢٠١٤، سوف تواصل إدارة مراجعة أداء مؤسسات التعليم العالي تطبيق الإطار العام للمراجعة بعنوان: "مراجعة البرامج في الكلية"، حيث ستقوم الإدارة بمراجعة البرامج الأكاديمية في ثلاث كليات في مجال علوم الحاسوب وتقنية المعلومات، ومن ثم الانتهاء من مراجعات هذه البرامج الأكاديمية، فيما ستبدأ في مراجعات البرامج الأكاديمية في مجال البكالوريوس والماجستير في كليات إدارة الأعمال، علاوة على ذلك، ستواصل الإدارة تنفيذ برامجها الرامية إلى بناء القدرات لمساعدة كافة مؤسسات التعليم العالي على الاستعداد لعملية لمراجعة، وستستمر في برنامجها لتدريب المراجعين المحليين للمشاركة في "مراجعة البرامج في الكلية".

وبإجراء المراجعة التتبعية المؤسسية الأخيرة في شهر مارس ٢٠١٣، ونشر تقرير المراجعة في شهر مايو ٢٠١٣، فقد استكملت الإدارة رسميًا الدورة الأولى من مراجعة الجودة المؤسسية، وبينما كانت الدورة الأولى من المراجعات ذات طبيعة تكوينية، ستكون الدورة الثانية من المراجعات ذات طبيعة ختامية؛ بمعنى أنها ستصدر أحكامًا ختامية. ومع هذا، وقبل الانتهاء من وضع الصياغة النهائية للإطار العام للدورة الثانية من مراجعة الجودة المؤسسية، فسوف تسعى الإدارة إلى الحصول على التغذية الراجعة من مختلف الأطراف ذات العلاقة المختلفة بشأن الموضوعات التسعة والمؤشرات الخمسة وعشرين التي تم استخدامها في الدورة الأولى من مراجعة الجودة المؤسسية. كذلك، ستعقد الإدارة المشاورات مع الأطراف ذات العلاقة بشأن الإطار العام للدورة الثانية من مراجعة الجودة المؤسسية، والمعتزم أن يُقدّم إلى مجلس إدارة الهيئة لاعتماده في عام ٢٠١٤. وحتى يتسنى استيفاء هذه المتطلبات، إضافة إلى تعزيز فهم المؤسسات لطبيعة والغرض من مراجعات ضمان الجودة الخارجية، فسوف تنظم الإدارة ملتقى على مدار يومين بعنوان: "التعليم العالي: تضافر الجهود".

كذلك، يتعين على المدارس التي حصلت على تقدير: "مريض" تطبيق المزيد من الممارسات المعمول بها في المدارس الحائزة على تقدير: "جيد" و"ممتاز". وتشمل التوصيات المقدمة إلى المدارس الحائزة على تقدير: "ممتاز"، الدعوة إلى بذل المزيد من الجهود لمشاركة أفضل الممارسات، على الرغم من المنافسة الشديدة فيما بينها على استقطاب الطلبة للالتحاق بها.

وفي العام الأكاديمي ٢٠١٣-٢٠١٤، ستقوم إدارة مراجعة أداء المدارس الخاصة ورياض الأطفال بمراجعة أداء ١٩ مدرسة خاصة من إجمالي ٦٢ مدرسة خاصة، ومن ثم استكمال الدورة الأولى من المراجعات في الفصل الدراسي الأول من العام الأكاديمي التالي ٢٠١٤-٢٠١٥، عند استكمال مراجعة المدارس الثمان المتبقية. وسوف يتزامن استكمال الدورة الأولى من مراجعات المدارس الخاصة مع انتهاء الدورة الثانية من مراجعات المدارس الحكومية.

وفي العام الأكاديمي ٢٠١٣-٢٠١٤، سوف تقوم إدارة الامتحانات الوطنية بعقد الامتحانات الوطنية للدورة السادسة للصفين الثالث، والسادس، وعقد امتحانات الدورة الخامسة للصف التاسع، والدورة الثانية للصف الثاني عشر. كما ستقوم بعقد منتدى ليوم واحد بعنوان: "إيجابيات التقييمات الدولية وسلباتها" بحضور متحدّين دوليين من منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية (بيسا PISA) - وهو الاسم المختصر للبرنامج الدولي لتقييم الطلبة، ومن مركز البحوث للتعليم والتوظيف بجامعة كنجهام، إضافة إلى متحدّ محلي من وزارة التربية والتعليم في مملكة البحرين بورقة عنوانها: "التقييم تميز TIMSS الدولي وصنع القرار: رؤية نقدية".

تعتزم إدارة مراجعة أداء مؤسسات التدريب المهني استكمال الدورة الثانية من المراجعات بنهاية شهر يونيو ٢٠١٤. وفي العام الأكاديمي ٢٠١٣-٢٠١٤، ستقوم الإدارة بإجراء مراجعة ٤٣ مؤسسة تدريبية؛ ١٩ مؤسسة منها مرخصة من قبل وزارة العمل، و٢٣ مؤسسة مرخصة من قبل وزارة التربية والتعليم ومؤسسة واحدة قائمة بذاتها. وفيما تشارك الدورة الثانية من المراجعات على الانتهاء، تعقد الإدارة المشاورات مع مؤسسات التعليم والتدريب المهني والأطراف ذات العلاقة الأخرى للاستشراء والحصول على التغذية الراجعة بشأن الإطار العام لمراجعة الدورة الثانية. كما ستعمل الإدارة عن كثب مع الإدارة العامة للإطار الوطني للمؤهلات لتطوير الإطار العام لمراجعة الدورة الثالثة. علاوة على ذلك، ستستمر الإدارة في بذل جهودها للتواصل والتنسيق مع الأطراف ذات العلاقة المختلفة من خلال العمل عن كثب مع شركائها الرئيسيين، وهم: وزارة العمل، ووزارة التربية والتعليم، ومجلس التنمية الاقتصادية، وصندوق العمل (تمكين) والمجلس الأعلى للتدريب المهني للمساهمة في تحسين جودة مؤسسات

بنشر المعلومات، وتبادل الخبرات والممارسات الجيدة في مجال ضمان الجودة في التعليم العالي مع هيئات ضمان الجودة العربية، والمؤسسات الحكومية ومؤسسات التعليم العالي في الدول الأعضاء في الشبكة. كذلك، يقوم منتسبو الهيئة بالحضور والمساهمة في ورش العمل التي تنظمها الشبكة بصفة منتظمة. وفي الوقت الحاضر، تساهم الرئيس التنفيذي للهيئة في عضوية اللجنة المالية للشبكة الدولية لهيئات ضمان الجودة في التعليم العالي.

وترتبط الهيئة بعلاقات قوية ووثيقة مع المؤسسات والهيئات الدولية للاستفادة من خبراتها وتبادل الممارسات الجيدة معها. ومنذ تأسيسها في عام ٢٠٠٨، وضعت الهيئة نُصَبَ أعينها مزاولة أعمالها وفقا للمعايير الدولية، واتخاذ المبادرات العديدة لتطوير العلاقات مع هيئات ضمان الجودة والمؤسسات الأخرى من خلال إقامة العلاقات الثنائية أو المشاركة في عضوية شبكات هيئات ضمان الجودة.

كما تشارك الهيئة من خلال الإطار الوطني للمؤهلات في فريق العمل الخاص بتطوير الإطار الخليجي للمؤهلات، والذي تشرف عليه الأمانة العامة لمجلس التعاون لدول الخليج العربي.

من جهة أخرى، سوف تواصل الإدارة العامة للإطار الوطني للمؤهلات مرحلة التطبيق التجريبي لأعمالها؛ ويتوقع من المؤسسات المشاركة في مرحلة التطبيق التجريبي أن تقدم المؤهلات المعتمزة تسكينها في الإطار الوطني للمؤهلات بنهاية شهر أكتوبر ٢٠١٣، ومع هذا، فقد شرع الكثير من هذه المؤسسات في تقديم الإدراج المؤسسي لها في شهر يوليو ٢٠١٣.

وسوف تقوم مجموعات العمل بمراقبة مدى التقدم في خطة التنفيذ خلال العام الأكاديمي القادم، ودراسة التغذية الراجعة من المؤسسات المختارة أثناء مرحلة التقييم. علاوة على ذلك، فمن المتوقع تشكيل مجموعات عمل جديدة لمناقشة وتطوير المنهجيات الخاصة بمحاذاة المؤهلات الأجنبية مع الإطار الوطني للمؤهلات في البحرين.

يعتبر الإطار الوطني للمؤهلات إطاراً إلزامياً، وبالتالي فسيتم التنفيذ المرحلي له في عام ٢٠١٤، من خلال تنظيم ورش عمل بناء القدرات للمؤسسات المشاركة في مرحلة التطبيق التجريبي للإطار.

ومن المقرر تنظيم مؤتمر في ٢٠١٤، لعرض نتائج التطبيق التجريبي ضمن مرحلة الإعداد للإطار الوطني للمؤهلات. بالإضافة إلى ذلك، سيستعرض عددٌ من المتحدثين الدوليين بعض الموضوعات المتعلقة بأطر المؤهلات.

الحضور الإقليمي والدولي:

ونستعرض في هذا الجزء الأخير، دور الهيئة ورئيسها التنفيذي من خلال مشاركتها في العديد من اللجان والفعاليات الوطنية والدولية للمساهمة في وضع السياسات، إلى جانب مواكبة كافة التطورات الحالية في مجال ضمان جودة التعليم والتدريب، حيث تتحمل الرئيس التنفيذي - بوجه عام - مسؤولية التواصل مع الأطراف المعنية الدولية. وقد تم توجيه الدعوات للرئيس التنفيذي من قبل العديد من هيئات ضمان الجودة الخليجية والعربية لعرض تجربة المملكة في ضمان الجودة وعمل الهيئة الوطنية للمؤهلات وضمان جودة التعليم والتدريب.

هذا وتعد الهيئة من الهيئات المؤسسة للشبكة العربية لضمان الجودة في التعليم العالي والتي تم انشاءها في ٢٠٠٧؛ وقد تم انتخاب الرئيس التنفيذي للهيئة الوطنية للمؤهلات وضمان جودة التعليم والتدريب رئيساً للشبكة العربية لضمان الجودة في التعليم العالي في اجتماع الجمعية العمومية للشبكة في مايو ٢٠١٣، كما أن الهيئة عضو في مجلس إدارة منظمة ضمان الجودة للدول الإسلامية التي تم انشاءها في ٢٠١١، حيث إن مملكة البحرين عضو مؤسس في المنظمة. وتقوم الشبكة العربية لضمان الجودة في التعليم العالي





مقدمة

يقدم هذا الجزء من التقرير السنوي ملخصاً موجزاً حول أبرز قصص النجاح المتحققة على طريق التحسين والتطوير، الذي سعت الهيئة الوطنية للمؤهلات وضمان جودة التعليم والتدريب إلى تحقيقه جنباً إلى جنب المؤسسات التعليمية والتدريبية، التي تمت مراجعتها على مدى دورتي مراجعة؛ بدءاً من العام الأكاديمي ٢٠٠٨-٢٠٠٩، إلى العام الأكاديمي ٢٠١٢-٢٠١٣، فمن خلال قصص نجاح مجموعة مختارة من المؤسسات التعليمية والتدريبية، التي أفردنا لها صفحات من تقريرنا السنوي هذا، وذلك للمرة الأولى منذ بدء صدور ونشر التقرير السنوي في ٢٠٠٩، إذ إننا نسعى إلى الوقوف على التجربة الشخصية للمؤسسات في ترجمة توصيات الهيئة وملاحظات فرق المراجعة إلى خطط عمل وتحسين قابلة للتطبيق؛ لتكون هذه الصفحات شاهداً على قيمة الإنجاز الذي حققته المؤسسات، والتي هي محط تقدير واهتمام، ونموذجاً دافعاً تحتذي به بقية المؤسسات التعليمية والتدريبية التي تنشد تحقيق ذات الإنجاز المتميز، والمساهمة الجادة نحو تعزيز التجربة البحرينية في التعليم والتدريب بوصفها قصة نجاح إقليمية، وربما دولية.

فوقفنا في هذا الجزء، وقفة إشادة، ونشر لفكر ضمان الجودة وتطبيقاته المثلى، وعرض لنماذج من الفرص المتاحة أمام المؤسسات التعليمية بإمكاناتها المتفاوتة في التعاطي مع آليات ووسائل التحسين المبتكرة تارة، وتارة تلك التي تمثل وصفاً من الصفات التي تضمنتها آخر التطبيقات المثلى في مجال ضمان الجودة.

ففي الصفحات القادمة، سنستعرض خمسة نماذج لقصص نجاح في نطاق المدارس الحكومية التي استجابت بشكل وافي لتوصيات تقارير المراجعات، والتي جاءت أغلبها في نطاق المدارس الابتدائية للبنات، ونموذجين من المؤسسات التدريبية التي حققت نقلة نوعية في تقدم أدائها، ونموذجين من مؤسسات التعليم العالي، التي حققت أيضاً تقدماً نوعياً على صعيد زيارات متابعة أدائها، التي تهدف إلى النظر في مدى استيفاء التوصيات الواردة في تقرير المراجعة الأصلي ضمن دورة المراجعة الأولى لتلك المؤسسات.

فبالنسبة إلى آخر نتائج التقارير التي توصلت إليها مراجعات الهيئة، والتي شملها هذا التقرير السنوي، كان أحد أبرز أسباب التقدم النوعي الذي تعكسه تلك النماذج يتمثل في قوة جانب القيادة والإدارة، وإصرارها على اتّباع كافة السبل الممكنة؛ من أجل قيام خطط التحسين على أساس من التقييم الذاتي السليم والمستمر الذي يسمح بالكشف المستمر عن فرص التطوير المتجددة، ومجالات التطوير على خطط التحسين التي يجري تنفيذها.

١. المدارس الحكومية

مدرسة آمنة بنت وهب الابتدائية للبنات
"قيادة واعية من أجل رؤية واعدة"



تحقيقه، معربة عن ذلك من خلال قولها: "نتائج التحسين لا تتم في ليلة وضحاها، بل تعتمد على تفكير إستراتيجي وفق جدولة زمنية ومتابعة جادة للأثر. ولا يغيب عن ذلك الدور الرئيس للتفكير الإستراتيجي السليم في ظل العلاقات الإنسانية مع المعلمات والطالبات، فهو عندما يأتي أولاً، كل الأمور الناجحة تأتي تبعاً".

إن لوعي القيادة المدرسية ووضوح فكرها وإصرارها على التميز، أثراً واضحاً في إعداد خطة إستراتيجية شاملة مبنية على نتائج تقييم ذاتي دقيق وشامل لجميع جوانب العمل بالمدرسة.



يمثل التخطيط الإستراتيجي والتقييم الذاتي الدقيق منطلقاً أساسياً لترسيخ مبادئ ضمان الجودة والتحسين المستمر في أداء عمليتي التعليم والتعلم، حيث كان وعي القيادة المدرسية في مدرسة آمنة بنت وهب بأهمية ذلك لافتاً، مما عزز من موقفها المتميز في الأداء التعليمي للمدرسة ونتائج مخرجاتها.

فخلال زيارتي المراجعة التي مرت بها المدرسة ضمن دورتي مراجعة أداء المدارس التي نفذتها إدارة مراجعة أداء المدارس الحكومية بالهيئة حتى تاريخ صدور هذا التقرير السنوي، توافقت فاعلية المدرسة ذات المستوى الممتاز في المراجعة الثانية في عام ٢٠١٢م مع فاعليتها في المراجعة الأولى التي أجرتها الهيئة للمدرسة في ٢٠٠٩م، وذلك كله بفضل وعي قيادة المدرسة بأهمية التغيير ووضوح نهجها التطويري التعاوني في بناء خطة إستراتيجية دقيقة مبنية على تحليل الواقع وتحديد الأولويات.

وهو ما أكدت عليه **مديرة المدرسة الأستاذة بدرية صويلح** قائلة: "إن بلوغ معايير الجودة والتقدم في الأداء لا يمكن أن يتحقق من خلال العمل بعشوائية، فالتخطيط للنجاح والتميز من خلال خطة محكمة تتناول جميع جوانب العمل المدرسي ومهام فرق العمل وآليات متابعتها أولاً بأول من قبل القيادة، هو أساس تحقيق قصص النجاح"، معتبرة أن ثمار التميز تتطلب الالتزام والوعي التام بما يربى



وبحسب ما أشارت إليه مديرة المدرسة: "إن تأثير تقارير هيئة المؤهلات وضمان الجودة كان واضحاً في المبادرات التحسينية المتخذة على المستوى التربوي، ولا سيما في تأهيل الكوادر التعليمية والإدارية بالمدارس الحكومية".

للمدرسة رؤية ورسالة واضحتان تركزان على الانتماء لمجتمع مدرسي متجدد، تم إعدادهما بمشاركة جميع منتسبات المدرسة وأولياء الأمور، وانعكستا على جميع مجالات العمل المدرسي بامتياز، خاصة المجالات المتعلقة بإنجاز الطالبات وعمليتي التعليم والتعلم.

إن مشوار التميز ومواصلة التحسين لا ينتهي عند هذا الحد، إذ يبقى أمام المدرسة الحاجة إلى الاستمرار في تطبيق الممارسات المتميزة لضمان استدامة أدائها ضمن دائرة الامتياز، إضافة إلى السعي لنشر الممارسات المتميزة محلياً.

وفي توضيحها للأسباب التي وراء تحقيق تطلعات استدامة التميز لأداء المدرسة، بينت أ. بدرية صويلح: "إن أبرز الخطوات الإستراتيجية التي مكنت المدرسة من تعزيز مبادئ التحسين المستمر، هو التركيز على وضع أهداف ذكية قصيرة وبعيدة المدى، وتنفيذ وقفات تقييمية مستمرة، فضلاً عن المرونة والتنوع في وسائل التعلم، الأمر الذي ينتج عنه التماس مباشر لأثر الجهود التحسينية".

فالأداء المتقن بأسلوب محبب ومميز من قبل جميع المعلمات في تقديم المنهج بناءً على احتياجات الطالبات المختلفة، كان من أبرز نقاط التميز التي أشار إليها تقرير المراجعة الثاني للمدرسة المنشور في العام الأكاديمي ٢٠١١-٢٠١٢م، فضلاً عن اعتمادها منهجية تحدي قدرات الطالبات، وإتاحة الفرص الكثيرة لتطوير الشخصيات القيادية والاعتماد عليهن في الكثير من المهام.

كما أن نتائج أداء الطالبات في الامتحانات الوطنية التابعة للهيئة الوطنية للمؤهلات وضمان جودة التعليم والتدريب كان مؤشراً فعلياً على تميز أداء المخرجات التعليمية، التي جاءت بوصفها حصيلة مهمة من محصلات التخطيط الإستراتيجي. فطالبات الصفين الثالث والسادس الابتدائيين حققن مستويات أداء أعلى من المتوسط الوطني في الامتحانات الوطنية في الأعوام الثلاثة من ٢٠٠٩ إلى ٢٠١١م، وقد تميزت نتائجهن في العام الدراسي ٢٠١١م، بتحقيقهن مستويات أعلى بكثير من المتوسط الوطني في مادتي اللغة العربية واللغة الإنجليزية بالصف السادس الابتدائي، وقد عكست هذه النتائج المستويات الحقيقية المتميزة لغالبية الطالبات في الدروس، خاصة في مادتي العلوم والرياضيات.

فيما حققت الطالبات نسب نجاح وإتقان مرتفعة في الامتحانات المدرسية، تتراوح ما بين ٨١٪ و ٩٦٪ في المواد الأساسية خلال الفصل الدراسي الأول من العام الأكاديمي ٢٠١١-٢٠١٢م، حيث إن للمدرسة دوراً كبيراً وفاعلاً في الارتقاء بهذه النسب من خلال تنفيذ الكثير من المشاريع التربوية.

وتتسم عمليتا التعليم والتعلم بجودتهما العالية في الغالبية العظمى من الدروس، وهو ما انعكس بشكل مباشر على أداء الطالبات، هذا فضلاً عن المعرفة الواسعة التي أبرزتها المعلمات بموادهن الدراسية، والتي عكسها حماسهن البارز في جميع الدروس، وتوظيفهن طرق التدريس الحديثة بفاعلية، "كحل المشكلات"، و"التفكير الاستقرائي"، و "العصف الذهني".

مدرسة الروضة الابتدائية للبنات

"تعزيز مرتكزات القوة من أجل استدامة جودة الأداء"



الإستراتيجية للمدرسة التي مكنتها من خوض تجربة المراجعة بتميز، مثلت حجر أساس قويًا لمواصلة الطريق، من خلال التقييم الذاتي المستمر. ففوة التخطيط الإستراتيجي هو من عزز من استمرارية أداء المدرسة".

فبالنسبة لمديرة المدرسة، زيارات الهيئة بشكل عام للمدارس هي مثل ذلك الحجر الذي يحرك الماء الراكد في تلك المدارس، لتحثهم على ثقافة التغيير، التي تنتقل بالمفاهيم التعليمية التقليدية إلى طرقها وأساليبها الحديثة. فهي ترى أن الاستعداد لمراجعات الهيئة ليست وقتية، وإنما هي طريقة عمل وممارسة.

على الرغم من التحديات التي تواجه نشر ثقافة ضمان الجودة في المؤسسات التعليمية، فإن الانطلاق من أساس صحيح قائم على تقييم علمي ودقيق لواقع أداء المؤسسة ومخرجاتها التعليمية، يقدم أرضاً خصبة للبناء والتطوير المستمر ومقومات الاستدامة المرجوة.

كانت مدرسة الروضة الابتدائية للبنات في دورة المراجعة الأولى لها في ٢٠١٠م، من ضمن أوائل المدارس التي أحرزت مستوى أداء " ممتاز"، وبرزت في تقييم المراجعة الثانية بوصفها مثالاً جيداً للتميز المستمر القائم على أساس من التخطيط الإستراتيجي المتين.

فنتائج المراجعة الثانية جاءت استكمالاً وتأكيذاً للقيم الراسخة في الثقافة السائدة والممارسات التعليمية للمدرسة، وشكلت مراكز قوتها التي وازبت عليها على مدى دورتي المراجعة الأولى والثانية، فكان التوظيف المتميز لإستراتيجيات التعليم والتعلم، والتركيز على المشروعات التطويرية والتربوية المتميزة الإثرائية والمعزز للمنهج، من سماتها الفريدة التي ساهمت بشكل جلي في تعزيز التحصيل العلمي المرتفع لطلابها.

هكذا سعت مدرسة الروضة إلى تميز أدائها بحسب ما أشار إليه تقريراً مراجعة المدرسة، وهذا ما أكدته مديرة المدرسة الأستاذة **إيمان مريد** بقولها: "لعل التوصية الوحيدة التي تضمنها التقرير الأول، والتي شكلت تحدي أثناء استعداد المدرسة لدورة المراجعة الثانية هو نشر ثقافة التميز والتأكيد على استمراريته. فإن الخطة





فالتقييم الذاتي المستمر، بناءً على ملاحظات فريق المراجعة التابع للهيئة ووفقاً لتعقيب أستاذة إيمان، كان مؤشراً نحو نوعية الأنشطة والبرامج التي تنتهجها المدرسة؛ من أجل تعزيز مبادئ استدامة أداء التميز، كما كانت منطلقاً لأسباب الإدراك والحس العميق لطالبات المدرسة بالقيم الأخلاقية والسلوكية التي يجب أن يتحلين بها.

تعزيز إيجابيات المدرسة، والاستغلال الأمثل لفرص تطويرها واستدامتها، هو النهج الذي تنطلق منه خطة عمل مدرسة الروضة الابتدائية للبنات في نشر ثقافة التميز وممارساتها على أوسع نطاق ممكن في المدرسة، وفي المؤسسات التعليمية في المملكة؛ لضمان استدامة الأداء المتميز.

فعلى الرغم من تحقيق مستوى أداء: "ممتاز" في فعالية المدرسة بشكل عام، قالت أ. إيمان مستدركة: كانت هناك مساعي كثيرة من قبل المدرسة من أجل البقاء في دائرة "التحسين المستمر".

ولعل جل ما حققته المدرسة هو توافق مستوى أدائها الممتاز في جميع مجالات التقييم مع ما حققته في المراجعة الأولى، والتي كان لها أثرها المباشر على تميز عمليتي التعليم والتعلم، والذي نتج عنه من جانب تحقيق طالباتها نسب نجاح مرتفعة في الامتحانات المدرسية، حيث تراوحت النتائج على سبيل المثال لا الحصر ما بين ٨٦٪ و ١٠٠٪ في الفصل الأول من العام الأكاديمي ٢٠١٢-٢٠١٣، والتي توافقت مع نسب الإتيقان المرتفعة خاصة في مادتي اللغة الإنجليزية في الحلقة الأولى والعلوم في الحلقة الثانية. كما جاءت نتائج طالبات الصف السادس الابتدائي في الامتحانات الوطنية بمستويات أعلى من المتوسط الوطني في جميع المواد الأساسية في العامين ٢٠١١-٢٠١٢، إضافة إلى نتائج الصف الثالث الابتدائي والذي حقق فيه مستويات أداء أعلى من المتوسط في اللغة العربية في الأعوام ٢٠١٠-٢٠١٢، وفي الرياضيات في عامي ٢٠١٠ - ٢٠١١.

واعتبرت مديرة المدرسة "إن في تطبيق مفهوم ثقافة الجودة الانتقال من الثقافة السائدة إلى ثقافة تليبي مستجدات وآليات التعليم الحديثة"، حيث عبرت عن تقارير الهيئة بأنها تلك الأداة التي يتم من خلالها تأكيد مدى التزام المدارس بشكل عام بمعايير الجودة، وترسم من خلالها للمدارس سبل الاستدامة على جودة الأداء، خصوصاً إذا ما تم الأخذ بالتوصيات وتفهمها بشكل جيد، بجانب الدعم الذي تقدمه وزارة التربية والتعليم لهم من أجل تأهيل قدرات المدارس في التعاطي مع متطلبات الجودة.

هنا وصفت أ. إيمان مريد فريق المراجعة أنه فضلاً عن كونه جهة تقييم مهني خارجية، أن ملاحظات الفريق تنم عن وعي وحرص واهتمام الفريق على أن تلك التوصيات من شأنها فعلاً أن تضمن في نهاية المطاف استفادة المدرسة منها في دفع أدائها إلى الأمام.

وبحسب النتائج التي تضمنها التقرير الأخير حول مراجعة أداء المدرسة، كانت كلٌ من فاعلية طرق التدريس، وبرامج الدعم والمساندة للفئات المختلفة من الطالبات و برامج رفع التحصيل والتوظيف المتميز للبيئة المدرسية والموارد التعليمية، أمورا أساسية ساهمت في تعزيز مستوى الأداء المتميز لعمليتي التعليم والتعلم، وتجاوز مستوى أداء مخرجاتها من الطلبة.

مدرسة رابعة العدوية الابتدائية للبنات "أهداف إستراتيجية دقيقة من أجل الاستدامة"



كما أضافت أ. بنة قائلة: " منذ بداية تخطيطنا، تمكنا من تحديد نقاط القوة لدينا، ومجالات التطوير، ووضعنا رؤيتنا وأهدافنا الإستراتيجية بشكل واضح، ووضعنا خطوات عملية قائمة على أساس من التوثيق والتقييم الشامل، فخرجت برامجنا ممنهجة، ساهمت جميعها في تعزيز تركيزنا على جعل الطالبة محور العملية التعليمية، هذا علاوة على إصرارنا على وجود معلمات متميزات يدعمن العملية التعليمية، إذ ترسخ لدينا أنه "على قدر تميز المعلم يميز الطالب".

كانت تلك الخطوات الأساسية للمدرسة اللبنة التي ساهمت في تحقيق المدرسة لجوانب تميزها والبناء عليها، لاسيما ما ترتب على

تعد الاستدامة أحد أبرز قيم ضمان الجودة، ولعل المستوى المتميز الذي حافظت عليه مدرسة رابعة العدوية الابتدائية للبنات على مدى دورتي المراجعة، نموذج حي وشاهد على الفرص العملية المتاحة من أجل تعزيز جوانب التميز المتحققة ومواصلة السعي في البناء عليها.

ففي العام الأكاديمي ٢٠٠٩-٢٠١٠، خضعت مدرسة رابعة العدوية إلى المراجعة الأولى، واستحقت مع تلك التجربة تقديرها الممتاز، ومع توافر العناصر الأساسية ومقومات النجاح التي عززت من توقعات تقرير المراجعة الأول في قدرة المدرسة على تحقيق المزيد من التحسن واستمرارية عطائها المتميز، جاءت نتائج المراجعة للمدرسة في دورتها الثانية تصديقاً لقيمة تلك العناصر الأساسية ومقومات النجاح في تأكيد إمكانية التخطيط الدقيق لأهداف التميز وخطوات بلوغها.

فما بين دورتي المراجعة الأولى والثانية، برز أمام المدرسة التحدي الأكبر، وهو التأكيد على أن ثقافة الجودة والتميز، جزء متأصل في عمليات المدرسة كافة، لتبرز مستويات أداء الطالبات متقدمة بشكل ملحوظ، وتبقى عمليتنا التعليم والتعلم في مستوى الامتياز.

اعتبرت مديرة المدرسة الأستاذة بنة محمد بورشيد أن الزيارة الأولى لفريق مراجعة أداء المدارس بالهيئة الوطنية للمؤهلات وضمان جودة التعليم والتدريب أكدت على وضوح رؤية المدرسة التعليمية التي رسمت خطوطها العريضة منذ العام ٢٠٠٨، وحثها على تفعيل مراجعة الخطة الإستراتيجية، بناءً على تحليل دقيق لواقع أداء المدرسة.





المدرسة والطالبة من جهة، وبين المعلمة والطالبة من جهة أخرى".

بعد نتيجة تقرير المراجعة الثانية، ونجاح المدرسة في المحافظة على أداؤها الممتاز، يبقى أمام المدرسة مساهمتها في نشر الممارسات المتميزة بين مختلف المؤسسات التعليمية بالمملكة، لتعزيز ثقافة الجودة، والارتقاء بمخرجات التعليم ودفعها نحو التميز.

ذلك من تقدم في الإنجاز الأكاديمي للطالبات في المواد الأساسية بشكل عام.

إن التميز الذي حققته المدرسة دفعها إلى الإصرار على استمرار خطاها على طريق العمل والتخطيط المدروس وفق الإمكانيات والمعطيات التي تمكّنها من أن تخرج بنموذج واقعي لاستدامة التميز على مدى أربع سنوات تقريباً خاضت فيها المدرسة دورتي مراجعة، إذ تجاوزت المدرسة التنافس المحلي إلى التنافس الإقليمي، والذي أثمر في فوزها بجائزة الشيخ حمدان بن راشد آل مكتوم للتميز التعليمي في العام الدراسي (٢٠١١ - ٢٠١٢).

إن أهم خطوة استندت إليها مدرسة رابعة العدوية في مواصلة عملها تجاه استدامة التميز، أوضحته مديرة المدرسة قائلة: "قمنا بتشكيل فريق عمل الإستراتيجية بحيث يضم نخبة من منتسبي المدرسة من الهيئة التعليمية، والإداريات والطالبات والذي عمل على الخطة الأولى، فوضعنا التصور الكامل مع مراعاة متطلبات هيئة المؤهلات وضمان الجودة. ومن أجل أن تكون هذه الخطة شاملة، ضمت رؤى جميع منتسبي المدرسة".

بحسب ما أشارت إليه تقارير الهيئة، حافظت طالبات مدرسة رابعة العدوية في الحلقتين الدراسيتين اللتين تحتضنهما المدرسة على مستوياتها التحصيلية العالية والتميزة في جميع المواد الأساسية وعلى مدى أعوام متوالية، وكذلك عند انتقالهن بين الحلقتين. فالتابعات بجميع فئاتهن في الصفوف الدراسية، وخارجها يتقدمن في دراستهن بصورة بارزة، نتيجة لما توليه المدرسة من اهتمام كبير بمراعاة الفروق الفردية بين الطالبات، فيما يقدم لهن من أنشطة وبرامج.

كما يرتفع مستوى أداء الطالبات ذوات التحصيل المنخفض، والطالبات ذوات صعوبات التعلم، وطالبات الدمج بشكل مميز، نتيجة فاعلية المساعدة المقدمة لهن.

تبدى الغالبية العظمى من طالبات مدرسة رابعة العدوية انتماءً قويًا للمدرسة، ودافعية عالية نحو التعلم، وقدراً عالياً من الوعي والمسؤولية، والتي عززتها جملة المبادرات التي رعتها المدرسة، ناهيك عن سياسة الباب المفتوح التي اعتمدتها قيادة المدرسة.

وبحسب وصف الأستاذة بنة: "توصيات تقارير الهيئة ومساعي دراسة فرص التحسين أضافت للمدرسة الكثير، وأرشدتنا إلى تحديد أولوياتنا، وتأسيس عملنا عبر تكوين جو من التوافق بين إدارة

مدرسة الخوارزمي الابتدائية للبنين

"التأكيد على ثقافة الجودة هو منطلق النجاح"



أول خطوة بادرتُ بها مع فريق العمل في المدرسة هو تنفيذ مسح شامل للمدرسة، مكننا من تحديد التحديات الإدارية والتعليمية والسلوكية، ومن ثمَّ وضعنا هذا المسح فعليًا على أول درجات سلم التحسين."

ففي تقرير المراجعة الثاني الصادر عن الهيئة، لحظت نتائج المراجعة تميز قيادة المدرسة بالأداء العالي في جوانبه المهارية والإدارية والفنية، والذي برز بقوة في تمكُّن كوادرها البشرية التي تشكل صفاً قياديًا آخر يدعم إدارة المدرسة.

وقالت أ. رشا: "إنَّ من أبرز ما استندت عليه الخطة التحسينية للمدرسة هو التأكيد على ضرورة الاستثمار في العنصر البشري بالمدرسة، وإيجاد صف قيادي من الهيئتين التعليمية والإدارية، يعني تماقًا أولويات التحسين التي ترنو إليها المدرسة، ويمتلك قدرًا من المهارات العالية التي تمكنه من الانسجام مع العمل بروح الفريق الواحد، وامتلاك مقومات التقييم والتحسين المستمر.

كما أوضحت مديرة المدرسة تمكُّن فريق العمل من تحديد الخطوات الأولى الرامية إلى ترسيخ أساس الجودة في المدرسة، ومنها تأسيس قاعدة التقييم الذاتي المستمر في المدرسة، وغرس ثقافة قياس أثر العمل الميداني، التي يقوم عليها مفهوم المراجعة ذاته في زيارات فريق إدارة مراجعة أداء المدارس الحكومية بالهيئة.

إنَّ تحقيق غايات التحسين الشامل في أداء عمليتي التعليم والتعلم، الذي يعدُّ من أهم متطلبات المؤسسة التعليمية، هو ألاَّ تحيد عن تطلعاتها التطويرية. ومن ثمَّ فإنَّ النقلة النوعية التي حققتها مدرسة الخوارزمي الابتدائية للبنين في الأداء، تأتي لتبرز قيمة التخطيط السليم، والتوظيف الجيد لفرص التطوير من أجل بلوغ غايات التحسين الشامل.

فما الانتقال من التقدير العام المرضي إلى التقدير الممتاز الذي شهده أداء مدرسة الخوارزمي عبر دورتي المراجعة، إلا ترجمة فعلية لقيمة أنظمة الجودة في تعزيز مفاهيم التحسين والتطوير، والانطلاق من جملة التحديات إلى أسْمى مراتب التقدم.

وبناءً على ما أشار إليه تقرير المراجعة الأخير لهيئة المؤهلات وضمان الجودة حول أداء المدرسة، تغيرت - إضافة إلى التقدير العام - قدرة المدرسة على التحسن والتطوير من المستوى الجيد في تقرير المراجعة الأول إلى المستوى الممتاز في التقرير الثاني، نتيجة التخطيط الإستراتيجي الواضح والفاعل المبني على التقييم الذاتي الدقيق، والذي حددت من خلاله أولويات العمل الرئيسية، وبرزت في خططها التشغيلية ليترجم إنجازها على أرض الواقع.

وفي وصفها لفرص التطوير، أوضحت مديرة مدرسة الخوارزمي الأستاذة رشا علي يوسف: " لقد انضمت للمدرسة خلال العام الأكاديمي ٢٠١٠-٢٠١١، ووجدت في المدرسة أرضًا خصبةً للتطوير، فكانت



التطبيقات المثلى في مجال ضمان الجودة، والإفادة من إنجازاتها على أوسع نطاق ممكن في المدرسة، وفي أوساط المؤسسات التعليمية بمملكة البحرين.

للمدرسة، بحسب ما أشار إليه التقرير، رؤية ورسالة تركزان على الإنجاز والتطور الشخصي، واللذان صيغتا بصورة تشاركية من قبل جميع منتسبيها، وترجمتا عملياً في ممارساتها المتعددة. وكحصيلة إيجابية لذلك، فقد عكس التقرير الثاني تقدماً ملحوظاً في سلوكيات الطلبة، وتمتعهم بمهارات قيادية وقدرة عالية على التطور الذاتي في الناحيتين الأكاديمية والسلوكية.

كما جاء الإنجاز الأكاديمي – إضافة إلى ذلك – ليعكس تحقيق طلاب الصف الثالث تقدماً بارزاً في مستوياتهم في الامتحانات الوطنية خلال العامين الأكاديميين ٢٠١١ و ٢٠١٢، مقارنة بالعام الأكاديمي ٢٠١٠، حيث فاقت نتائج الطلبة كثيراً متوسط الأداء الوطني في مادة اللغة العربية على وجه التحديد، فضلاً عن تقدمهم في نتائج الامتحانات الوطنية في مادة الرياضيات، والتي تتوافق مع مستويات الغالبية العظمى من الطلاب في الدروس.

إلى جانب ذلك، جاءت نسب النجاح عالية في الامتحانات المدرسية في جميع المواد الأساسية للعام الأكاديمي ٢٠١١-٢٠١٢، والفصل الدراسي الأول من العام الأكاديمي ٢٠١٢-٢٠١٣، حيث بلغت ١٠٠٪ للغالبية العظمى للطلاب في الحلقتين الدراسيتين.

وبالنسبة لمديرة المدرسة، فمن أبرز التحديات التي واجهتها المدرسة – ضمن مسيرة التحسين – تحسين سلوكيات الطلبة، وتحقيق مستوى رضا عالي لأولياء الأمور عن المدرسة، وعليه، فقد كانت هناك سياسة واضحة في تعديل السلوك، والتي تمت معالجتها من خلال وضع مشاريع وأنشطة تحفيزية للطلبة بدءاً من الطابور الصباحي، ومروراً بوقت الفسحة، وأثناء الحصص الدراسية.

واعتبرت أ. رشا أن للمعلمات في مدرسة الخوارزمي دوراً أساسياً في تحقيق ذلك التطلع، حيث ارتكزت جهود التحسين على تحسين أداء عملية التعليم والتعلم من جهة، والتطوير الشخصي لسلوكيات الطلبة، والتي بلغت أهدافها بمساهمة ومهارة عالية أبدتها معلمات المدرسة من جهة أخرى.

إن أهم ما يميز تطبيقات ضمان الجودة، هو استمراريته، وحاجتها الدائمة إلى مواكبة تطلعات التطوير في ظل التحديات التعليمية المتنامية. وما أحرزته مدرسة الخوارزمي من تقدم ملحوظ في أدائها بحسب لصالح جهود التحسين، الأمر الذي سينعكس على مستقبل أبنائنا التعليمي، كما يأتي دور المدرسة في التأكيد على سعيها المستمر في استدامة مكتسباتها المتميزة، والاستفادة من

مدرسة النور الثانوية للبنات "جهود التحسين مسئولية تشاركية"



وبأهمية الأخذ بتوصيات التقرير في تحسين أداء المدرسة، كان بمثابة أكبر تحدٍّ بالنسبة لقيادة المدرسة.

فوصول تقرير ضمان الجودة، بحسب وصف أ. سميحة، كان بمثابة الحافز الذي دفع فريق المدرسة إلى تشكيل فرق عمل تعاونية لتحليل مجالات التقييم، وتم فور الانتهاء من تلك المرحلة البت الفعلي في إعداد الخطة التشغيلية لما بعد المراجعة، التي حولت توصيات التقرير إلى أهداف تنبثق عنها جملة إجراءات محددة، تمهد الطريق والخطوات العملية لتحقيق تلك الأهداف.



إن تأسيس قيادة مدرسية واعية تؤمن بالتشاركية في توظيف جهود الخطط التحسينية التي ترتقي بالأداء، يفسر التقدم النوعي الذي أحرزته مدرسة النور الثانوية للبنات على مدى دورتي المراجعة التي أجرتها إدارة مراجعة أداء المدارس الحكومية بهيئة المؤهلات وضمان الجودة.

فقد دشنت المدرسة منذ صدور تقرير المراجعة الأول في العام الأكاديمي ٢٠٠٩، والذي جاءت نتيجة الفاعلية العامة للمدرسة فيه بتقدير: "غير ملائم"، عدة مبادرات شاملة هدفها الوقوف على فرص التطوير المتاحة في كل جانب من جوانب التقييم المتمثلة في: الإنجاز الأكاديمي، والتطور الشخصي للطلابات، وجودة فاعلية عمليتي التعليم والتعلم، وجودة تطبيق المنهج وتعزيزه، وجودة مساندة الطلبة وإرشادهم، وفاعلية القيادة والإدارة والحوكمة.

ولقد حولت قيادة المدرسة تحديات نتائج التقرير الأول إلى نقاط قوة مرتقبة للارتقاء بمستوى أدائها أثناء صياغة خطط التحسين لديها، وعملت على غرس مبادئ وثقافة الجودة في بيئة المدرسة وبين منتسبيها والمعنيين بها من طلبة وأولياء أمور وكادر تعليمي، وإداري، وفني، بصورة أشمل؛ ليكون حصيلة ذلك كله رؤية تشاركية ساهم في صياغتها كل المعنيين بالمدرسة.

الأستاذة سميحة الأشقر، مديرة المدرسة، توقفت عند تلك النقطة قائلة: "إن نشر ثقافة القناعة بين عضوات المدرسة بنتيجة التقرير،



من خلال تفعيل آليات العمل خارج نطاق الصف الدراسي، وبذلك تمهد مدرسة النور الطريق نحو التطوير والتحسين المستمر، وتعزيز استدامة جودة أدائها.

فتقرير المراجعة الثاني الصادر حول أداء المدرسة، لحظ تقدمًا ملموسًا في التقييم الذاتي، والتخطيط الإستراتيجي، الذي كان له الأثر المباشر على تحقيق نقلة نوعية في الأداء العام للمدرسة من تقدير: "غير ملائم" إلى تقدير: "جيد".

كما برزت الخطوات الإستراتيجية التي اتخذتها المدرسة من أجل حصر الاحتياجات التدريبية التي تدفع بجهود المدرسة الرامية إلى السعي الجاد نحو الاستغلال الأمثل لفرص التطوير المتاحة.

وفي طياته، أشار التقرير إلى قيمة المساندة الخارجية التي حظيت بها طالبات المدرسة، وساهمت بشكل جلي في رفع مستوى الإنجاز الأكاديمي لهن.

فمن جملة فرص التطوير التي سلط التقرير الأول للمراجعة عن أداء المدرسة الضوء عليها تمثلت في الحاجة إلى تطوير إستراتيجيات تعليم وتعلم خاصة في المواد الأساسية، مع الأخذ في الاعتبار تنمية مهارات التفكير العليا، وتحدي قدرات الطالبات، ومراعاة الفروق الفردية أثناء تقديم الدروس والواجبات المنزلية، وتوظيف التقويم بفاعلية والاستفادة من نتائجه في التخطيط للدروس، وتوظيف نتائج التقويم الذاتي في تحسين عمليتي التعليم والتعلم.

فبعد آخر زيارة، لحظ فريق مراجعة أداء المدارس الحكومية بالهيئة، أثر خطط ومبادرات التحسين التي وضعتها مدرسة النور من أجل تعزيز الإنجاز الأكاديمي للطالبات، وتقديم عمليتي التعليم والتعلم بالمدرسة، وتأسيس مفاهيم التقييم الذاتي والتخطيط الإستراتيجي.

وبعد صدور التقرير الأول للمراجعة عن أداء المدرسة، أوضحت أ. سميحة أن هذا التقرير ساعدنا كثيرًا من أجل التحرك الفعلي والبت في تطوير إستراتيجيات التعليم والتعلم، التي غدت ثقافة سائدة في بيئة مدرسة النور ومعرفة منتسبيها.

فهنا حرصت المدرسة، كما أوضحت مديرة المدرسة، على تفعيل دور الطالبة بوصفها محور العملية التعليمية، الذي كان له بالغ الأثر في نمو وتطور الجانب الشخصي والإنجاز الأكاديمي للطالبات، وهو النتيجة الفعلية التي تطمح لها أي مؤسسة تعليمية قديرة.

كما أن توصيات المدرسة للمرحلة المقبلة برز أهمها في تعزيز القدرة الاستيعابية للمدرسة على التحسين، من خلال نشر الممارسات المتميزة في المدرسة، وتكثيف الدعم الموجه من أجل مساندة الطالبات ذوات التحصيل المتدني في الدروس، وإثراء المنهج الدراسي

٢. مؤسسات التدريب المهني

معهد البحرين للدراسات المصرفية والمالية
"نظام ضمان الجودة الداخلي استثمار نحو التميز"



للمعهد حسب ما ذكرته **مديرة المعهد الأستاذة سولفي نيكولس**: "إن تقارير إدارة مراجعة أداء مؤسسات التدريب بالهيئة كانت بمثابة النقطة الفاصلة في المعهد التي حتمت عليه الانتقال من مرحلة سرد الكلام إلى مرحلة التطبيق الواقعي، فتم التركيز على مسألة الجودة الداخلية وسياسات المراجعة الداخلية. وذلك ضمن تطبيق نظام ضمان الجودة الداخلي الذي يؤكد على ضرورة وجود إطار عمل لكل برامج المؤسسة، مما يتيح ضمان جودة ما يقدمه المعهد من دورات وبرامج".

حينما تُعزز أهمية ثقافة ضمان الجودة وتسود داخل أروقة المؤسسات التدريبية، وتدخل ضمن تشكيل جميع إطارات العمل لديها وتُطبق في جل سياساتها الداخلية، مما يجعل من هذه الممارسات أدوات تُقوِّم مسار المؤسسة وتصب بجهودها نحو مخرجات تدريبية عالية الجودة، تتجلى أمام المؤسسة فرصة سانحة للاستثمار نحو التميز. ولعل معهد البحرين للدراسات المصرفية والمالية أحد أبرز هذه النماذج التي سعت للتطوير، من أجل دعم وضمان الجودة والصعود بالمؤسسة نحو التميز.



ففي عام ٢٠١٠م، تمت زيارة المراجعة الأولى للمعهد، وحصل من خلال تقريرها على تقدير: "جيد" بوجه عام، وكذلك في جميع الجوانب الأخرى، باستثناء جودة البرامج المقدمة الذي حاز على تقدير: "ممتاز". وتعد مرحلة ما بعد المراجعة، مرحلة تحدُّ بالنسبة للمعهد؛ ليكون الامتياز حليفه، فأخذ بتوصيات هيئة المؤهلات وضمان الجودة وأدرجها كأساس بنى عليها تطلعاته بالنهوض نحو الأفضل، والتي انعكست بشكل واضح في نتائج المراجعة في دورتها الثانية والتي تكللت بنجاح المعهد بإحراز الامتياز بوجه عام، كما حازت جميع الجوانب الأخرى على نفس الحكم أيضاً، باستثناء جودة التعليم والتدريب التي حازت على تقدير: "جيد".

وتعد مرحلة ما بين دروئتي المراجعة الأولى والثانية مرحلة انتقالية



نجاح مرتفعة أيضًا في معظم البرامج والدورات المصممة داخليًا، إضافة إلى أن المعهد سعى إلى توطيد علاقات عدة مع الأطراف ذات العلاقة على الأصعدة المحلية والإقليمية والدولية.

وقد أوضحت أ. سولفي قائلة: "إن من أهم التطورات التي تم ملاحظتها بعد الأخذ بتوصيات هيئة المؤهلات وضمان جودة التعليم والتدريب هو التطور الملحوظ في معدل الحضور، خاصة وأن أغلب الملتحقين في المعهد هم من الموظفين، وإن تطبيق آلية الحضور قد نمت لديهم إحساسًا عاليًا بالمسؤولية، والذي انعكس على مستوى حضورهم. كما لوحظ تحول عام في سياسة المعهد، حيث أصبح هناك حرص واضح على التقييم وجمع وجهات نظر المستفيدين، سواء المتدربين أو أصحاب الأعمال، والتي يتم تصنيفها من أجل الاستفادة منها في جميع المجالات.

هنا، أشارت أ. سولفي إلى أن الهيئة الوطنية للمؤهلات وضمان جودة التعليم والتدريب تؤدي دورًا مهمًا جدًا ومميزًا في تعزيز الثقة وتقديم نظرة تقييمية خارجية فعالة، فعادة ما تظن المؤسسات التدريبية أنها تبلي بلاءً حسنًا في أدائها خلافًا لواقعها، ليأتي دور الهيئة في تقديم آلية قياس معتمدة وذات مصداقية تعكس أداء جميع المؤسسات وتقارن بعضها البعض.

وبعد ما حققه معهد البحرين للدراسات المصرفية والمالية من إنجاز، قاده نحو الامتياز في فترة زمنية وجيزة قياسًا مع حجم المعهد وما يقدمه من نطاق واسع من البرامج والدورات، يظل أمام المعهد فرصة المحافظة على الاستدامة ليبقى مثالًا يُحتذى به في مجال التدريب، قادرًا على نشر ممارسات التميز بين المؤسسات التدريبية في المملكة، ويدفع بعجلتها نحو الأمام.

وعبرت أ. سولفي عن أن توصيات هيئة المؤهلات وضمان الجودة في مراجعتها الأولى تمكنت من قياس جوانب القوة وإبراز الجوانب التي تحتاج إلى تطوير، والتي بينت أهمية إعداد معايير تقييم يمكن الاعتماد عليها بحيث تشكل تحديًا أكبر للمتدربين، مع تحسين إجراءات ملاحظة الدروس وإجراءات المواظبة للمتدربين التي من شأنها ضبط آلية حضورهم.

هذا وقد كان لهذه التوصيات الأثر الكبير في تطور المعهد بعد حصره لكل هذه الجوانب، ووضعها على محك التحدي بغية التحسين والتطوير، فقد عمدت إدارة المعهد مباشرة بالشروع في تنفيذها، فتم وضع خطة إستراتيجية وخطة عمل تنظم عمليات سير العمل في المعهد، إضافة إلى تفعيل آلية لتقييم المتدربين، والذي يتم على أساسها تحديد أداء المتدرب قبل وأثناء وبعد التدريب استنادًا لما ركزت عليه تقارير إدارة مراجعة أداء مؤسسات التدريب بالهيئة بخصوص عملية التقييم داخل الصف الدراسي؛ من أجل قياس التطور والنجاح ودعمه بشكل يساعد على الإنجاز بشكل أفضل. كما عمل المعهد على توظيف مدربين مؤهلين من ذوي الخبرة الواسعة في مجالات تخصصاتهم المهنية، وتم تقديم مجموعة واسعة من البرامج المعتمدة من الخارج والدورات المصممة داخليًا المدعومة بمجموعة واسعة من الأنشطة اللاصفية؛ لتثري عملية التعلم. وعلى ضوءها تم إعادة تقييم المناهج المقدمة ضمن نظام ضمان الجودة الداخلي لتتوافق مخرجاتها التدريبية مع أعلى معايير ضمان الجودة المطلوبة في سوق العمل، خاصة المالي والمصرفي.

كما ساعدت ثقافة ضمان الجودة في اعتماد القياس الموضوعي للتغذية الراجعة والتي من خلالها تبني المعهد سياسة التأكيد على ثقافة التحسين المستمر. وأضافت أ. سولفي: "إن ما يميز البحرين حقًا هو وجود هذا النوع من الثقافة - ثقافة ضمان الجودة - ولا سيما في قطاع التدريب المصرفي، وإن وجود آلية لضمان الجودة الداخلية لهو شكل من أشكال مواصلة عمل مراجعات هيئة المؤهلات وضمان الجودة، والذي يعد بالفعل استثمارًا حقيقيًا للمؤسسة التدريبية سواء من حيث استثمار الوقت أو الاستثمار نحو التميز".

وقد حققت هذه النقلة التي أحدثها معهد البحرين للدراسات المصرفية والمالية بعد زيارة المراجعة في دورتها الثانية، والتي تُوّج بعدها بإكليل الامتياز تطورًا بان جليًا في جوانب عدة، فقد حقق ارتفاعًا واضحًا في نسب النجاح في معظم البرامج والدورات المعتمدة من الخارج، مثل المحاسبة، والأعمال المصرفية، والقيادة والإدارة التي تتوافق مع أو تتجاوز نسب النجاح العالمية، كما حقق المتدربون نسب

المشرق للتدريب (مركز المشرق العربي للتدريب سابقًا) "توصيات الهيئة تقود إلى أولى عتبات التميز"



تحديد المهام وآليات العمل وغيرها، والذي ساهم بشكل فاعل في تعزيز الجودة الداخلية في المعهد.

وعبر أ. حسن عن أن زيارة فريق مراجعة هيئة المؤهلات وضمان الجودة الأولى كانت بمثابة أداة فاعلة ومُوجّهة؛ إذ هيأت الأسس الصحيحة وبينت الثغرات التي من شأن معالجتها إحراز التحسين المرجو في عملية التدريب، حيث أشارت في توصياتها إلى أهمية ضمان امتلاك المتدربين للمهارات الأساسية التي يحتاجون إليها لتحقيق نسب نجاح أفضل، وحثت على تفعيل الخطط التطويرية وضبط أداء المدربين؛ من أجل تطوير جودة التدريب بصورة متكاملة.



إن مبدأ الشراكة الذي تبنته هيئة المؤهلات وضمان الجودة في رؤيتها لتطوير عمليتي التعليم والتدريب، والذي ينسجم مع ما تقدمه من دعم وتوجيه؛ ليصب في مصلحة تطوير مؤسسات التدريب لما هو أفضل، قد بدا جليًا في المشرق للتدريب، بعد ما حققه من تقدم ملحوظ في المستوى بين دورتي المراجعة الأولى والثانية.

فبعد زيارة فريق إدارة مراجعة أداء مؤسسات التدريب المهني التابعة للهيئة الوطنية للمؤهلات وضمان جودة التعليم والتدريب عام ٢٠٠٩، حصل المعهد على توصيات تعدد لبننة الانطلاق نحو التميز بعد أن حاز على تقدير "مرض" بوجه عام في هذه المراجعة. فقد شكلت هذه التوصيات نقطة التحدي الأكبر للمشرق للتدريب، والتي انعكست إيجابًا على نتائج المراجعة في دورتها الثانية، حيث شهدت تحسنًا ملحوظًا بعدما حقق المعهد نقلة نوعية واضحة في المستوى العام؛ قادته نحو تحقيق تقدير الامتياز.

عمدت إدارة المشرق للتدريب - حسب ما أشار إليه الأستاذ **حسن علي أحمد المدير العام للمركز** فيما يتعلق بجهودها الحديثة - على تطبيق التوصيات الواردة في المراجعة الأولى وإعادة جدولة إستراتيجية المعهد بما يتيح تحقيق التطوير الذي يطمح إليه المتدرب، ويلائم حاجاته وسوق العمل، حيث تم تنفيذ دراسة تقف على أسباب تأثر نسبة النجاح في المعهد، والتي حالت دون تطوره. وقد أسفرت النتائج عن ضرورة دمج مبادئ الجودة وسنّها في إطار العمل وجميع ممارساته، وإن اختلفت، بدءًا من التسجيل والتوصيف الوظيفي ودقة



الهيئة هي خدمة مهمة من شأنها وضع المؤسسات التدريبية على الطريق الصحيح؛ لتتمكن من الانطلاق كل حسب مجالها".

وبحسب ما نشرته تقارير الهيئة، فقد حقق المركز تطوراً بمعدل نقطتين قادته للامتياز، حيث ظهرت في أربعة جوانب وهي: إنجاز المتدربين، جودة البرامج المقدمة، والدعم والإرشاد المقدمين للمتدربين، وفعالية القيادة والإدارة. فيما تقدم جانب فعالية التدريب بمعدل نقطة خلافاً لغيره من الجوانب.

وفي جانب آخر من حديثه أشار الأستاذ حسن بضرورة بذل الجهد والعمل بشكل صحيح؛ من أجل تحقيق الاستدامة، وقال: "إن المؤسسة المتميزة قادرة على فرض نفسها بأدائها المتميز وقادرة على المنافسة في سوق العمل. ونحن في المشرق للتدريب نطمح لتخطي النطاق المحلي إلى الإقليمي، ونسعى لأن تكون البحرين رائدة في مجال التدريب، وإن وجود هيئة المؤهلات وضمان الجودة بوصفها جهة تقييم مساندة لمؤسسات التدريب – بلا شك – لهو أكبر داعم لتحقيق ما نصبو إليه".

بعد دورتي المراجعة الأولى والثانية وما حققه المركز من نجاح لافت في تبوء منصة "الامتياز"، يبقى أمام المركز فرصة المحافظة على مستوى التميز هذا، والسعي في نشر ممارساته بين المؤسسات التدريبية في المملكة؛ للمساهمة في تعزيز تبادل الخبرات، والمضي قدماً نحو مخرجات تدريبية متميزة.

وعلى أثر ذلك سعت إدارة المركز إلى المشاركة في المحافل المختلفة للتعرف على آخر المستجدات خصوصاً في مجال الصحة والسلامة، والاطلاع على أفضل الممارسات من حولها والحرص على تطبيقها. هذا فضلاً عن الاستفادة المتحققة من المجلس النوعي للتدريب، وعليه فبمجرد معرفة نقاط القوة والمواطن التي تحتاج إلى تحسين، والتي أدرجتها تقارير الهيئة، تمكن المعهد من تحديد الوظائف أو المهام التي ستمكنه من استغلال نقاط قوته بالشكل الأمثل والحد من نقاط الضعف.

وبيّن أ. حسن أن مرافق المعهد كانت أحد العوامل التي أثرت في الحد من التقدم، ومع الدخول في مشروع تمكين للصحة والسلامة والقدرة على الاستثمار في تطوير المعهد، تمكنت إدارة المشرق للتدريب من توفير بيئة آمنة فعالة ومحفزة لجميع الأطراف المعنية؛ مدعمة بمستوى فعال ومنظم من الدعم المساند للمتدربين، إضافة إلى توظيف المزيد من المدربين وموظفي الإدارة الأكفاء الذين يعملون بنظام الدوام الكامل. كما زاد المعهد من شراكته مع جهات الاعتماد الدولية؛ لتقديم مجموعة واسعة من الدورات المعتمدة من الخارج، التي انعكست بالإيجاب على مستوى التحسين للمعهد، حيث شهد زيادة كبيرة في عدد المتدربين المسجلين في الدورات ولا سيما الدورات المعتمدة من الخارج.

ساهمت هذه المبادرات في تحسّن واضح في جوانب عدة ولا سيما في مستويات إنجاز المتدربين، وارتفاع نسب ومعدلات نجاحهم بمستوى أعلى من مستويات النجاح الدولية مقارنةً بالمرحلة السابقة، وتطور مجموعة واسعة من المهارات والمعارف لديهم ذات العلاقة بالقطاع المهني، ليعتلي معها المشرق للتدريب منصة التميز ويكتسي بها حُلّة الامتياز.

ولعل أحد أبرز العوامل التي شكلت المرحلة الانتقالية – التي حققها المعهد في نتائج المراجعة في دورتها الثانية بعد أن تحسن مستواه بفارق نقطتين، وقفز على أثرها إلى عتبة الامتياز من بعد المرضي والتي نوه إليها الأستاذ حسن في حديثه – هي إيمان المركز بأهمية توافق أسس الجودة مع آلية العمل، والتي تحدد في النهاية مستوى جودة المخرجات ونوعية المعارف والقدرات المكتسبة، وبهذا الخصوص عمدت إدارة المعهد على وضع خطط إستراتيجية وخطط عمل تفصيلية؛ تركز على عملية التحسين المستمر .

كما أشار أ. حسن قائلاً: "إن الجودة لا تقف عند حد معين، وأن المؤسسات لا تستطيع انتقاد نفسها، لذا فالخدمة التي تقدمها

٣. مؤسسات التعليم العالي الحكومية

جامعة البحرين

"القواعد الإستراتيجية المتينة هي منطلق التحسين المستمر"



بالإضافة إلى ١٢ تأكيداً تضمنها تقرير المراجعة المؤسسية، والتي أوردتها الجامعة ذاتها ضمن تقرير التقييم الذاتي ضمن إجراءات المراجعة المؤسسية المعمول بها في الهيئة، هذا فضلاً عن ١٥ نزكية تمثل نقاط قوة؛ حصدها الجامعة من خلال ملاحظات فريق المراجعة.

ما يميز جامعة البحرين، هو قوة بنيتها التحتية، وشمولية ووضوح تخطيطها الإستراتيجي، لا سيما ما تضمنته خططها الإستراتيجية للأعوام ٢٠٠٩-٢٠١٤، من بنود تشمل الأوجه التعليمية والمؤسسية،

قيمة مؤسسات التعليم العالي العريقة، تقوم بشكل أساسي على كونها منبراً تعليمياً ومورداً مهماً للقيادات التعليمية. ومن هذا المنطلق، يأتي مفهوم ضمان الجودة، ليؤكد على تلك القيمة في مؤسسات التعليم العالي، آخذة في الاعتبار المعطيات الأساسية التي تمتلكها المؤسسة، والتي تمكنها من تفعيل الاستغلال الأمثل لفرص التطوير المتاحة.

بالنسبة لجامعة البحرين، وهي الجامعة الحكومية الرئيسة والأكبر في مملكة البحرين، يأتي مفهوم ضمان الجودة ليؤكد على ضرورة أن تتحقق تلك القيمة الأساسية فيها، والتي حرص تقرير المراجعة المؤسسية الصادر عن هيئة المؤهلات وضمن الجودة في عام ٢٠١٠، حول أدائها للتأكيد عليها واعتبارها منطلقاً تقوم عليه خطط التحسين التي تضعها الجامعة.

فقد تضمن التقرير المنشور ١٧ توصية موجهة في مجالات الرسالة والتخطيط والحوكمة، والمعايير الأكاديمية، وفرص ضمان الجودة الداخلية ومجالات تعزيزها، وجودة التعليم والتعلم، خصوصاً فيما يتعلق بتعزيز التغذية الراجعة من المستفيدين منها، وإمكانيات مساندة الطلبة بشكل أشمل وأوسع، وتعزيز الموارد البشرية، والتوصيات التي تضمنها جانب الأبحاث؛ من أجل تعزيز مساهمة إنتاج البحث العلمي، ودعم مدخلاته من موارد مالية، وتشجيع كواردها الأكاديمية، وتسهيل الإمكانيات لهم لعمل البحوث العلمية.





خطوة إستراتيجية على طريق بناء المعرفة في مجال ريادة الأعمال، فيما يدعم مهارات وأداء الخريجين، وأهداف التنمية الاقتصادية التي تنشدها رؤية البحرين الاقتصادية ٢٠٣٠م.

وعلى الرغم من الخطوات الملموسة التي اتخذتها الجامعة؛ من أجل تلبية مؤشرات ومعايير الجودة، فيما يعود بالنفع والصالح العام على مستقبل التعليم العالي في المملكة، وقطاعات العمل المختلفة، يبقى أمام مؤسسات التعليم العالي بشكل عام العمل على مواصلة الجهد من أجل تعزيز مفهوم استدامة الأداء، والتحسين المستمر؛ من أجل تخطي جميع تحديات التعليم العالي، ولا سيما تحدي البحوث العلمية التي تتطلب قدرًا من الدعم المادي والبشري، وفرص تعزيز المشاركة المجتمعية على نطاق أوسع.

والتي وضعت ضمان الجودة في صلب عمليتي التعليم والتعلم، ومشاركة المجتمع، والعمليات الإدارية.

ولعل أحد المصادر التي ساهمت في تعزيز مرحلة الإعداد للخطة الإستراتيجية ٢٠٠٩-٢٠١٤، التي مرت بها الجامعة، وذلك بحسب ما ذهب إليه مدير مكتب ضمان الجودة في جامعة البحرين الدكتور هشام العمّال في الفترة من ٢٠٠٧ إلى ٢٠١٠، هو مرحلة المراجعة التجريبية التي نفذتها الهيئة بالتعاون مع الشريك الدولي للهيئة آنذاك في المراجعة وهي الهيئة الأسترالية لمراجعة ضمان جودة مؤسسات التعليم العالي AUQA.

وقال د. العمّال: إن تلك المرحلة نتج عنها مبادرات عدة، كان أبرزها اعتماد مفهوم التقييم القائم على المخرجات، والذي يرمي في مجمله إلى تعزيز بناء مفهوم ضمان الجودة من خلال متابعة تقدم الأداء في البرامج الأكاديمية، وإشراك المستفيدين من تلك البرامج بمن فيها الطلبة، والأساتذة وأرباب العمل، وبما يتخلله من مراجعة للسياسات والأنظمة الأكاديمية المتبعة لدى الجامعة.

وفي زيارة المتابعة التي قامت بها إدارة مراجعة أداء مؤسسات التعليم العالي بهيئة المؤهلات وضمن ضمان الجودة استكمالاً لمراحل المراجعة المؤسسية، وبعد تسليم الجامعة تقريرها الذي يبين ما قامت به الجامعة للمحافظة على تزيكياتها أو العمل على تعزيزها، وما حددته من إجراءات لاستيفاء التأكيدات والتوصيات الواردة في تقرير المراجعة، انطلقت زيارة المتابعة في ٢٠١٣، لتشير إلى خطوات إستراتيجية أخرى سعت إليها جامعة البحرين؛ من أجل تعزيز دورها الأكاديمي والريادي في المملكة.

وكان هناك تحرك واضح من قبل الجامعة؛ من أجل دعم وتنفيذ نظم إدارة الجودة في الجامعة، بحسب ما تناولته نتائج تقرير المتابعة، حيث تم إنشاء مكاتب ضمان الجودة في كل كلية من كليات الجامعة متمثلة في إدارة وتعزيز ضمان جودة البرامج، هذا فضلاً عن مجموعة اللجان التي تم تشكيلها لضمان الجودة على مستوى الأقسام.

إضافة إلى ذلك، فقد كانت نتائج تقرير المراجعة المؤسسية الصادر في عام ٢٠١٠، بحسب ما ذكر د. العمّال، دافعاً نحو تعزيز نظام ضد عملية الانتحال والسرقة الأدبية، وفي تقوية برامج الدراسات العليا، وأخيراً وليس آخراً، تأصيل ثقافة التحسين المستمر.

اليوم، وبحسب ما أضاف مدير مكتب الجودة السابق في جامعة البحرين، تأتي خطوة بناء مركز حاضنات ريادة الأعمال، بوصفه

٤. مؤسسات التعليم العالي الخاصة

الجامعة الأهلية

"التعليم العالي الخاص ونماذج من فرص تحقيق ضمان الجودة"



وبالنسبة للبروفيسور الحواج، فإنَّ المهنية العالية والقيمة الأساسية التي تضمنتها تقارير الهيئة، كانت دافعاً كبيراً في تعزيز رؤية الجامعة نحو التأكيد على جودة أداؤها، واتباع أساليب التعليم العالي الحديثة، التي تحث على تميز أداء الطالب الجامعي، وتأهيله بالمهارات العلمية والعملية، التي تؤهله لخوض تجربة ناجحة في دخول قطاعات العمل على اختلاف تخصصاتها.

وفي تقرير المراجعة المنشور عن الهيئة، أصدر فريق المراجعة ٢٤ توصية للجامعة، مثلت فرص تطوير متاحة للجامعة؛ من أجل تعزيز

إنَّ ضمان الجودة المؤسسية لمؤسسات التعليم العالي جزءٌ أساسيٌّ ومكملٌ لبناء مفهوم ضمان الجودة المتكامل، الذي يضمن تحقيق مستوى أداء عالٍ لعملية التعليم والتعلم، التي تختص بها الجامعات، حكومية كانت أم خاصة، ومن جهة أخرى التمكن من رفد سوق العمل وقطاعات التنمية المختلفة بالمرجات التعليمية التي تتطلع إليها.

ولعل التعليم العالي الخاص يأتي ضمن جملة أبرز التحديات التي تواجهها مختلف البلدان؛ من أجل تعزيز الدور الريادي لقطاع التعليم العالي، غير أن مسلك الجامعة الأهلية في مملكة البحرين في التعاطي مع مفهوم ضمان الجودة في ظل وجود تلك التحديات، يبشر بفرص حقيقية لتأسيس تعليم عالٍ خاص؛ للمساهمة الإيجابية في مسيرة التنمية الاجتماعية والاقتصادية في مملكة البحرين.

ومع انطلاق تجربة المراجعة المؤسسية للجامعة الأهلية، جاءت أبرز الأمور – التي ركزت الجامعة الأهلية على تحسينها – استجابة لتوصيات تقرير المراجعة المؤسسية الصادر عن هيئة المؤهلات وضمن ضمان الجودة في ٢٠١١، وبحسب ما عبر عنه رئيس الجامعة البروفيسور عبد الله الحواج، في السعي نحو نقل وبناء ثقافة ضمان الجودة في عموم المؤسسة التعليمية، والتي رأى أن أثرها كان أوضح ما يكون في المشاركة الفاعلة لمنتسبيها على اختلاف مهامهم في التحسين والتطوير.





أدائها، كما تضمن التقرير ١٢ تأكيداً؛ مثلت مجموع فرص التطوير التي توصلت إليها الجامعة ذاتها أثناء تقييمها الذاتي ضمن متطلبات المراجعة، فيما حصدت تسع تزكيات؛ مثلت نقاط القوة التي تميزت بها الجامعة.

ومع حلول موعد المراجعة التتبعية، والتي تأتي بوصفها جزءاً من عملية المراجعة المؤسسية بغرض متابعة الأداء وتعزيز منظومة ضمان الجودة المستمرة، أبلت الجامعة الأهلية بشكل عام بلائاً حسناً في التعاطي مع ما تضمنه التقرير من توصيات، والتي ركزت في مجملها على مجالات تقييم أساسية تقف على فرص التطوير الممكنة في كل من الرسالة والتخطيط والحوكمة في الجامعة، وآلية تطبيق المعايير الأكاديمية للبرامج والمقررات الدراسية، وأنظمة ضمان الجودة الداخلية وتعزيزها، وجودة التعليم والتعلم، وفي تطوير الموارد البشرية، والبنية التحتية للجامعة، وتعزيز البحوث العلمية، والمشاركة المجتمعية.

فقد شهد تقرير الزيارة التتبعية، والذي تم نشره بعد اعتماده من قبل مجلس إدارة الهيئة وتصديقه من قبل مجلس الوزراء كما هي الحال المتبعة مع مجمل التقارير الصادرة عن الهيئة، تقدماً فعلياً من الجامعة، بغرض الاستجابة لكل توصية من تلك التوصيات، والتي شهدت إما تحقيق نتيجة ملموسة بعد تطبيق خطط واضحة للتحسين، وإما فيما لمسه فريق زيارة المتابعة في البعض الآخر منها مثل البت في وضع خطط وتنفيذ دراسات مسحية؛ من أجل حصر أكبر كم من المعلومات بغرض توجيه خطط التحسين الداخلية في الجامعة.

وفي الإصرار على تحقيق التقدم النوعي في مستويات الأداء تحذراً حقيقياً لمؤسسات التعليم، حيث عبر رئيس الجامعة الأهلية عن ذلك بقوله: "حقيقة القول أن العمل على مفهوم ضمان الجودة ليس سهلاً، خصوصاً في ظل التحديات التي يواجهها التعليم العالي بشكل عام، سواء على المستوى المحلي أو الدولي، ولعل عامل الوقت ومحدوديته يمثلان أبرز تلك التحديات وأهمها، إضافة إلى المتطلبات التنظيمية للتعليم العالي، والاعتراف الدولي للبرامج والمؤهلات العلمية. إلا أن الإيمان بتلك القضية يصنع الكثير من الإنجاز، ويحول ذلك المفهوم إلى ممارسة يومية تحيا بها مؤسسات التعليم العالي، وهو ما أؤمن به أنا شخصياً وأؤكد عليه في الجامعة وفي المحافل العلمية".

فبالنسبة إلى البروفيسور الحواج، تأتي مبادرة ضمان الجودة في

البحرين بوصفها أحد أبرز مبادرات الإصلاح التي جرت خلال السنوات العشر الماضية، والتي من المتوقع أن يكون لها أثر جيد على مستقبل التعليم العالي في المملكة، التي أكدت على أن قضايا التعليم العالي وتحدياته يجب أن تؤخذ على محمل الجد من قبل مؤسسات التعليم العالي.

يبقى أمام الجامعة الأهلية، كما هي الحال مع جميع المؤسسات التعليمية التي يقع على عاتقها مسؤولية أساسية هي ضمان استدامة جهود التحسين؛ من أجل ضمان جودة المخرجات التعليمية، ومواكبة التحديات التنموية التي تمس كافة قطاعات الحياة وتتسارع في نموها يوماً عن يوم.

خاتمة

لا يسع الهيئة الوطنية للمؤهلات وضمان جودة التعليم والتدريب في ختام هذا الجزء إلا أن تتقدم بالشكر الجزيل وخالص التقدير إلى كل من شارك في نماذج قصص النجاح، حيث تخص بالشكر المؤسسات التعليمية والتدريبية المختارة بناءً على نتائج تقاريرها على مدى دورتي المراجعة أو زيارة المتابعة في حالة مؤسسات التعليم العالي، حيث تمثل زيارة المتابعة جزءًا من عملية المراجعة المؤسسية لمؤسسات التعليم العالي؛ للتعرف على مدى التقدم الذي تحرزه المؤسسة في الاستجابة إلى توصيات تقرير المراجعة الأصلي ضمن دورة المراجعة المؤسسية الأولى.

فقد قدمت تلك المؤسسات المختارة نموذجًا متميزًا في تحسين أدائها ضمن نتائج عمليات المراجعة التي تقوم بها الهيئة، ليفي بتطلعات التطوير والتحسين التي ترنو إليها نتائج التقارير، بوصفها جانبًا أساسيًا من جوانب التحسين والتطوير التي ينشدها عمل الهيئة بشكل عام والمعني بمراجعة المؤسسات التعليمية والتدريبية، وإجراء الامتحانات الوطنية، وتطبيق الإطار الوطني للمؤهلات.

والهيئة إذ تأمل بأن تحظى فرص التحسين المستمر على ذات القدر من التركيز من قبل شريحة أكبر من المؤسسات التعليمية والتدريبية الحكومية والخاصة، حيث ستسعى الهيئة إلى تخصيص جزء كامل يختص بتلك الوقفة من كل عام ضمن صفحات تقاريرها السنوية المقبلة، تؤكد فيها على قيمة منجزاتها ومنجزات مؤسسات التعليم والتدريب، وصورة ناجحة من صور الشراكة الفاعلة التي تعنيها من نشر تقاريرها.

كما تنتهز الهيئة هذه الفرصة لتؤكد على قيمة أساسية من قيم ضمان الجودة، ألا وهي التطوير والتحسين المستمر في الأداء فيما يدعو بشكل جدي إلى تحقيق مقومات الاستدامة، لتكون المؤسسات التعليمية والتدريبية نموذجًا حقيقيًا من نماذج التطور الذاتي المستمر وحاضنات متنامية لقيم ومبادئ ضمان الجودة.





إدارة مراجعة أداء المدارس الحكومية^(١)

#	المدارس الحكومية التي تمت مراجعتها	الأحكام في الدورة الأولى ٢٠٠٨-٢٠١١	الأحكام في الدورة الثانية ٢٠١١-٢٠١٤
١	مدرسة أمانة بنت وهب الابتدائية للبنات	أ: ممتاز	أ: ممتاز
٢	مدرسة رابعة العدوية الابتدائية للبنات	أ: ممتاز	أ: ممتاز
٣	مدرسة الروضة الابتدائية للبنات	أ: ممتاز	أ: ممتاز
٤	مدرسة عين جالوت الابتدائية للبنات	أ: ممتاز	أ: جيد
٥	مدرسة السهلة الابتدائية للبنات	أ: جيد	أ: ممتاز
٦	مدرسة حطين الابتدائية للبنين	أ: جيد	أ: ممتاز
٧	مدرسة حولة الثانوية للبنات	أ: جيد	أ: ممتاز
٨	مدرسة سمية الابتدائية للبنات	أ: جيد	أ: ممتاز
٩	مدرسة كرانة الابتدائية للبنات	أ: جيد	أ: ممتاز
١٠	مدرسة أم سلمة الإعدادية للبنات	أ: جيد	أ: ممتاز
١١	مدرسة توبلي الابتدائية للبنات	أ: جيد	أ: ممتاز
١٢	مدرسة الخوارزمي الابتدائية للبنين	أ: مرض	أ: ممتاز
١٣	مدرسة المتنبي الابتدائية للبنين	أ: ممتاز	أ: جيد
١٤	مدرسة المنهل الابتدائية للبنات	أ: جيد	أ: جيد
١٥	مدرسة السنابس الابتدائية للبنات	أ: جيد	أ: جيد
١٦	مدرسة زينب الإعدادية للبنات	أ: جيد	أ: جيد
١٧	مدرسة الحد الإعدادية الثانوية للبنات	أ: جيد	أ: جيد
١٨	مدرسة الصفا الابتدائية للبنات	أ: جيد	أ: جيد
١٩	مدرسة عراد الابتدائية للبنات	أ: جيد	أ: جيد
٢٠	مدرسة البلاد القديم الابتدائية للبنات	أ: جيد	أ: جيد
٢١	مدرسة فاطمة بنت أسد الابتدائية للبنات	أ: جيد	أ: جيد
٢٢	مدرسة غرناطة الابتدائية للبنات	أ: جيد	أ: جيد
٢٣	مدرسة زبيدة الابتدائية للبنات	أ: جيد	أ: جيد
٢٤	مدرسة الزلاق الابتدائية الإعدادية للبنات	أ: مرض	أ: جيد
٢٥	مدرسة بيت الحكمة الابتدائية للبنات	أ: مرض	أ: جيد
٢٦	مدرسة الرفاع الشرقي الابتدائية للبنات	أ: مرض	أ: جيد
٢٧	مدرسة رقية الابتدائية للبنات	أ: مرض	أ: جيد
٢٨	مدرسة توبلي الابتدائية للبنين	أ: مرض	أ: جيد
٢٩	مدرسة الرفاع الغربي الابتدائية للبنات	أ: مرض	أ: جيد
٣٠	مدرسة زنوبيا الإعدادية للبنات	أ: مرض	أ: جيد
٣١	مدرسة النعيم الثانوية للبنين	أ: مرض	أ: جيد
٣٢	مدرسة الدراز الإعدادية للبنات	أ: مرض	أ: جيد
٣٣	مدرسة جدحفص الثانوية للبنات	أ: مرض	أ: جيد

٣٤	مدرسة سترة الإعدادية للبنات	أ: مرض	أ: جيد
٣٥	مدرسة سترة الثانوية للبنات	أ: مرض	أ: جيد
٣٦	مدرسة أميمة بنت النعمان الثانوية التجارية للبنات	أ: مرض	أ: جيد
٣٧	مدرسة النور الثانوية للبنات	أ: غير ملائم	أ: جيد
٣٨	مدرسة عالي الإعدادية للبنين	أ: غير ملائم	أ: جيد
٣٩	مدرسة الشيخ محمد بن عيسى الابتدائية للبنين	أ: غير ملائم	أ: جيد
٤٠	مدرسة بوري الابتدائية للبنات	أ: جيد	أ: مرض
٤١	مدرسة حليلة السعدية الإعدادية للبنات	أ: جيد	أ: مرض
٤٢	مدرسة حسان بن ثابت الابتدائية للبنين	أ: جيد	أ: مرض
٤٣	مدرسة مدينة عيسى الإعدادية للبنات	أ: جيد	أ: مرض
٤٤	مدرسة مريم بنت عمران الابتدائية للبنات	أ: جيد	أ: مرض
٤٥	مدرسة سبأ الابتدائية للبنات	أ: جيد	أ: مرض
٤٦	مدرسة سافرة الابتدائية الإعدادية للبنات	أ: جيد	أ: مرض
٤٧	مدرسة أم أيمن الابتدائية للبنات	أ: جيد	أ: مرض
٤٨	مدرسة بلقيس الابتدائية للبنات	أ: جيد	أ: مرض
٤٩	مدرسة الرفاع الشرقي الابتدائية للبنين	أ: جيد	أ: مرض
٥٠	مدرسة مدينة حمد الابتدائية للبنين	أ: جيد	أ: مرض
٥١	مدرسة جو الابتدائية الإعدادية للبنات	أ: جيد	أ: مرض
٥٢	مدرسة سار الابتدائية للبنين	أ: جيد	أ: مرض
٥٣	مدرسة صلاح الدين الأيوبي الابتدائية للبنين	أ: جيد	أ: مرض
٥٤	مدرسة عالي الابتدائية للبنين	أ: مرض	أ: مرض
٥٥	مدرسة أحمد العمران الثانوية للبنين	أ: مرض	أ: مرض
٥٦	مدرسة البسيتين الإعدادية للبنات	أ: مرض	أ: مرض
٥٧	مدرسة اليرموك الابتدائية للبنين	أ: مرض	أ: مرض
٥٨	مدرسة القضيبية الإعدادية للبنين ^(٢)	أ: مرض	أ: مرض
٥٩	مدرسة باربار الابتدائية للبنين	أ: مرض	أ: مرض
٦٠	مدرسة ابن النفيس الابتدائية للبنين	أ: مرض	أ: مرض
٦١	مدرسة المنامة الثانوية للبنات	أ: مرض	أ: مرض
٦٢	مدرسة خديجة الكبرى الإعدادية للبنات	أ: مرض	أ: مرض
٦٣	مدرسة عقبة بن نافع الابتدائية للبنين	أ: مرض	أ: مرض
٦٤	مدرسة السنابس الابتدائية للبنين	أ: مرض	أ: مرض
٦٥	مدرسة الشيخ عبدالعزيز بن محمد آل خليفة الثانوية للبنين	أ: مرض	أ: مرض
٦٦	مدرسة أم القرى الابتدائية الإعدادية للبنات	أ: مرض	أ: مرض
٦٧	مدرسة الرفاع الغربي الثانوية للبنات	أ: مرض	أ: مرض
٦٨	مدرسة يثرب الإعدادية للبنات	أ: مرض	أ: مرض
٦٩	مدرسة الزلاق الابتدائية الإعدادية للبنين	أ: مرض	أ: مرض
٧٠	مدرسة أبو العلاء المعري الابتدائية للبنين	أ: مرض	أ: مرض

(٢) مدرسة القضيبية الإعدادية للبنين سابقاً

(١) التقارير منشورة على الموقع الإلكتروني للهيئة www.qqa.edu.bh

١٠٩	مدرسة عمار بن ياسر الابتدائية للبنين	٣: مرض	٤: غير ملائم
١١٠	مدرسة ابن طفيل الابتدائية للبنين	٣: مرض	٤: غير ملائم
١١١	مدرسة الدراز الإعدادية للبنين	٤: غير ملائم	٤: غير ملائم
١١٢	مدرسة الفارابي الإعدادية للبنين	٤: غير ملائم	٤: غير ملائم
١١٣	مدرسة المأمون الابتدائية للبنين	-	٤: غير ملائم
١١٤	مدرسة المحرق الثانوية للبنات	١: ممتاز	
١١٥	مدرسة العروبة الابتدائية للبنات	١: ممتاز	
١١٦	مدرسة الرفاع الغربي الإعدادية للبنات	١: ممتاز	
١١٧	مدرسة عالي الابتدائية للبنات	٢: جيّد	
١١٨	مدرسة الحد الابتدائية للبنين	٢: جيّد	
١١٩	مدرسة الخنساء الابتدائية للبنات	٢: جيّد	
١٢٠	مدرسة المعرفة الثانوية للبنات	٢: جيّد	
١٢١	مدرسة القادسية الابتدائية للبنات	٢: جيّد	
١٢٢	مدرسة السلام الابتدائية للبنات	٢: جيّد	
١٢٣	مدرسة الجزيرة الابتدائية للبنين	٢: جيّد	
١٢٤	مدرسة المستقبل الابتدائية للبنات	٢: جيّد	
١٢٥	مدرسة عراد الإعدادية للبنات	٢: جيّد	
١٢٦	مدرسة عسكر الابتدائية الإعدادية للبنين	٢: جيّد	
١٢٧	مدرسة أسماء ذات النطاقين الابتدائية للبنات ^(٤)	٢: جيّد	
١٢٨	مدرسة فاطمة الزهراء الابتدائية للبنات	٢: جيّد	
١٢٩	مدرسة حفصة أم المؤمنين الابتدائية للبنات	٢: جيّد	
١٣٠	مدرسة هاجر الابتدائية للبنات	٢: جيّد	
١٣١	مدرسة مدينة حمد الابتدائية للبنات	٢: جيّد	
١٣٢	مدرسة خالد بن الوليد الابتدائية للبنين	٢: جيّد	
١٣٣	مدرسة المحرق الابتدائية للبنات	٢: جيّد	
١٣٤	مدرسة النويدرات الابتدائية للبنات	٢: جيّد	
١٣٥	مدرسة قلالي الابتدائية للبنين	٢: جيّد	
١٣٦	مدرسة سار الابتدائية للبنات	٢: جيّد	
١٣٧	مدرسة صفية بنت عبدالمطلب الابتدائية الإعدادية للبنات	٢: جيّد	
١٣٨	مدرسة السنايس الإعدادية للبنات	٢: جيّد	
١٣٩	مدرسة سترة الابتدائية للبنات	٢: جيّد	
١٤٠	مدرسة سكية بنت الحسين الابتدائية للبنات	٢: جيّد	
١٤١	مدرسة طليطلة الابتدائية للبنات	٢: جيّد	
١٤٢	مدرسة أم كلثوم الإعدادية للبنات	٢: جيّد	
١٤٣	مدرسة الرفاع الغربي الابتدائية للبنين	٢: جيّد	
١٤٤	مدرسة عالي الإعدادية للبنات	٣: مرض	
١٤٥	مدرسة أبو فراس الحمداني الابتدائية للبنين	٣: مرض	
١٤٦	مدرسة أبو صبيح الابتدائية للبنين	٣: مرض	

(٤) مدرسة أسماء ذات النطاقين الابتدائية الإعدادية للبنات سابقاً.

٧١	مدرسة العهد الزاهر الثانوية للبنات	٣: مرض	٣: مرض
٧٢	مدرسة الدير الابتدائية الإعدادية للبنات	٣: مرض	٣: مرض
٧٣	مدرسة الحنيينة الابتدائية للبنات	٣: مرض	٣: مرض
٧٤	مدرسة القيروان الإعدادية للبنات	٣: مرض	٣: مرض
٧٥	مدرسة الإمام علي الابتدائية الإعدادية للبنين	٣: مرض	٣: مرض
٧٦	مدرسة الرشيد الابتدائية للبنين	٣: مرض	٣: مرض
٧٧	مدرسة الرازي الابتدائية للبنين	٣: مرض	٣: مرض
٧٨	مدرسة ابن سينا الابتدائية للبنين	٣: مرض	٣: مرض
٧٩	مدرسة جدحفص الثانوية الصناعية للبنين	٣: مرض	٣: مرض
٨٠	مدرسة عمر بن عبدالعزيز الابتدائية للبنين	٣: مرض	٣: مرض
٨١	مدرسة الرفاع الإعدادية للبنين	٣: مرض	٣: مرض
٨٢	مدرسة سلماباد الابتدائية للبنات	٣: مرض	٣: مرض
٨٣	مدرسة الضياء الابتدائية للبنين	٤: غير ملائم	٣: مرض
٨٤	مدرسة مدينة حمد الثانوية للبنات	٤: غير ملائم	٣: مرض
٨٥	مدرسة بدر الكبرى الابتدائية للبنين	٤: غير ملائم	٣: مرض
٨٦	مدرسة عبد الرحمن الناصر الابتدائية الإعدادية للبنين	٤: غير ملائم	٣: مرض
٨٧	مدرسة أبو بكر الصديق الابتدائية للبنين	٤: غير ملائم	٣: مرض
٨٨	مدرسة الجسرة الابتدائية للبنين	٤: غير ملائم	٣: مرض
٨٩	مدرسة السلمانية الإعدادية للبنين	٤: غير ملائم	٣: مرض
٩٠	مدرسة التعاون الثانوية للبنين	٤: غير ملائم	٣: مرض
٩١	مدرسة بوري الابتدائية للبنين	٤: غير ملائم	٣: مرض
٩٢	مدرسة مدينة عيسى الابتدائية للبنين	٤: غير ملائم	٣: مرض
٩٣	مدرسة الوفاء الثانوية للبنات ^(٣)	٤: غير ملائم	٣: مرض
٩٤	مدرسة جابر بن حيان الابتدائية للبنين	٤: غير ملائم	٣: مرض
٩٥	مدرسة عثمان بن عفان الإعدادية للبنين	٤: غير ملائم	٣: مرض
٩٦	مدرسة الشيخ عيسى بن علي آل خليفة الثانوية للبنين	٤: غير ملائم	٣: مرض
٩٧	مدرسة عراد الابتدائية للبنين	٢: جيّد	٤: غير ملائم
٩٨	مدرسة العلاء الحضرمي الابتدائية للبنين	٣: مرض	٤: غير ملائم
٩٩	مدرسة الخليل بن أحمد الإعدادية للبنين	٣: مرض	٤: غير ملائم
١٠٠	مدرسة الخميس الابتدائية للبنين	٣: مرض	٤: غير ملائم
١٠١	مدرسة الوادي الابتدائية للبنين	٣: مرض	٤: غير ملائم
١٠٢	مدرسة ابن رشد الإعدادية للبنين	٣: مرض	٤: غير ملائم
١٠٣	مدرسة سمو الشيخ محمد بن خليفة آل خليفة الابتدائية الإعدادية للبنين	٣: مرض	٤: غير ملائم
١٠٤	مدرسة سترة الابتدائية للبنين	٣: مرض	٤: غير ملائم
١٠٥	مدرسة طارق بن زياد الإعدادية للبنين	٣: مرض	٤: غير ملائم
١٠٦	مدرسة أحمد الفاتح الابتدائية الإعدادية للبنين	٣: مرض	٤: غير ملائم
١٠٧	مدرسة الدير الابتدائية للبنين	٣: مرض	٤: غير ملائم
١٠٨	مدرسة الحد الابتدائية الإعدادية للبنين	٣: مرض	٤: غير ملائم

(٣) مدرسة مدينة عيسى الثانوية التجارية للبنات سابقاً

١٨٣	مدرسة الإمام الغزالي الإعدادية للبنين	٤: غير ملائم
١٨٤	مدرسة الاستقلال الثانوية للبنات ^(٧)	٤: غير ملائم
١٨٥	مدرسة الجابرية الثانوية الصناعية للبنين	٤: غير ملائم
١٨٦	مدرسة المحرق الثانوية للبنين	٤: غير ملائم
١٨٧	مدرسة عراد الابتدائية الإعدادية للبنين	٤: غير ملائم
١٨٨	مدرسة البلاد القديم الإعدادية للبنين	٤: غير ملائم
١٨٩	مدرسة البديع الابتدائية للبنين	٤: غير ملائم
١٩٠	مدرسة الرفاع الشرقي الثانوية للبنين	٤: غير ملائم
١٩١	مدرسة مدينة حمد الإعدادية للبنين	٤: غير ملائم
١٩٢	مدرسة مدينة حمد الثانوية للبنين	٤: غير ملائم
١٩٣	مدرسة مدينة عيسى الثانوية للبنين	٤: غير ملائم
١٩٤	مدرسة مدينة عيسى الثانوية للبنات	٤: غير ملائم
١٩٥	مدرسة جدحفص الإعدادية للبنين	٤: غير ملائم
١٩٦	مدرسة كركان الابتدائية للبنين	٤: غير ملائم
١٩٧	مدرسة عمر بن الخطاب الابتدائية الإعدادية للبنين	٤: غير ملائم
١٩٨	المعهد الديني الإعدادي الثانوي	٤: غير ملائم
١٩٩	مدرسة سافرة الابتدائية الإعدادية للبنين	٤: غير ملائم
٢٠٠	مدرسة سماهيج الابتدائية الإعدادية للبنين	٤: غير ملائم
٢٠١	مدرسة الشيخ عبدالله بن عيسى آل خليفة الثانوية الصناعية للبنين	٤: غير ملائم
٢٠٢	معهد الشيخ خليفة بن سلمان للتكنولوجيا	٤: غير ملائم
٢٠٣	مدرسة أم الحصم الابتدائية للبنين	٤: غير ملائم

(٧) مدرسة الاستقلال التجارية الثانوية للبنات سابقاً

١٤٧	مدرسة البسيتين الابتدائية للبنين	٣: مرضٍ
١٤٨	مدرسة البسيتين الابتدائية للبنات	٣: مرضٍ
١٤٩	مدرسة الديه الابتدائية الإعدادية للبنات	٣: مرضٍ
١٥٠	مدرسة الدراز الابتدائية للبنات	٣: مرضٍ
١٥١	مدرسة الهداية الخليفية الثانوية للبنين	٣: مرضٍ
١٥٢	مدرسة الحورة الثانوية للبنات	٣: مرضٍ
١٥٣	المعهد الديني الجعفري	٣: مرضٍ
١٥٤	مدرسة الخليج العربي الإعدادية للبنات	٣: مرضٍ
١٥٥	مدرسة المعامير الابتدائية للبنين	٣: مرضٍ أُغلفت
١٥٦	مدرسة النبيه صالح الابتدائية للبنات	٣: مرضٍ
١٥٧	مدرسة القدس الابتدائية للبنات	٣: مرضٍ
١٥٨	مدرسة السهلة الابتدائية الإعدادية للبنين	٣: مرضٍ
١٥٩	مدرسة الأندلس الابتدائية للبنات	٣: مرضٍ
١٦٠	مدرسة الإمام الطبري الابتدائية للبنين	٣: مرضٍ
١٦١	مدرسة النهضة الابتدائية للبنات	٣: مرضٍ
١٦٢	مدرسة الروضة الابتدائية للبنين	٣: مرضٍ
١٦٣	مدرسة أوال الإعدادية للبنين	٣: مرضٍ
١٦٤	مدرسة باربار الابتدائية للبنات	٣: مرضٍ أُغلفت
١٦٥	مدرسة البديع الابتدائية الإعدادية للبنات	٣: مرضٍ
١٦٦	مدرسة الرفاع الشرقي الإعدادية للبنات	٣: مرضٍ
١٦٧	مدرسة فاطمة بنت الخطاب الابتدائية للبنات	٣: مرضٍ
١٦٨	مدرسة مدينة حمد الإعدادية للبنات ^(٥)	٣: مرضٍ
١٦٩	مدرسة الإمام مالك بن أنس الابتدائية للبنين	٣: مرضٍ
١٧٠	مدرسة مدينة عيسى الإعدادية للبنين	٣: مرضٍ
١٧١	مدرسة جدحفص الابتدائية للبنين	٣: مرضٍ
١٧٢	مدرسة نسيبة بنت كعب الابتدائية للبنات	٣: مرضٍ
١٧٣	مدرسة أسامة بن زيد الابتدائية للبنين	٣: مرضٍ
١٧٤	مدرسة قرطبة الإعدادية للبنات ^(٦)	٣: مرضٍ
١٧٥	المعهد الديني الابتدائي	٣: مرضٍ
١٧٦	مدرسة سعد بن أبي وقاص الابتدائية للبنين	٣: مرضٍ
١٧٧	مدرسة سار الثانوية للبنات	٣: مرضٍ
١٧٨	مدرسة سند الابتدائية للبنين	٣: مرضٍ
١٧٩	مدرسة سند الابتدائية للبنات	٣: مرضٍ
١٨٠	مدرسة شهران الابتدائية للبنين	٣: مرضٍ أُغلفت
١٨١	مدرسة شهران الابتدائية للبنات	٣: مرضٍ
١٨٢	مدرسة عبدالرحمن الداخل الإعدادية للبنين	٤: غير ملائم

(٥) مدرسة مدينة حمد الإعدادية الثانوية للبنات سابقاً

(٦) مدرسة قرطبة الابتدائية الإعدادية للبنات سابقاً

٢٧	مدرسة الفارابي الإعدادية للبنين	تقدم غير كافٍ	تقدم كافٍ
٢٨	مدرسة الجسرة الابتدائية للبنين	تقدم غير كافٍ	تقدم كافٍ
٢٩	مدرسة السلمانية الإعدادية للبنين	تقدم غير كافٍ	تقدم كافٍ
٣٠	مدرسة التعاون الثانوية للبنين	تقدم غير كافٍ	تقدم كافٍ
٣١	مدرسة بدر الكبرى الابتدائية للبنين	تقدم غير كافٍ	تقدم كافٍ
٣٢	مدرسة الشيخ عيسى بن علي آل خليفة الثانوية للبنين	تقدم غير كافٍ	تقدم كافٍ
٣٣	مدرسة الشيخ محمد بن عيسى الابتدائية للبنين	تقدم غير كافٍ	تقدم كافٍ
٣٤	مدرسة سماهيج الابتدائية الإعدادية للبنين	تقدم غير كافٍ	تقدم كافٍ
٣٥	مدرسة جد حفص الإعدادية للبنين	قُيد التقدم	قُيد التقدم
٣٦	مدرسة عبدالرحمن الداخل الإعدادية للبنين	قُيد التقدم	قُيد التقدم
٣٧	مدرسة عثمان بن عفان الإعدادية للبنين	تقدم غير كافٍ	قُيد التقدم
٣٨	مدرسة كرزكان الابتدائية للبنين	تقدم غير كافٍ	قُيد التقدم

زيارات المتابعة للمدارس الحكومية التي حصلت على حكم "غير ملائم" في الدورة الثانية ^(١)			
#	المدارس الحكومية التي خضعت لزيارة المتابعة في عام ٢٠١٢-٢٠١٣	زيارة المتابعة الأولى ^(٢)	زيارة المتابعة الثانية
١	مدرسة الوادي الابتدائية للبنين	تقدم كافٍ	-
٥	مدرسة العلاء الحضرمي الابتدائية للبنين	تقدم كافٍ	-
٨	مدرسة طارق بن زياد الإعدادية للبنين	تقدم كافٍ	-
٢	مدرسة ابن رشد الإعدادية للبنين	قُيد التقدم	
٣	مدرسة سطرة الابتدائية للبنين	قُيد التقدم	
٤	مدرسة الخليل بن أحمد الإعدادية للبنين	قُيد التقدم	
٦	مدرسة سمو الشيخ محمد بن خليفة آل خليفة الابتدائية الإعدادية للبنين	قُيد التقدم	
٧	مدرسة الخميس الابتدائية للبنين	قُيد التقدم	

(١) التقارير غير منشورة على موقع الهيئة www.qqa.edu.bh

(٢) تقدم كافٍ: اتخذت المدرسة إجراءات في جميع التوصيات بصورة كاملة ولا تحتاج لزيارة متابعة ثانية. قيد التقدم: اتخذت المدرسة إجراءات في أغلب التوصيات بصورة جزئية، شاملاً التوصيات المتعلقة بعمليات التعليم والتعلم وفاعلية القيادة والإدارة وتحتاج المدرسة إلى زيارة متابعة ثانية. تقدم غير كافٍ: المدرسة لم تتخذ الإجراءات في أغلب التوصيات بصورة كافية، شاملاً التوصيات المتعلقة بعمليات التعليم والتعلم وفاعلية القيادة والإدارة. تحتاج المدرسة إلى زيارة متابعة ثانية.

زيارات المتابعة للمدارس الحكومية التي حصلت على حكم "غير ملائم" في الدورة الأولى ^(١)			
#	المدارس الحكومية التي خضعت لزيارة المتابعة في عامي ٢٠١١-٢٠١٢	زيارة المتابعة الأولى ^(٢)	زيارة المتابعة الثانية ^(٣)
١	مدرسة عالي الإعدادية للبنين	تقدم كافٍ	-
٢	مدرسة أبوبكر الصديق الابتدائية للبنين	تقدم كافٍ	-
٣	مدرسة الدراز الإعدادية للبنين	تقدم كافٍ	-
٤	مدرسة بوري الابتدائية للبنين	تقدم كافٍ	-
٥	مدرسة البلاد القديم الإعدادية للبنين	قُيد التقدم	تقدم كافٍ
٦	مدرسة الاستقلال الثانوية للبنات ^(٤)	قُيد التقدم	تقدم كافٍ
٧	مدرسة الوفاء الثانوية للبنات ^(٥)	قُيد التقدم	تقدم كافٍ
٨	مدرسة مدينة حمد الإعدادية للبنين	قُيد التقدم	تقدم كافٍ
٩	مدرسة مدينة عيسى الابتدائية للبنين	قُيد التقدم	تقدم كافٍ
١٠	مدرسة مدينة عيسى الثانوية للبنات	قُيد التقدم	تقدم كافٍ
١١	مدرسة جابر بن حيان الابتدائية للبنين	قُيد التقدم	تقدم كافٍ
١٢	مدرسة عمر بن الخطاب الابتدائية الإعدادية للبنين	قُيد التقدم	تقدم كافٍ
١٣	مدرسة سافرة الابتدائية الإعدادية للبنين	قُيد التقدم	تقدم كافٍ
١٤	مدرسة أم الحصم الابتدائية للبنين	قُيد التقدم	تقدم كافٍ
١٥	مدرسة البديع الابتدائية للبنين	قُيد التقدم	تقدم كافٍ
١٦	مدرسة الإمام الغزالي الإعدادية للبنين	قُيد التقدم	تقدم كافٍ
١٧	مدرسة الجابرية الثانوية الصناعية للبنين	قُيد التقدم	تقدم كافٍ
١٨	مدرسة المحرق الثانوية للبنين	قُيد التقدم	تقدم كافٍ
١٩	مدرسة الرفاع الشرقي الثانوية للبنين	قُيد التقدم	تقدم كافٍ
٢٠	مدرسة مدينة حمد الثانوية للبنين	قُيد التقدم	تقدم كافٍ
٢١	مدرسة مدينة عيسى الثانوية للبنين	قُيد التقدم	تقدم كافٍ
٢٢	المعهد الديني الإعدادي الثانوي للبنين	قُيد التقدم	تقدم كافٍ
٢٣	مدرسة الشيخ عبدالله بن عيسى آل خليفة الثانوية الصناعية للبنين	قُيد التقدم	تقدم كافٍ
٢٤	معهد الشيخ خليفة بن سلمان للتكنولوجيا	قُيد التقدم	تقدم كافٍ
٢٥	مدرسة عراد الابتدائية الإعدادية للبنين	تقدم غير كافٍ	تقدم كافٍ
٢٦	مدرسة عبد الرحمن الناصر الابتدائية الإعدادية للبنين	تقدم غير كافٍ	تقدم كافٍ

(١) التقارير غير منشورة على موقع الهيئة www.qqa.edu.bh

(٢) تقدم كافٍ: اتخذت المدرسة إجراءات في جميع التوصيات بصورة كاملة ولا تحتاج لزيارة متابعة ثانية. قيد التقدم: اتخذت المدرسة إجراءات في أغلب التوصيات بصورة جزئية، شاملاً التوصيات المتعلقة بعمليات التعليم والتعلم وفاعلية القيادة والإدارة وتحتاج المدرسة إلى زيارة متابعة ثانية. تقدم غير كافٍ: المدرسة لم تتخذ الإجراءات في أغلب التوصيات بصورة كافية، شاملاً التوصيات المتعلقة بعمليات التعليم والتعلم وفاعلية القيادة والإدارة. تحتاج المدرسة إلى زيارة متابعة ثانية.

(٣) مدرسة الاستقلال التجارية الثانوية سابقاً

(٤) مدرسة مدينة عيسى الثانوية التجارية للبنات سابقاً

زيارات المتابعة للمدارس الخاصة التي حصلت على حكم "غير ملائم" في الدورة الأولى ^(١)			
#	المدارس الخاصة التي خضعت لزيارة المتابعة في عام ٢٠١٢-٢٠١٣	زيارة المتابعة الأولى ^(٢)	زيارة المتابعة الثانية
١	مدرسة المواهب العالمية والأطفال – المنامة	تقدم كافي	

(١) التقارير غير منشورة على موقع الهيئة www.qqa.edu.bh

(٢) تقدم كافة اتخذت المدرسة إجراءات في جميع التوصيات بصورة كاملة، قيد التقدم اتخذت المدرسة إجراءات في أغلب التوصيات بصورة جزئية، شاملاً التوصيات المتعلقة بعمليات التعليم والتعلم وقاعدية القيادة والإدارة، تقدم غير كافة المدرسة لم تتخذ الإجراءات في أغلب التوصيات بصورة كافية، شاملاً التوصيات المتعلقة بعمليات التعليم والتعلم وقاعدية القيادة والإدارة، تعمل زيارة متابعة ثانية كحد أقصى للمدارس التي أحرزت قيد التقدم أو تقدم غير كاف.

إدارة مراجعة أداء مؤسسات التدريب المهني ^(١)				
#	اسم المؤسسة	الحكم في الدورة الأولى للمراجعة	الحكم في زيارة إعادة المراجعة ^(٢) في الدورة الأولى للمراجعة	الحكم في الدورة الثانية للمراجعة
١	معهد العلوم المالية	ك: جيّد		أ: ممتاز
٢	معهد البحرين للدراسات المصرفية والمالية	ك: جيّد	-	أ: ممتاز
٣	جنتك للتدريب والتطوير	ك: جيّد	-	أ: ممتاز
٤	مركز كيومان البحرين	ك: جيّد	-	أ: ممتاز
٥	المشرق للتدريب (مركز المشرق العربي للتدريب سابقاً)	٣: مرض		أ: ممتاز
٦	معهد البحرين للضيافة والتجزئة	ك: جيّد	-	ك: جيّد
٧	مركز بيرلتز للتدريب – البحرين	ك: جيّد	-	ك: جيّد
٨	معهد عالم الخليج للتطوير الوظيفي والجودة	ك: جيّد	-	ك: جيّد
٩	معهد المعلم	٣: مرض	-	ك: جيّد
١٠	مركز تدريب – إرنست و يونغ	٣: مرض	-	ك: جيّد
١١	معهد جولدن ترست للتدريب الإداري والتجاري والاستشارات	٣: مرض	-	ك: جيّد
١٢	معهد الخليج لدراسات التأمين	٣: مرض	-	ك: جيّد
١٣	معهد آر آر سي الشرق الأوسط	٣: مرض	-	ك: جيّد
١٤	مركز السلامة للتدريب والاستشارات	٣: مرض	-	ك: جيّد
١٥	معهد فكتوري للتدريب والتطوير	٣: مرض	-	ك: جيّد
١٦	مركز أبة أي تي	٣: مرض	-	ك: جيّد
١٧	معهد داينمك للتدريب	٣: مرض	-	ك: جيّد
١٨	مركز البحرين العالمي لتطوير تجارة التجزئة (بيرد)	ك: جيّد	-	٣: مرض
١٩	المعهد الوطني للتدريب الصناعي	ك: جيّد	-	٣: مرض
٢٠	معهد البناء للتدريب	٣: مرض	-	٣: مرض
٢١	التفوق لحلول التدريب	٣: مرض	-	٣: مرض
٢٢	فلنكس ترين للتدريب والتطوير	٣: مرض	-	٣: مرض
٢٣	آفاق لتنمية الموارد البشرية	٣: مرض	-	٣: مرض
٢٤	مركز أي ديزاين للتدريب	٣: مرض	-	٣: مرض
٢٥	البديل للتدريب والتطوير	٣: مرض	-	٣: مرض

(١) التقارير منشورة على الموقع الإلكتروني للهيئة www.qqa.edu.bh

(٢) حسب إطار مراجعة أداء مؤسسات التدريب المهني في الدورة الأولى والذي لم يعد يعمل به حيث تم تغييره في يناير ٢٠١٢ للعمل به في الدورة الثانية من المراجعات

إدارة مراجعة أداء المدارس الخاصة ورياض الأطفال ^(١)			
#	المدارس الخاصة التي تمت مراجعتها في الفترة ٢٠١٢-٢٠١٣	المرحلة	الأحكام
١	المدرسة البريطانية في البحرين	الصف ١ – ١٣	أ: ممتاز
٢	مدرسة سانت كريستوفر	الصف ١ – ١٣	أ: ممتاز
٣	مدارس المعارف الحديثة	الصف ١ – ١٢	ك: جيّد
٤	مدرسة نادين	الصف ١ – ٦	ك: جيّد
٥	مدرسة النخيل الابتدائية	الصف ١ – ٦	ك: جيّد
٦	المدرسة الفرنسية	الصف ١ – ١١	ك: جيّد
٧	مدرسة الروابي	الصف ١ – ١٠	٣: مرض
٨	مدرسة لؤلؤة الخليج العربي	الصف ١ – ١٢	٣: مرض
٩	مدرسة دلمون	الصف ١ – ٦	٣: مرض
١٠	مدارس الشرق الأوسط التعليمية	الصف ١ – ١٢	٣: مرض
١١	المدرسة الهندية الجديدة	الصف ١ – ١٢	٣: مرض
١٢	مدرسة التعليم النوعي	الصف ١ – ٩	٣: مرض
١٣	مدرسة النسيم الدولية	الصف ١ – ١٢	٣: مرض
١٤	مدرسة الشويفات الدولية	الصف ١ – ١١	٣: مرض
١٥	مدرسة ابن الهيثم الإسلامية	الصف ١ – ١٢	٣: مرض
١٦	مدرسة آسيا	الصف ١ – ١٠	٣: مرض
١٧	مدرسة المواهب العالمية والأطفال – الرفاع	الصف ١ – ٨	٣: مرض
١٨	مدرسة القلب المقدس	الصف ١ – ١٠	٣: مرض
١٩	مدرسة الإبداع الخاصة	الصف ١ – ٩	٣: مرض
٢٠	مدرسة تابلوس	الصف ١ – ٨	٣: مرض
٢١	مدارس الفلاح الخاصة – فرع المحرق – قسم البنين	الصف ٣ – ١٢	٣: مرض
٢٢	مدرسة الإيمان – فرع البنين	الصف ١ – ١٢	٣: مرض
٢٣	مدرسة بوابة المعالي الخاصة	الصف ١ – ٦	٤: غير ملائم
٢٤	مدرسة السنابل الخاصة	الصف ١ – ١٢	٤: غير ملائم
٢٥	مدرسة المواهب العالمية والأطفال – المنامة	الصف ١ – ١٢	٤: غير ملائم
٢٦	مدرسة الوسام الدولية	الصف ١ – ١٢	٤: غير ملائم
٢٧	مدرسة المجد الخاصة	الصف ١ – ٩	٤: غير ملائم
٢٨	المدرسة البنغلادشية	الصف ١ – ١٠	٤: غير ملائم
٢٩	المدرسة الباكستانية – مدينة عيسى	الصف ١ – ١٢	٤: غير ملائم
٣٠	المدرسة الباكستانية الريدية	الصف ١ – ١٢	٤: غير ملائم
٣١	مدرسة أما الدولية	الصف ١ – ١٢	٤: غير ملائم
٣٢	مدرسة الحكمة الدولية	الصف ١ – ١٢	٤: غير ملائم
٣٣	مدرسة المهدي – سار	الصف ١ – ١٠	٤: غير ملائم
٣٤	مدرسة المنار الخاصة	الصف ١ – ١١	٤: غير ملائم
٣٥	مدرسة المدينة العالمية	الصف ١ – ٩	٤: غير ملائم

(١) التقارير منشورة على موقع الهيئة www.qqa.edu.bh

٥٩	معهد ترينينج بلاس (نيوهورايزن لتدريب الكمبيوتر سابقاً)	٤: غير ملائم	٣: مرض
٦٠	المعهد الأوربي	٤: غير ملائم	٣: مرض
٦١	معهد بروفيشنال للتدريب (معهد الأمل للدراسات والتدريب سابقاً)	٤: غير ملائم	٣: مرض
٦٢	معهد المستقبل للتدريب والتطوير (مركز المير للتدريب سابقاً)	٤: غير ملائم	٣: مرض
٦٣	معهد البحرين	٤: غير ملائم	٣: مرض
٦٤	مركز البحرين لريادة الأعمال والتكنولوجيا (معهد البحرين للتكنولوجيا سابقاً)	٤: غير ملائم	٣: مرض
٦٥	مركز التنمية الإدارية	٤: غير ملائم	٤: غير ملائم
٦٦	أكاديمية الخليج لتنمية الموارد البشرية	٤: غير ملائم	٤: غير ملائم
٦٧	معهد حنان للتدريب	٤: غير ملائم	٤: غير ملائم
٦٨	معهد الحياة لتنمية الموارد البشرية	٤: غير ملائم	٤: غير ملائم
٦٩	مركز منتسوري - البحرين	١: ممتاز	-
٧٠	المركز البريطاني للغات	٢: جيد	-
٧١	معهد العاصمة	٢: جيد	-
٧٢	مركز دار المعرفة	٢: جيد	-
٧٣	مركز سيلفان التعليمي - البحرين	٢: جيد	-
٧٤	معهد الأمجاد	٣: مرض	-
٧٥	معهد المحيط	٣: مرض	-
٧٦	المركز الثقافي والتعليمي الأمريكي	٣: مرض	-
٧٧	معهد البحرين للتدريب	٣: مرض	-
٧٨	معهد المجموعة المتخصصة للتدريب	٣: مرض	-
٧٩	شركة الخليج للحاسبات الآلية	٣: مرض	-
٨٠	مركز التحدث بسهولة	٣: مرض	-
٨١	المعهد الحديث للعلوم والكمبيوتر	٣: مرض	-
٨٢	معهد الأضواء	٤: غير ملائم	-
٨٣	معهد الأوانل التعليمي	٤: غير ملائم	-
٨٤	معهد المدينة للتدريب وتنمية الموارد البشرية	٤: غير ملائم	-
٨٥	معهد الانجليزية بلس	٤: غير ملائم	-
٨٦	معهد أكسبرتس للتدريب	٤: غير ملائم	-
٨٧	الخط السريع لاستشارات التدريب والتطوير	٤: غير ملائم	-
٨٨	آي تي كامب إنترناشونال	٤: غير ملائم	-
٨٩	معهد برستيج لتدريب الموارد البشرية	٤: غير ملائم	-

٢٦	معهد الجزيرة الحديث	٣: مرض	-	٣: مرض
٢٧	معهد بيت التعليم	٣: مرض	-	٣: مرض
٢٨	معهد دينا للتكنولوجيا	٣: مرض	-	٣: مرض
٢٩	مركز التصميم التكنولوجي للتدريب	٣: مرض	-	٣: مرض
٣٠	معهد الخليج الدولي	٣: مرض	-	٣: مرض
٣١	الصناعي النفطي لخدمات التدريب	٣: مرض	-	٣: مرض
٣٢	معهد ليدرز للتدريب والتطوير	٣: مرض	-	٣: مرض
٣٣	أوشو للتدريب	٣: مرض	-	٣: مرض
٣٤	مركز بروجاكس للتدريب	٣: مرض	-	٣: مرض
٣٥	مركز النجاح للتدريب	٣: مرض	-	٣: مرض
٣٦	معهد المورد	٤: غير ملائم	-	٣: مرض
٣٧	المعهد الوطني للتكنولوجيا (NIT)	٣: مرض	-	٤: غير ملائم
٣٨	المعهد العالمي للعلوم الإدارية	٣: مرض	-	٤: غير ملائم
٣٩	مركز التقنية والتدريب بجمعية المهندسين البحرينية	٤: غير ملائم	-	٤: غير ملائم
٤٠	مركز نيوفاريس للتدريب	-	-	٢: جيد
٤١	القبة الصفراء للتدريب	-	-	٢: جيد
٤٢	أي إل سي للتدريب	-	-	٢: جيد
٤٣	إيميك للتدريب	-	-	٢: جيد
٤٤	معهد لوجك للتدريب وتنمية الموارد البشرية	-	-	٢: جيد
٤٥	ثنك سمارت للتطوير	-	-	٢: جيد
٤٦	معهد بيوتي فيس	-	-	٣: مرض
٤٧	تطوير الأداء البشري	-	-	٣: مرض
٤٨	استثمار للتدريب والتطوير	-	-	٣: مرض
٤٩	نوفوتك للتدريب	-	-	٤: غير ملائم
٥٠	أكاديمية دلمون للكمبيوتر والعلوم الإدارية	-	-	٤: غير ملائم
٥١	مركز المنامة للتدريب	-	-	٤: غير ملائم (أغلق)
٥٢	بريدج لحلول التدريب	٤: غير ملائم	٣: مرض	٢: جيد
٥٣	مركز لندن للتدريب	٤: غير ملائم	٣: مرض	٢: جيد
٥٤	تايلوس للتنمية البشرية	٤: غير ملائم	٣: مرض	٢: جيد
٥٥	مركز مهارات اللغة الإنجليزية	٤: غير ملائم	٣: مرض	٣: مرض
٥٦	أبتك لتعليم الكمبيوتر	٤: غير ملائم	٣: مرض	٣: مرض
٥٧	معهد نيوفجن للتدريب	٤: غير ملائم	٣: مرض	٤: غير ملائم
٥٨	مجموعة طلال أبو غزالة للتدريب	٤: غير ملائم	٣: مرض	-

المراكز الثقافية

١	معهد البحرين للموسيقى	١: ممتاز	-	
٢	المدرسة للفنون	٢: جيّد	-	
٣	مركز البحرين للباليه	٢: جيّد	-	
٤	معهد الحياة في الموسيقى	٢: جيّد	-	
٥	المعهد الهندي للفنون الأدائية	٣: مرضٍ	-	
٦	مركز كلابون للفنون	٤: غير ملائم	-	

زيارات المتابعة لمؤسسات التدريب التي حصلت على حكم

"غير ملائم"^(١)

#	المعاهد التي خضعت لزيارات المتابعة في الفترة من مايو ٢٠١٢ وحتى يونيو ٢٠١٣	زيارة المتابعة الأولى ^(٢)	زيارة المتابعة الثانية ^(٣)
١	معهد إنجلش بلاس	قيد التقدم	تقدم كافٍ
٢	معهد الأصواء	تقدم غير كافٍ	قيد التقدم
٣	المعهد الوطني للتكنولوجيا	تقدم غير كافٍ	قيد التقدم
٤	معهد الأوانل التعليمي	تقدم غير كافٍ	تقدم غير كافٍ
٥	مركز كلابون للفنون	تقدم غير كافٍ	تقدم غير كافٍ

(١) جميع تقارير زيارة المتابعة الثانية منشورة على الموقع الإلكتروني للهيئة، بينما زيارات المتابعة الأولى غير منشورة ما عدا المعهد الوطني للتكنولوجيا

(٢) **تقدم كافٍ** : قامت مؤسسة التدريب باستيفاء أغلبية التوصيات الواردة في تقرير المراجعة و/أو تقرير المتابعة السابق بصورة كاملة، وتضمن ذلك تلك التوصيات التي كان لها بالغ الأثر على مستوى إنجاز المتدربين، فيما تم استيفاء بقية التوصيات بصورة جزئية. قيد التقدم: قامت مؤسسة التدريب باستيفاء كافة التوصيات الواردة في تقرير المراجعة و/أو تقرير المتابعة السابق بصورة جزئية على الأقل، **تقدم غير كافٍ** : أحرزت مؤسسة التدريب تقدماً ضعيفاً أو غير ملموس في استيفاء التوصيات الواردة في تقرير المراجعة و/أو تقرير المتابعة السابق. في حالة التقدم الكافي لا توجد زيارة ثانية. في حالة قيد التقدم أو التقدم الغير كافي تعمل زيارة متابعة ثانية كحد أقصى.

إدارة مراجعة أداء مؤسسات التعليم العالي ^(١)					
المراجعات المؤسسية ^(٢)					
#	اسم المؤسسة	سنة آخر مراجعة	عدد التزكيات	عدد التأكيدات	عدد التوصيات
تقييم المتابعة	المتابعة ^(٣)				
١	الجامعة الأهلية	٢٠١٢	٩	١٢	٢٤
٢	جامعة البحرين	٢٠١٢	١٥	١٢	١٧
٣	بوليتكنك البحرين	٢٠١٣	٧	٣	١٨
٤	جامعة دلمون للعلوم والتكنولوجيا	٢٠١١	٥	٩	٣٢
٥	الجامعة الخليجية	٢٠١١	١	٤	٤٠
٦	الكلية الملكية للجراحين في إيرلندا - جامعة البحرين الطبية	٢٠١١	٥	٩	٢٣
٧	جامعة العلوم التطبيقية	٢٠١٢	٢	٧	٣٤
٨	جامعة أما العالمية - البحرين	٢٠١١	٩	٥	٤٧
٩	كلية البحرين الجامعية	٢٠١١	٢	٢	٤١
١٠	جامعة المملكة	٢٠١٢	١	٣	٣٦
١١	الجامعة العربية المفتوحة - البحرين	٢٠١١	٦	٣	١٥
١٢	الجامعة الملكية للبنات	٢٠١١	٣	٢	١٩
١٣	معهد نيويورك للتكنولوجيا - البحرين	٢٠٠٩	٥	١	٤٢
١٤	معهد بيرلا للتكنولوجيا	٢٠٠٨	٤	٣	١٧

(١) التقارير منشورة على الموقع الإلكتروني للهيئة www.qqa.edu.bh

(٢) إن عدد التزكيات و/أو التأكيدات و/أو التوصيات لا يعتبر مقياس مباشر لنمائي الجودة المؤسسية. والتزكيات: جوانب القوة. التأكيدات: الجوانب التي تحتاج إلى تطوير وتوصلت إليها المؤسسة من خلال عملية التقييم الذاتي. والتوصيات: الجوانب التي تحتاج إلى تطوير وتوصلت إليها لجنة المراجعة.

(٣) **تقدم جيد**: قامت المؤسسة باستيفاء أغلبية التوصيات الواردة في تقرير المراجعة بنجاح (بما فيها التوصيات الرئيسية). **تقدم ملائم** : قامت المؤسسة باستيفاء أغلبية التوصيات الواردة في تقرير المراجعة بصورة كاملة أو جزئية. **تقدم غير ملائم** : لم تستوف المؤسسة أغلبية التوصيات بصورة ملائمة

البيكالوريوس في القانون					
#	اسم المؤسسة	سنة آخر مراجعة	عدد المؤشرات المستوفاة	الحكم	نتيجة المراجعة المتتبعية
١	جامعة البحرين	٢٠١٠	٤	جدير بالثقة	
٢	جامعة العلوم التطبيقية	٢٠١٢	٣	قَدْز محدود من الثقة	تم استيفاء التوصيات بنجاح
٣	جامعة المملكة	٢٠١٢	٢	قَدْز محدود من الثقة	تم استيفاء التوصيات بنجاح
٤	جامعة دلمون للعلوم والتكنولوجيا	٢٠١٠	صفر	غير جدير بالثقة	
٥	الجامعة الخليجية	٢٠١٠	صفر	غير جدير بالثقة	

الماجستير في تقنية المعلومات					
#	اسم المؤسسة	سنة آخر مراجعة	عدد المؤشرات المستوفاة	الحكم	نتيجة المراجعة المتتبعية
١	الجامعة الأهلية	٢٠١٠	٤	جدير بالثقة	
٢	جامعة دلمون للعلوم والتكنولوجيا	٢٠١٠	صفر	غير جدير بالثقة	
٣	الجامعة الخليجية	٢٠١٠	صفر	غير جدير بالثقة	
٤	جامعة أما العالمية – البحرين	٢٠١٠	صفر	غير جدير بالثقة	
٥	معهد نيويورك للتكنولوجيا – البحرين	٢٠١٠	صفر	غير جدير بالثقة	

الدورة الأولى					
مراجعة البرامج الأكاديمية ^(١)					
برامج البكالوريوس في إدارة الأعمال					
#	اسم المؤسسة	سنة آخر مراجعة	عدد المؤشرات المستوفاة	الحكم	نتيجة المراجعة المتتبعية ^(٢)
١	جامعة البحرين	٢٠٠٩	٤	جدير بالثقة	
٢	الجامعة الأهلية	٢٠٠٩	٤	جدير بالثقة	
٣	الجامعة العربية المفتوحة – البحرين	٢٠٠٩	٤	جدير بالثقة	
٤	الجامعة الملكية للبنات	٢٠٠٩	٤	جدير بالثقة	
٥	معهد بيرلا للتكنولوجيا	٢٠٠٩	٣	قَدْز محدود من الثقة	-
٦	كلية البحرين الجامعية	٢٠١١	٢	قَدْز محدود من الثقة	تم استيفاء التوصيات بنجاح
٧	جامعة العلوم التطبيقية	٢٠١٠	٢	قَدْز محدود من الثقة	تم استيفاء التوصيات بنجاح
٨	الجامعة الخليجية	٢٠١٠	٣	قَدْز محدود من الثقة	لم يتم استيفاء التوصيات بشكل مرضي
٩	جامعة المملكة	٢٠١٠	١	غير جدير بالثقة	قَدْز محدود من الثقة
١٠	جامعة دلمون للعلوم والتكنولوجيا	٢٠١٠	١	غير جدير بالثقة	قَدْز محدود من الثقة
١١	جامعة أما العالمية – البحرين	٢٠١١	١	غير جدير بالثقة	غير جدير بالثقة
١٢	معهد نيويورك للتكنولوجيا – البحرين	٢٠١١	١	غير جدير بالثقة	غير جدير بالثقة

(١) التقارير منشورة على الموقع الإلكتروني للهيئة www.qqa.edu.bh

(٢) المراجعات المتتبعية: لقياس مدى التقدم في معالجة توصيات المراجعة

(٣) إعادة المراجعة: إجراء مراجعة شاملة جديدة للبرنامج

٦	جامعة البحرين برنامج بكالوريوس العلوم في التمريض - كلية العلوم الصحية	٢٠١٢	٤	جدير بالثقة
٧	جامعة البحرين برنامج بكالوريوس العلوم في التمريض للمُمرّضين المُسجّلين - كلية العلوم الصحية	٢٠١٢	٤	جدير بالثقة
٨	الكلية الملكية للجراحين في إيرلندا -جامعة البحرين الطبية ماجستير علوم في أخلاقيات وقانون الرعاية الصحية - كلية الدراسات العليا والبحث العلمي	٢٠١٢	صفر	غير جدير بالثقة
٩	جامعة أما العالمية - البحرين برنامج دكتور في الطب - كلية الطب	٢٠١٢	صفر	غير جدير بالثقة

مجال تقنية المعلومات وعلوم الحاسوب				
#	اسم المؤسسة	سنة آخر مراجعة	عدد المؤشرات المستوفاة	الحكم
١	الجامعة العربية المفتوحة - البحرين بكالوريوس العلوم في تقنية المعلومات والحوسبة - كلية دراسات الحاسوب	٢٠١٣	٤	جدير بالثقة
٢	كلية البحرين الجامعية برنامج بكالوريوس العلوم في تقنية المعلومات	٢٠١٣	٢	قدر محدود من الثقة
٣	جامعة أما العالمية - البحرين بكالوريوس علوم في علم الحاسوب - كلية دراسات الحاسوب	٢٠١٣	١	غير جدير بالثقة
٤	جامعة أما العالمية - البحرين ماجستير علوم في علم الحاسوب - كلية دراسات الحاسوب	٢٠١٣	صفر	غير جدير بالثقة

الماجستير في إدارة الأعمال				
#	اسم المؤسسة	سنة آخر مراجعة	عدد المؤشرات المستوفاة	الحكم
١	جامعة البحرين	٢٠١١	٤	جدير بالثقة
٢	الجامعة الأهلية	٢٠١١	٤	جدير بالثقة
٣	الجامعة الماليزية المفتوحة باستضافة الجامعة العربية المفتوحة - البحرين	٢٠١١	٣	قدر محدود من الثقة
٤	كلية البحرين الجامعية	٢٠١١	٣	قدر محدود من الثقة
٥	جامعة العلوم التطبيقية	٢٠١١	٢	قدر محدود من الثقة
٦	جامعة دلمون	٢٠١١	١	غير جدير بالثقة
٧	جامعة أما العالمية - البحرين	٢٠١١	١	غير جدير بالثقة
٨	الجامعة الخليجية	٢٠١١	١	غير جدير بالثقة

الدورة الثانية مراجعات البرامج في الكلية مجال العلوم الطبية والصحية				
#	اسم المؤسسة	سنة آخر مراجعة	عدد المؤشرات المستوفاة	الحكم
١	الجامعة الأهلية بكالوريوس العلوم في العلاج الطبيعي - كلية العلوم الطبية والصحية	٢٠١٢	٤	جدير بالثقة
٢	الكلية الملكية للجراحين في إيرلندا -جامعة البحرين الطبية برنامج بكالوريوس في الطب، وبكالوريوس في الجراحة، وبكالوريوس في القبالة والتوليد - كلية الطب	٢٠١٢	٤	جدير بالثقة
٣	الكلية الملكية للجراحين في إيرلندا -جامعة البحرين الطبية بكالوريوس العلوم في التمريض - كلية التمريض والقبالة	٢٠١٢	٤	جدير بالثقة
٤	الكلية الملكية للجراحين في إيرلندا -جامعة البحرين الطبية بكالوريوس العلوم - تجسير في التمريض - كلية التمريض والقبالة	٢٠١٢	٤	جدير بالثقة
٥	الكلية الملكية للجراحين في إيرلندا -جامعة البحرين الطبية ماجستير العلوم في التمريض - كلية الدراسات العليا والبحث العلمي	٢٠١٢	٤	جدير بالثقة

لأجل غدٍ أفضل

For a Better Future





